



الجمهورية اللبنانية
وزارة التربية والتعليم العالي
المركز التربوي للبحوث والإنماء

تطور التربية

التقرير الوطني للجمهورية اللبنانية

قدم الى مكتب التربية الدولي - جنيف

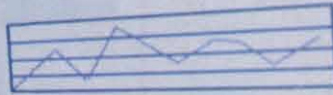
إعداد:

نمر فريجه

أسعد يونس

جوزاف أبي راشد

حسان جمعه



تطور التربية
التقرير الوطني للجمهورية اللبنانية
قُدم إلى مكتب التربية الدولي - جنيف

إعداد:

نمر فريجه

أسعد يونس

جوزاف أبي راشد

حسان جمعه

المركز التربوي للبحوث والإنماء

شباط ٢٠٠١

أعدّ التقرير لجنة مؤلفة من السادة :

- الدكتور نمر فريحه
 - الدكتور أسعد يونس
 - الأستاذ جوزاف ب. أبي راشد
 - الدكتور حسان جمعة
- رئيساً.
 - عضواً.
 - عضواً.
 - عضواً.

الفهرس

- مدخل ٥
- مقدمة ٧
- الفصل الأول**
- لمحة عن النظام التربوي في لبنان في نهاية القرن العشرين ٩
- تمهيد ١٠
- ١-١ المحطات الرئيسية لإصلاح نظام التعليم وتجديده خلال العقد الأخير من القرن العشرين ١١
- ١-١-١ الإطار التشريعي : السياسة التربوية مبادئها وأهدافها ١١
- ١-١-١-١ في التعليم العام ١٢
- ١-١-١-٢ في التعليم المهني والتقني ١٨
- ١-١-١-٣ في التعليم العالي ٢١
- ١-١-٢ - بنية النظام التربوي وتنظيمه وإدارته ٢٦
- ١-١-٢-١ بنية النظام التربوي في مختلف مراحل التعليم ومستوياته وفروعه ٢٦
- ١-١-٢-٢ التنظيم الإداري للتعليم في لبنان ٤٥
- أ- التنظيم الإداري للتعليم العام ما قبل الجامعي ٤٦
- ب- التنظيم الإداري للتعليم المهني والتقني ٥٣
- ج- التنظيم الإداري للتعليم العالي ٥٧
- ١-١-٣ - تقييم فعالية النظام التربوي وفاعليته ٦٦
- ١-١-٣-١ - الأجهزة المسؤولة عن التقييم ٦٦
- ١-١-٣-٢ - الطرائق المتبعة في التقييم ٦٨
- ١-١-٣-٣ - الجهود المبذولة في مجال التقييم ٦٩
- ١-١-٣-٤ - أبرز السمات المتعلقة بفعالية النظام التربوي وفاعليته ٧٨
- ١-١-٣-٥ - التطلعات المستقبلية في مجال التقييم ٧٩
- ١-١-٤ - الإصلاحات التربوية الحالية : سماتها وأهدافها ٧٩

- ٨٢ ٢-١- الإجازات الأساسية كماً وكيفاً خلال العقد الأخير
- ٨٣ ١-٢-١- في مجال التعليم العام ما قبل الجامعي
- ٩٩ ٢-٢-١- في مجال التعليم المهني والتقني
- ١٠٤ ٣-٢-١- في مجال التعليم العالي
- ١٠٧ ٣-١- الدروس المستخلصة من الإصلاحات التربوية : مكان القوة ومكان الضعف
- ١١١ ٤-١- المشكلات والتحديات التي تواجهها التربية في مطلع القرن الحادي والعشرين

الفصل الثاني

- ١١٤ مضامين التربية : المبادئ والفرضيات وآليات التغيير والتعديل
- ١١٥ ١-٢-١- مناهج التعليم : تطورها والمبادئ والفرضيات التي ارتكزت عليها.....
- ١١٦ ١-١-٢- مسار اتخاذ القرار الخاص بوضع مناهج التعليم وتطبيقها وتقييمها....
- ١١٩ ٢-١-٢- المبادئ العامة والفرضيات الأساسية التي ارتكزت عليها مناهج التعليم.....
- ١٢٨ ٢-١-٣- استراتيجيات التعليم والتعلم (الطرائق وإعداد المعلمين وتأهيلهم).
- ١٣٦ ٢-١-٤- تقييم التلميذ أو الطالب : الأدوات المستخدمة وبرامج الدعم.
- ١٤٢ ٢-٢-٢- مضامين التربية وآليات التغيير والتعديل.....
- ١٤٣ ١-٢-٢- العوامل المحفزة لإصلاح مناهج التعليم.....
- ١٤٤ ٢-٢-٢- الأجهزة والمؤسسات التي ساهمت في عملية التغيير والتعديل.....
- ١٤٨ ٢-٢-٣- المجالات التي شملها التغيير : المواد المستحدثة، محتوى المواد التعليمية وموضوعاتها (تعليم عام، تعليم مهني وتعليم عالي، تعليم نظامي وغير نظامي).....
- ١٨٥ ٢-٢-٤- الاستراتيجيات التي اعتمدت في تقييم إصلاح المناهج (التخطيط والتطبيق والمتابعة).....
- ١٨٧ ٢-٢-٥- الإيجابيات والسلبيات والحلول التي اعتمدت.
- ١٩٥ • المراجع

مدخل

يشكل هذا التقرير حول تطور التربية في الجمهورية اللبنانية حاجة وطنية تثري من جهة، ذاكرة اللبنانيين التربوية، وتسهم من جهة ثانية، وبكل فعالية، في الجهد الذي يبذله مكتب التربية الدولي في جنيف من أجل الإعداد للدورة السادسة والأربعين للمؤتمر الدولي للتربية الذي سيعقد في جنيف بين ٥ و ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وموضوعه **محتوى التربية واستراتيجيات التعليم للعيش في عالم القرن الحادي والعشرين : المشكلات والحلول**. هذا إضافة إلى ما سيوفره هذا التقرير من معلومات حول الأوضاع التربوية في لبنان وتطوراتها التي تسمح للدول المشاركة في المؤتمر وسواها بالإطلاع على معطيات هذه الأوضاع وعلى احتمالات الاستفادة من الحلول التي عالجتها، فضلاً عما قد تتيحه من مجالات واسعة لإجراء المقارنات التي تعود غالباً بالفائدة على أبناء المعمورة كافة، وفي هذا المجال تلعب شبكة الانترنت دوراً أساسياً.

في هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن التنوع الاجتماعي والثقافي في لبنان، وكذلك الجهود التي بذلها إختصاصيوه في العقد الأخير من القرن العشرين باتجاه إعادة بناء قطاعه التربوي، ستجعل باعتقادنا هذا التقرير على درجة كبيرة من الأهمية، كما ستجعل من الخبرات التي يوردها، تجارب مفيدة تعزز من جهة، جهود العديد من الدول العاملة على إصلاح أنظمتها التربوية ومن جهة ثانية، ترسي قواعد العيش المشترك الذي تسعى إليه شعوب العالم من خلال تكوين جيل جديد يتمتع بالكفايات التي تمكنه من مواجهة تطورات العصر المتسارعة وتحدياته.

بناء عليه، تمّ إعداد هذا التقرير مع مراعاة النموذج الذي اقترحه مكتب التربية الدولي في جنيف، وهو يتكون من مقدمة ومن فصلين اثنين أساسيين.

- تشتمل المقدمة على معلومات عامة عن لبنان.

ويتضمن الفصل الأول لمحة عن النظام التربوي في لبنان في نهاية القرن العشرين، مع التشديد على المحطات الرئيسية لإصلاح هذا النظام وتجديده والإنجازات الأساسية في مختلف مجالات التعليم خلال العقد الأخير من القرن العشرين، إضافةً إلى الدروس المستخلصة من الإصلاحات التربوية والمشكلات والتحديات التي تواجهها التربية في لبنان في مطلع القرن الحادي والعشرين.

أما الفصل الثاني فيتناول مضامين التربية والمبادئ التي ارتكزت عليها مع تحديد آليات التغيير والتعديل، خصوصاً بالنسبة لمناهج التعليم وتطورها بمختلف مكوناتها، مع تحديد للأجهزة والفعاليات التربوية الوطنية والمنظمات الدولية المعنية التي ساهمت في عملية التغيير والتعديل، ومسار اتخاذ القرارات والاستراتيجيات التي اتبعت مع تبيان الإيجابيات والسلبيات والحلول المعتمدة.

أملنا كبير بمستقبل تربوي أفضل لأبنائنا لأننا إذا عرفنا كيف نشخص واقعا نستطيع أن نقترح حلولاً للمشكلات من جهة، وأن نضع خطة عمل تنطلق من الإيجابيات التي يوفرها نظامنا التربوي من جهة ثانية.

معدّو التقرير

• مقدمة

إيماناً منا بأن أي نظام تربوي لا يولد من فراغ بل يكون تجسيداً وانعكاساً لواقع ديمغرافي، سياسي واقتصادي / اجتماعي يؤثر فيه ويتأثر به، نجد من الضروري أن نسرد في هذه المقدمة بعض المعلومات العامة عن لبنان قبل التطرق إلى نظامه التربوي من النواحي كافة.

يقع لبنان في جنوب غربي قارة آسيا على الساحل الشرقي للبحر المتوسط، ويمتد على مساحة تبلغ ١٠٤٥٢ كلم^٢ يعيش عليها أربعة ملايين نسمة منهم ٣٢٠٠٠٠٠٠ يحملون الجنسية اللبنانية بمعدل نمو يبلغ ١,٢%، وهذا البلد رغم صغره يتمتع بخصائص عدة تجعله من البلدان المميزة في العالم. فموقعه الجغرافي جعل منه نافذة المشرق العربي على العالم وذا أهمية كبيرة في عالم التجارة والخدمات والمواصلات، ومناخه المعتدل جعله مقصد السياح العرب والأجانب، وتعاقب الأحداث عليه عبر التاريخ وتنوع سكانه (١٨ طائفة ومذهباً) جعله ملتقى الثقافات والحضارات العربية والغربية (خصوصاً الفرنكوفونية والانكلوفونية)، وعزز ذلك وجود جاليات لبنانية كبيرة في مختلف أنحاء العالم.

منذ الاستقلال عام ١٩٤٣ اتبع لبنان نظاماً اقتصادياً حراً قائماً على الانفتاح على مختلف دول العالم، وقد تأثر هذا الاقتصاد بموقع لبنان وطبيعته الجغرافية والسكانية، فاستأثر قطاعا التجارة والخدمات^(١) بـ ٦٥,١% من القوى العاملة مقابل ٢٥,٩% في قطاعي الصناعة والبناء و ٩% في قطاع الزراعة.

أما بالنسبة للنتائج الوطني فاستحوذ قطاعا التجارة والخدمات على ٧٥% منه مقابل ١٥% للصناعة و ١٠% للزراعة. أما الناتج القومي للفرد فيبلغ ٢٦٦٠ دولاراً أميركياً في السنة.

أما الواقع التربوي في لبنان فيشير إلى أن حوالي ثلث سكانه هم من رواد المدارس والمعاهد والجامعات فيه، إذ وفقاً للإحصاءات الصادرة عن المركز التربوي للبحوث والإنماء عام ٢٠٠٠ بلغ عدد الطلاب والتلاميذ في مختلف قطاعات التعليم ومراحله ١٠٥٥٥٣٦ طالباً، أما العاملون في مختلف قطاعات التعليم ومراحله فيقدر عددهم بـ ٩٧٠٠٠ شخص أي ما نسبته ٧,١% من مجموع اليد العاملة في لبنان، وهذا يعني أن المعنيين مباشرة بالنظام التربوي في لبنان يشكلون ٣٥,٧% من مجموع سكانه اللبنانيين، علماً أن هذه النسبة لا تشمل أهالي التلاميذ

(١) التقرير السنوي لمصرف لبنان ١٩٩٨.

والطلاب الذين لا يعملون في هذا القطاع، ولا تشمل العاملين في المؤسسات التجارية والصناعية والعقارية التي تتعامل بشكل مباشر مع قطاع التربية رغم تأثرها بمعطيائه وتحولاته.

إن تلك المعطيات الخاصة بالنظام التربوي في لبنان سيتم الحديث عنها بالتفصيل في الفصلين اللاحقين من هذا التقرير، مع لمحة توضح تطور هذا النظام عبر التاريخ.

الفصل الأول

لمحة عن النظام التربوي في لبنان في نهاية القرن العشرين

يتضمن هذا الفصل النقاط الأربع التالية :

١-١- المحطات الرئيسية لإصلاح نظام التعليم وتجديده خلال العقد الأخير من القرن العشرين.

١-١-١- الإطار التشريعي : السياسة التربوية مبادئها وأهدافها.

١-١-١-١ في التعليم العام.

١-١-١-٢ في التعليم المهني والتقني.

١-١-١-٣ في التعليم العالي.

١-١-٢- بنية النظام التربوي وتنظيمه وإدارته.

١-١-٢-١ بنية النظام التربوي في مختلف مراحل التعليم ومستوياته وفروعه.

١-١-٢-٢ التنظيم الإداري للتعليم في لبنان.

١-١-٣- تقييم فعالية النظام التربوي وفاعليته.

١-١-٣-١ الأجهزة المسؤولة عن التقييم

١-١-٣-٢ الطرائق المتبعة في التقييم

١-١-٣-٣ الجهود المبذولة في مجال التقييم

١-١-٣-٤ أبرز السمات المتعلقة بفعالية النظام التربوي وفاعليته

١-١-٣-٥ التطلعات المستقبلية في مجال التقييم

١-١-٤- الإصلاحات التربوية الحالية : سماتها وأهدافها.

١-٢- الإنجازات الأساسية كما وكيفاً خلال العقد الأخير.

١-٢-١ في مجال التعليم العام ما قبل الجامعي.

١-٢-٢ في مجال التعليم المهني والتقني.

١-٢-٣ في مجال التعليم العالي.

١-٣- الدروس المستخلصة من الإصلاحات التربوية.

١-٤- المشكلات والتحديات التي تواجهها التربية في مطلع القرن الحادي والعشرين.

• تمهيد

من المعروف أن ملامح النهضة الثقافية في لبنان بدأت تتبلور بوضوح في بدايات القرن الثامن عشر، خصوصاً بعد انعقاد مجمع اللويزة عام ١٧٣٦ الذي اتسعت على أثره حركة افتتاح المدارس لأنه أول مؤتمر دعا إلى تأمين تعليم إلزامي ومجاني لجميع الأولاد في لبنان (وإن كان جائعاً فلنطعمه).

وفي القرن التاسع عشر فاق عدد المدارس التي أنشئت فيه ما تم إنشاؤه في القرون السابقة، وكان لمجيء المبشرين والإرساليات أثر كبير في ذلك، كما أنشأت الدولة العثمانية عام ١٨٤٦ مجلساً للمعارف تحول فيما بعد إلى وزارة للمعارف العامة تتولى شؤون التعليم الرسمي في مختلف أنحاء السلطنة، وقد بقيت المدارس الخاصة في لبنان خارج إطار هذا التنظيم. أما في عهد الانتداب الفرنسي، فركزت السياسة التربوية على تعليم اللغة والثقافة الفرنسيين وعلى توحيد المناهج والامتحانات الرسمية وعلى إقامة نظام إداري مركزي، مع الحفاظ على مشاركة القطاع الخاص، ثم على المساواة بين اللغتين العربية والفرنسية في مناهج التعليم. وفي عهد الاستقلال تتابعت المسيرة التربوية وبقيت حرية التعليم مصونة في الدستور واعتمدت اللغة العربية كلغة رسمية، وصدر المنهج الرسمي ونظام الامتحانات عام ١٩٤٦، وتابعت حكومات الاستقلال تعزيز التعليم الرسمي مع إدخال تعديلات أساسية على مناهج التعليم عام ١٩٦٨ بهدف تطويرها ومراعاة حاجات الطفل المجتمعية في شكل أكثر توازناً. إلا أن هذا التوسع لم يؤدي إلى تفوق أعداد تلاميذ المدارس الرسمية على أعداد تلاميذ المدارس الخاصة التي كانت، في بداية السبعينات، تضم ٥٦% من مجموع التلاميذ في لبنان لتصل عام ١٩٩٣-١٩٩٤ إلى حوالي ٧٠%، وهذا يعود إلى عوامل عدة أهمها الحرب اللبنانية التي بدأت عام ١٩٧٥ واستمرت حوالي خمس عشرة سنة، وأدت إلى تدهور عام انعكس سلباً على القطاع التربوي وبالتخصيص على القطاع الرسمي، ورافقت ذلك أضرار مادية وبشرية كبيرة. وفي بداية التسعينات مع نهاية الصراع العسكري وبفضل اتفاق الطائف، بدأت عملية التخطيط للنهوض الاجتماعي والاقتصادي، تبع ذلك خطة للنهوض التربوي (أقرت من قبل الحكومة اللبنانية عام ١٩٩٤) حددت غايات موحدة وموحدة للتربية والتعليم في لبنان، وهي تعتبر نقلة نوعية ومحطة هامة في تاريخ التربية اللبنانية، إذ بفضل ذلك أصبح من الممكن الحديث عن بداية وضع نظام للتعليم موحد في توجهاته وأهدافه ومضامينه، مع المحافظة على حرية التعليم الخاص والعمل في الوقت عينه على تعزيز المدرسة الرسمية، وانبثق عن تلك الخطة هيكلية تعليمية (١٩٩٥) ومناهج جديدة (١٩٩٧) تم تطبيقها تبعاً وفق جدول زمني تم إنجازه مع بداية العام الدراسي ٢٠٠٠-٢٠٠١.

ولعل أبرز ما يمكن ملاحظته خلال العشر سنوات الأخيرة ازدياد معدلات الالتحاق بالمدارس الرسمية ومعدلات الانتساب إلى التعليم المهني والتقني. فإذا كان مجموع عدد التلاميذ والطلاب في لبنان في جميع قطاعات التعليم ومراحلها قد بلغ في العام الدراسي (١٩٩١-١٩٩٢) ٨٤٣٩٧٤ تلميذاً و طالباً منهم ٨٥,٩% في التعليم العام و٤% في التعليم المهني والتقني* و١٠,١% في التعليم العالي، فإن تلك المعطيات قد تغيرت في العام الدراسي (١٩٩٨-١٩٩٩) إذ بلغ مجموع التلاميذ والطلاب ١٠٤٦٥٤٥ تلميذاً و طالباً منهم ٨٣,٣% في التعليم العام (الذي توزع تلامذته بنسبة ٣٧% في المدارس الرسمية و٦٣% في المدارس الخاصة) و٧% في التعليم المهني والتقني و٩,٧% في التعليم العالي.

١-١- المحطات الرئيسية لإصلاح نظام التعليم وتجديده خلال العقد الأخير من القرن

العشرين :

١-١-١- الإطار التشريعي : السياسة التربوية مبادئها وأهدافها :

ترتكز السياسة التربوية في لبنان على الأسس الواردة في الدستور اللبناني الذي نص على حرية التعليم " ما لم يخلّ بالنظام العام أو يُنافِ الآداب أو يتعرض لكرامة أحد الأديان أو المذاهب"، كذلك أقر الحق للطوائف بإنشاء مدارسها الخاصة شرط مراعاة الأنظمة العامة للدولة، وأكد على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة. كما أن وثيقة الوفاق الوطني التي أقرت في الطائف عام ١٩٨٩ قد نصّت على إصلاحات هامة في مجال التربية والتعليم وهي كالاتي :

- توفير العلم للجميع وجعله إلزامياً في المرحلة الابتدائية على الأقل.
- التأكيد على حرية التعليم وفقاً للقانون والأنظمة العامة.
- حماية التعليم الخاص وتعزيز رقابة الدولة على المدارس الخاصة وعلى الكتاب المدرسي.
- إصلاح التعليم الرسمي المهني / التقني وتعزيزه وتطويره بما يلبي ويلئم حاجات البلاد الإنمائية والإعمارية، وإصلاح أوضاع الجامعة اللبنانية وتقديم الدعم لها وبخاصة في كلياتها التطبيقية.
- إعادة النظر في المناهج وتطويرها بما يعزز الانتماء والانصهار الوطنيين، والانفتاح الروحي والثقافي وتوحيد الكتاب في مادتي التاريخ والتربية الوطنية^(١).

* تصل نسبة تلاميذ التعليم المهني والتقني في المرحلة الثانوية حوالي ٢٧% من التلاميذ المنتسبين إلى المرحلة المذكورة، هذا ما سيتم تفصيله لاحقاً.

(١) وثيقة الوفاق الوطني، ١٩٨٩.

هذا على صعيد التشريعات الدستورية، أما من ناحية القوانين والمراسيم فبقيت شؤون التربية بعهدة وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة التي نص مرسوم تنظيمها رقم ٢٨٦٩ الصادر في ١٦ كانون الأول ١٩٥٩ في مادته الأولى على أن هذه الوزارة تتولى " شؤون التربية والتعليم في فروع ودرجاته المختلفة، والثقافة والفنون الجميلة، والتربية الرياضية والكشافية"^(١)، وعليه كانت تتولى تلك الوزارة شؤون التعليم على مختلف مستوياته، إذ كانت هناك مديرية عامة لكل من التربية الوطنية والفنون الجميلة، للشباب والرياضة وللتعليم المهني والتقني، إضافة إلى ارتباط كل من المركز التربوي للبحوث والإنماء والجامعة اللبنانية والمعهد الموسيقي الوطني بتلك الوزارة، واستمر هذا الوضع حتى العام ١٩٩٣ إذ تم إنشاء ثلاث وزارات للتربية والتعليم وهي وزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة ووزارة التعليم المهني والتقني ووزارة الثقافة والتعليم العالي.

إن العقد الأخير من القرن العشرين عرف تطورات هامة في مجال التشريعات التربوية وتطوير القطاع التربوي في لبنان، خصوصاً لجهة اعتماد فلسفة تربوية واضحة المبادئ والأهداف انبثقت عنها نصوص تشريعية وقانونية ارتكزت بشكل أساسي على ما ورد في الدستور وفي وثيقة الوفاق الوطني الأنفة الذكر، كما كان لبعض المؤتمرات الدولية وخصوصاً مؤتمر جومتين (١٩٩٠) وما تلا ذلك من جهود أثر كبير في هذا المجال، وهذا ما سنوضحه بالنسبة للسياسة التربوية في كل من التعليم العام والتعليم المهني والتقني والتعليم العالي.

١-١-١-١- في التعليم العام :

قبل العام ١٩٩٤ (تاريخ إقرار خطة النهوض التربوي) : لم تتوسع النصوص التشريعية في الغايات والأهداف العامة للسياسة التربوية التي يمكن التعرف عليها من خلال تحليل البيانات الوزارية للحكومات اللبنانية المتعاقبة، التي ركزت على ما يلي :

- ضرورة تأمين تربية وطنية صحيحة، استكمال رسالة لبنان الحضارية مع المحافظة على خصوصيته الثقافية، ربط التربية بالحياة الاقتصادية، توسيع التعليم وتنويعه وتعميمه.
- ضرورة إعادة النظر في السياسة التعليمية والتخطيط، المناهج والبرامج، الامتحانات، الكتاب المدرسي، الأبنية المدرسية، علاقة الدولة بالمدارس الخاصة، الأبحاث التربوية.

^(١) مجموعة النصوص التشريعية والتنظيمية، قوانين لبنان. بيروت: دار المنشورات الحقوقية، مطبعة صادر.

أما المرسوم التنظيمي رقم ٢٨٦٩ تاريخ ١٦ كانون الأول سنة ١٩٥٩، الذي سمى الوزارة المختصة بالتربية (وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة) والتي تغيرت عام ١٩٩٣ إلى اسم (وزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة) إثر استحداث وزارة للثقافة والتعليم العالي ووزارة للتعليم المهني والتقني، فقد اقتصرت مهامها على تولى شؤون التربية والتعليم العام ما قبل الجامعي والتربية الرياضية والكشفية. كذلك فإن المراسيم الخاصة بمناهج التعليم والتي تحمل أرقام : ٩٠٩٩ و ٩١٠٠٠ تاريخ ١/٨/١٩٦٨ و ٢١٥٠ و ٢١٥١ تاريخ ٦/١١/١٩٧١، فلم تتوسع في تحديد غايات التربية وأهدافها العامة.

منذ العام ١٩٩٤ : تم إقرار خطة للنهوض التربوي تطبق على مدى تسع سنوات. وقد رسمت هذه الخطة وللمرة الأولى الفلسفة التربوية للبنان بأبعادها الفكرية والإنسانية والوطنية والاجتماعية كما حددت الأهداف التربوية ورسمت لها الأطر السياسية والإجراءات العملية الآيلة إلى تحقيق الأهداف الرئيسية للنهوض التربوي.

أ- الأهداف الرئيسية للخطة :

- ترمي الخطة التربوية إلى تحقيق ما يلي :
- تعزيز الانتماء والانصهار الوطنيين والانفتاح الروحي والثقافي وذلك بإعادة النظر في المناهج وتطويرها.
- تزويد النشء الجديد بالمعارف والخبرات والمهارات اللازمة مع التشديد على التنشئة الوطنية والقيم اللبنانية الأصيلة كالحرية والديمقراطية والتسامح ونبذ العنف والتشديد أيضاً على النشاطات الشبابية والرياضية والفنية.
- النهوض بمستويات التعليم والتأهيل في المراحل التعليمية ما قبل الجامعية.
- الوصول إلى تحقيق التوازن بين التعليم العام الأكاديمي والتعليم المهني والتقني وتوثيق صلتها بالتعليم العالي.
- تحقيق الملاءمة والتكامل بين التربية والتعليم من جهة، وحاجات المجتمع وسوق العمل اللبناني والعربي من جهة ثانية.
- مواكبة التقدم العلمي والتطور التكنولوجي وتعزيز التفاعل مع الثقافات العالمية.

ب- الأهداف التربوية العامة :

- تتركز هذه الأهداف على تكوين المواطن :
- المعتر بوطنه لبنان والانتماء إليه والولاء له.
- المعتر بهويته وانهائه العربيين والملتزم بهما.
- المتمثل تراثه الروحي النابع من الرسائل السماوية والمتمسك بالقيم والأخلاق الإنسانية.
- الواعي تراثه الوطني لتطوير حاضره واستدراك مستقبله.
- المستوعب تاريخه الوطني اللبناني الجامع، بعيداً عن الفئوية الضيقة وصولاً إلى مجتمع موحد ومنفتح إنسانياً.
- المدرك أهمية العيش المشترك بين المواطنين كافة إذ " لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك"⁽¹⁾ ، فتبقى التجربة اللبنانية النموذج الرائد في المنطقة وفي العالم.
- المحترم الحريات الشخصية والعامة والمشجع للمبادرات الفردية والجماعية المنتجة، والمحافظ على حقوق الآخرين وممتلكاتهم.
- الملتمزم اللغة العربية، اللغة الأم والقادر على استخدامها بإتقان وفعالية.
- المتقن لغة أجنبية واحدة على الأقل تفعيلاً للانفتاح على الثقافات العالمية وإغنائها والاعتناء بها.
- المتفاعل مع أبناء الوطن والمتعاون معهم بقصد الوصول إلى مجتمع ديمقراطي يعزز روح المنافسة الإيجابية ويصل إلى العدالة والرفاهية ومواكبة التقدم في العلوم والمعارف.
- العامل على توطيد روح السلام في الذات وفي العلاقات بين الأفراد، وفي العلاقات الاجتماعية الوطنية.
- الممارس القواعد الصحية المؤدية إلى النمو السوي جسدياً ونفسياً وخلقياً.
- العامل على تنمية رصيده الثقافي والتكنولوجي وصقل طاقاته الإبداعية وتعزيز مداركه الجمالية.
- القادر، من خلال العملية التربوية، والإرشاد والتوجيه، على الاختيار الحر لمهنة المستقبل والارتقاء بها عن طريق التعلم الذاتي وغيره من الوسائل.
- المدرك أهمية الاستعانة بالتكنولوجيا وتطويرها والتفاعل معها فكرياً وأداء وسلوكاً وتقنياً، وبشكل واعٍ وملتزم.

(1) مقدمة الدستور اللبناني - الفقرة (ي).

- المحافظ على موارد لبنان الطبيعية واستثمارها بشكل متوازن في سبيل تنمية المجتمع مادياً ومعنوياً.
- المحافظ على البيئة الطبيعية واستثمارها بشكل متوازن في سبيل تنمية المجتمع مادياً ومعنوياً.
- المحافظ على البيئة الطبيعية والعامل على قايئها وتحسينها وصيانتها باستمرار.
- المتفهم واقع محيطه الاجتماعي والمتفاعل معه بمختلف مظاهره والعامل على تطوير المهارات والحرف المحلية فيه.

ج- أطر السياسة التربوية :

- تتمحور أطر السياسة التربوية حول المبادئ التالية :
- التركيز على أن تربية الطفل مسؤولية مشتركة بين الأسرة والمجتمع والدولة.
- تعزيز التعليم الرسمي وذلك من خلال :
 - توفير إدارة تربوية متطورة تتمتع بالدينامية والمرونة، وتقوم على مركزية التخطيط العام والمتابعة من قبل الوزارات المعنية، وعلى اللامركزية في التنفيذ والتقييم من جانب كل وزارة.
 - تشجيع المواطنين على القيام بدور فاعل يسهم في دعم هذا التعليم وفي توفير مستلزماته عند الضرورة.
 - توفير الوسائل الآيلة إلى النهوض بالتعليم الرسمي على الأراضي اللبنانية كافة وخصوصاً في المناطق النائية.
 - تنفيذ مشروع تجميع المدارس.
 - " حماية التعليم الخاص وتعزيز رقابة الدولة على المدارس الخاصة"^(١) .
 - التأكيد على أهمية التكامل بين التعليم العام والتعليم المهني والتقني وتوثيق صلتها بالتعليم العالي.
 - تطوير المناهج التعليمية بحيث :
 - تهدف إلى بناء مجتمع لبناني موحد - متماسك، قادر على ممارسة دوره الحضاري الإنساني في المجتمع العالمي بشكل عام وفي مجتمعه العربي بشكل خاص.
 - تزوّد المتعلم بجملة من المواقف والقيم والمعارف والمهارات، ومن خلال تعليم التكنولوجيا وإدخالها في المواد الدراسية^(٢) .

(١) وثيقة الوفاق الوطني، باب الإصلاحات الأخرى، الفقرة "هـ" (البند رقم ٣).

(٢) تعرف هذه التربية بـ " التربية التكوينية " (Education Formative)

- تعتنى باللغة العربية كونها اللغة الأم ووسيلة تواصل تاريخي واجتماعي وثقافي وعلمي.
- تهتم باللغات الأجنبية، وسيلة انفتاح على مختلف الحضارات والثقافات والعلوم وأداة تعزيز للعلاقات الاقتصادية.
- تُطوّر الكتاب المدرسي على أساس توفير التربية المدرسية التكوينية، والاستجابة لمتطلبات التقدم العلمي والتطور التكنولوجي.
- تُطوّر مفهوم التقييم التربوي في الامتحانات المدرسية (الصفية) والامتحانات الرسمية وفقاً لمتطلبات التعليم العالي وسوق العمل.
- توحيد كل من كتابي التاريخ والتربية الوطنية⁽¹⁾ وإلزام تدريسهما في جميع المدارس، الرسمية والخاصة، تعزيزاً للانتماء والانصهار الوطني.
- تعزيز مهنة التعليم وإنصاف المعلم مادياً ومعنوياً، ومراقبته وإرشاده بما يكفل رفع مستوى عطائه التربوي.
- رفع مستوى مردود التعليم في جميع مراحلها، بتطوير مناهج إعداد المعلمين وبرامج تدريبهم وذلك على اختلاف درجاتهم واختصاصاتهم، وتأهيل المعلمين الحاليين في القطاعين الرسمي والخاص.
- تحسين طرائق إعداد مديري المدارس الرسمية وتأهيلهم دورياً ومنحهم الصلاحيات الإدارية الواسعة والمالية المناسبة.
- تكثيف عدد من الأبنية المدرسية بما يتلاءم مع " المدرسة الشاملة اللبنانية " (LCS)⁽¹⁾ وتمكينها من استيعاب حالات التعليم المختص.
- إعداد برامج خاصة بالمتفوقين من التلاميذ في جميع مراحل التعليم.
- إعداد برامج خاصة بالمعوقين ذوي الاحتياجات الخاصة.
- تعميم الفائدة من استخدام المختبرات النقالة (علوم، رياضيات، لغات) وتوفير التجهيزات اللازمة وسائر الوسائل التعليمية والتدريبية للمدارس الرسمية ولدور المعلمين والمعلمات كمصادر للتعلم.
- الإفادة من التلفزيون والإذاعة التربويين ومن الكمبيوتر التعليمي في المدرسة ووضعها في خدمة التعليم.

⁽¹⁾ وثيقة الوفاق الوطني، باب الإصلاحات الأخرى . الفقرة " هـ"، البند رقم ٥.

⁽¹⁾ (L C S) = Lebanese Comprehensive School.

- ايلاء مرحلة الروضة العناية والاهتمام الكافيين ولا سيما لجهة :
 - تجهيزها بالوسائل التربوية الملائمة.
 - رفع مستوى المؤهلات العلمية والكفاءة المهنية للحادقات.
 - تحديد المواصفات الفنية والشروط التربوية والصحية لأبنية الروضات وتطبيقها في المدارس كافة.
- تحديد المواصفات الفنية (الهندسية) والشروط التربوية والصحية للأبنية المدرسية.
- تعزيز دور الإعلام التربوي واعتباره عنصراً مهماً في مسيرة النهوض التربوي بهدف ترسيخ وحدة الوطن وانصهار أبنائه، ولغرض توعية التلاميذ والطلاب وذويهم والمواطنين، مدنياً وثقافياً ومهنياً وعلمياً.
- تأكيد التعاون والتنسيق مع هيئات عمل تطوعية في سبيل تعليم الكبار ومحو الأمية.
- تطوير الخدمات والنشاطات التربوية والشبابية والرياضية والفنية في المدارس وخارجها وتشجيع انفتاح المدرسة على محيطها بالتعاون المثمر بين الإدارة المدرسية والجمعيات الأهلية.

د- مجالات الخطة : وهي كالاتي :

- الإدارة التربوية والإدارة المدرسية.
- المناهج التعليمية.
- الكتاب المدرسي.
- الوسائل التعليمية.
- المعلم.
- الأبنية المدرسية.
- التعليم المختص.
- النشاطات الشبابية والرياضية.
- الخدمات التربوية - التوجيه والإعلام التربويان.

والجدير بالذكر أنه انبثق عن تلك الخطة هيكلية تعليمية جديدة عام ١٩٩٥ ومناهج جديدة للتعليم العام عام ١٩٩٧ وإجراءات لتحسين نوعية التعليم والظروف التي تجري فيها العملية التربوية وتحقيق الزاميته حتى عمر ١٢ سنة كمرحلة أولى و ١٥ سنة كمرحلة ثانية (أي نهاية التعليم الأساسي).

١-١-٢-٢ - في التعليم المهني والتقني :

قبل العام ١٩٩٣ تاريخ إنشاء وزارة التعليم المهني والتقني بموجب القانون رقم ٢١١ تاريخ ١٩٩٣/٤/٢، كانت وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة تتولى شؤون هذا التعليم من خلال مديرية التعليم المهني والتقني والتي أصبحت مديرية عامة في ١٤/٤/١٩٧١ وهي تتولى " إدارة شؤون المدارس المهنية والتقنية الرسمية" و" مراقبة المؤسسات الخاصة للتعليم والتدريب المهني والتقني والمناهج الدراسية فيها." (١) وعليه، لم تكن هناك سياسة واضحة في مجال التعليم المهني رغم أن المديرية الأنفة الذكر كانت قد وضعت عام ١٩٧٥ خطة سداسية لتطوير هذا النوع من التعليم، ولكن اندلاع الحرب في تلك الفترة حال دون تنفيذ ذلك، إلى أن تمّ إقرار وثيقة الوفاق الوطني عام ١٩٨٩ والتي شددت على ضرورة إصلاح التعليم الرسمي المهني/ التقني وتعزيزه وتطويره بما يلبي ويلئم حاجات البلاد الإنمائية والإعمارية.

وفي العام ١٩٩٣، تمّ إنشاء وزارة التعليم المهني والتقني بموجب القانون رقم ٢١١ الصادر في ١٩٩٣/٤/٢، والذي حدد لتلك الوزارة المهام التي أنيطت بالمديرية العامة للتعليم المهني والتقني والتي ورد ذكرها أعلاه، مع إضافة مهمة " تنمية شاملة لقطاع التعليم المهني والتقني العام وتطويره وتحديثه بما يتلاءم ومقتضيات المستقبل ومتطلبات سوق العمل والبنية الاقتصادية " (٢) وهذا ما أعطى بعداً تنموياً هاماً لسياسة الدولة في هذا المجال، تلا ذلك في العام نفسه وضع خطة للنهوض بالتعليم المهني والتقني حددت أهدافها الرئيسية بالنهوض بالتعليم المهني والتقني وتحسين نوعيته مع تحسين أداء العاملين من القوى العاملة اللبنانية من خلال التعليم النظامي وغير النظامي وتحقيق الملاءمة بين هذا التعليم وحاجات سوق العمل ومتطلبات الإنماء والإعمار في لبنان، إضافة إلى مواكبة التقدم العلمي والتطور التكنولوجي.

أما السياسة التربوية لتلك الخطة فقد ارتكزت على المبادئ التالية :

- التعليم الفني والتأهيل المهني حق لكل مواطن، والدولة كفيلة بتأمين فرص هذا الحق، وهما لا يقتصران على تلامذة المدارس وطلاب الجامعات فقط، بل يشملان مختلف الفئات العمرية والشرائح الاجتماعية والمهنية.

(١) مجموعة النصوص التشريعية والتنظيمية، قوانين لبنان.

(٢) المرجع السابق.

- توثيق الصلة بين التعليم المهني والتقني والتعليم العام الأكاديمي لجهة الاستفادة من مباني المؤسسة التربوية الأكاديمية لاستحداث فروع التعليم الفني فيها (Para - Technical Education).

- التأكيد على أن التعليم المهني والتقني النظامي طموح للناجحين والمتفوقين في المجتمع، وليس خياراً سلبياً للفاشلين أو المقصرين عن متابعة دروسهم الأكاديمية المعتادة.

- تأكيد مبدأ الاختيار الحر لمهنة المستقبل من خلال العملية التربوية - التعليمية وعبر الإرشاد التربوي والتوجيه المهني، على أن يبدأ التعرف المهني مع التلميذ في المرحلة المتوسطة.

- التركيز على الأهداف التربوية الآيلة إلى تكوين المواطن القادر على :

- إدراك أهمية مجتمع الإنتاج ومحاذير مجتمع الاستهلاك.
- الاهتمام بموارد لبنان الطبيعية واستثمارها في شكل متوازن.
- تنمية الرصيد الثقافي والتكنولوجي وتنمية الضمير المهني.
- الارتقاء في المهنة المكتسبة عن طريق التعلم الذاتي وغيره من الوسائل المتاحة، والارتقاء في العمل الوظيفي عن طرق التدريب المستمر واكتساب مهارات جديدة.

- تعزيز التعليم المهني والتقني الرسمي من خلال :

- توفير الهيكلية الإدارية والفنية المركزية والإدارة المدرسية لجعلها أكثر مرونة في إطار مركزية التخطيط والتصميم والمتابعة والامركزية التنفيذ والأداء.
- تأمين الأبنية المدرسية والمعاهد الفنية اللاتقة والتي تتوفر فيها الشروط التربوية/التعليمية الكافية.
- تعزيز برامج المشاريع المنتجة في المدرسة المهنية الرسمية والإفصاح في المجال أمام المتدرب للمساهمة في هذه المشاريع ليفيد في عملية الإنتاج ويستفيد من مردوده المالي.
- تأمين المعلم الفني والمدرّب المهني المؤهلين أكاديمياً وتقنياً والمعدّين إعداداً تربوياً سليماً.
- توفير المستند التعليمي والتدريبي الموثوق به والوسائل التعليمية الفنية والتقنية الوطنية لدعم عملية التعليم والتدريب في المجالين النظامي وغير النظامي.

- حماية التعليم الخاص وتعزيز رقابة الدولة على المدارس الخاصة^(١) ، وتوثيق الصلة بين هذا القطاع والقطاع الرسمي لتكون التوجهات في هذين القطاعين واحدة ضمن إطار القوانين والأنظمة.
- تطوير المناهج التعليمية وتنويعها لتناسب وقدرات المواطن الذاتية من جهة ومتطلبات المجتمع وحاجات سوق العمل القائمة والمرتبقة من جهة ثانية على النحو الآتي :
 - تهدف إلى بناء مجتمع لبناني منتج وقادر على ممارسة دوره الحضاري الإنساني في محيطه العربي بوجه خاص وفي العالم بوجه عام.
 - تجسد مفهوم التربية المدرسية التكوينية (Formative) القائمة على تزويد المتعلم بجملة من المواقف والقيم والمعارف والمهارات ومن خلال تعليم التكنولوجيا وإدخالها في كل المواد الدراسية فكرياً وأداءً وسلوكاً وتقييماً.
 - تعنى باللغة العربية وتعنى باللغات الأجنبية وباستيعاب وإتقان لغة أجنبية واحدة على الأقل، بقصد تفعيل الانفتاح على الثقافات العالمية والتكنولوجيا.
- تطوير مفهوم التقييم التربوي والامتحانات المدرسية (الصفية) ومباريات الدخول إلى مدارس التعليم المهني والتقني والامتحانات الرسمية العائدة للشهادات المعتمدة وفقاً لمتطلبات التعليم العالي وسوق العمل.
- تطوير البرامج التعليمية والتدريبية غير النظامية.
- التركيز على إعداد وتدريب الملاكات التعليمية الفنية والتدريبية التقنية اللازمة وتطوير نظام الإعداد ما قبل الخدمة للأساتذة الفنيين والمعلمين المهنيين وتدريب المعلمين الموجودين في الخدمة - في القطاعين الرسمي والخاص.
- إعداد مدير المدرسة الفنية وتأهيله باستمرار ومنحه الصلاحيات الإدارية والأكاديمية والمالية المناسبة بغية تفعيل دوره في العملية التربوية.
- مشاركة القطاع الأهلي في التخطيط ومتابعة تنفيذ برامج الإعداد والتدريب المهني والتقني.
- تأكيد التعاون والتنسيق مع قطاع العمل التطوعي في المجتمع الأهلي والإنساني في سبيل محو الأمية المهنية وتعليم الكبار والراشدين.
- تعزيز دور الإعلام التربوي واعتباره عنصراً مهماً في حملة النهوض التربوي.
- الاهتمام بالمتخرجين من التعليم المهني والتقني ومتابعة أوضاعهم المهنية والاجتماعية وتقديم المشورة لهم ومساعدتهم تربوياً وتقنياً.

(١) وثيقة الوفاق الوطني، الفقرة هـ، التربية والتعليم، البند (٣).

- البحث المستمر في تحسين وسائل إعداد الكفايات الفنية وتأهيل القوى العاملة المنتجة من خلال التعليم المهني والتقني الرسمي والخاص وفي إطار التعاون المستمر مع القطاعات الإنمائية محلياً وإقليمياً ودولياً.

- أما محاور التطوير التي اعتمدها خطة النهوض بالتعليم التقني والمهني فهي :
- الإدارة التربوية والإدارة المدرسية.
 - بنية هيكلية التعليم المهني والتقني ومناهجه الدراسية.
 - الكتب المدرسية المهنية والوسائل التعليمية.
 - المعلم الفني والمدرّب المهني.
 - الأبنية المدرسية ومرافقها وتجهيزاتها.
 - التدريب المهني المسرع.
 - التوجيه المهني والإعلام التربوي.

أما في العام ١٩٩٤، فقد تمّ استكمال تلك الخطة بخطة النهوض التربوي التي ورد ذكرها سابقاً والتي جعلت أحد أهدافها الرئيسية تحقيق التوازن بين التعليم العام والتعليم المهني والتقني مع توثيق صلتهما بالتعليم العالي والعمل على تحقيق الملاءمة والتكامل بين التربية والتعليم من جهة، وحاجات المجتمع وسوق العمل من جهة ثانية، وقد تجسدت أهداف تلك الخطة في الهيكلية الجديدة للتعليم في لبنان التي أقرت عام ١٩٩٥ واستكملت بالهيكلية الجديدة للتعليم المهني والتقني عام ٢٠٠٠ والتي شددت على اعتماد نظام التدريب العملي الميداني على المهنة وعلى فتح مسالك التحصيل العلمي العالي أمام حاملي شهادتي التعليم المهني والتقني الثانوي للالتحاق بالجامعات أو لمتابعة تحصيلهم المهني العالي للحصول على شهادة الامتياز الفني أو الإجازة الفنية أو الهندسة الفنية أو التعليمية الفنية.

١-١-٣- في التعليم العالي :

نشأ التعليم العالي في لبنان عبر مؤسستين هما الجامعة الأميركية وجامعة القديس يوسف اللتين أنشئتا في القرن التاسع عشر، ومن ثمّ توسع في النصف الثاني من القرن العشرين ليصل إلى ٣٩ مؤسسة تعليم عالٍ في نهاية أيلول من العام ٢٠٠٠، كما بلغ عدد الطلاب المنتسبين إلى التعليم العالي في العام ١٩٩٩: ١٠١٤٤٠ طالباً منهم ٥٨,٨٨% في الجامعة اللبنانية وحدها.

وعليه، قبل العام ١٩٩٣ كانت وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة ترعى شؤون التعليم على مختلف مستوياته ودرجاته، وبشكل خاص التعليم العالي من خلال حق الوصاية على الجامعة اللبنانية والمعهد الموسيقي الوطني ومن خلال مشاركة تلك الوزارة في مجلس التعليم العالي الذي يبدي رأيه في طلبات الترخيص للمؤسسات الخاصة بالتعليم العالي، ومن خلال معادلة الشهادات التي تمنحها مؤسسات التعليم العالي، ومن خلال المجلس الاستشاري الأعلى للجامعات في لبنان الذي حددت مهامه بالاطلاع على سير أعمال الجامعات ومشاريعها ومعضلاتها الكبرى دون المساس باستقلالها الداخلي. من هنا، فإننا لا نجد في القوانين والمراسيم التي نظمت الوزارة الأنفة الذكر سياسة واضحة بخصوص التعليم العالي ما عدا ما حددته مؤسسات التعليم العالي المرخصة لنفسها من مهام يمكن اختصارها " بتوفير الفرص الدراسية الجامعية ونشر المعرفة المتخصصة والمساهمة في تطوير المعرفة وتأمين حاجات المجتمع وتكوين النخب". وهنا نذكر ما يلي (١) :

- إن قانون تنظيم الجامعة اللبنانية L.U. قد حدد مهمة تلك الجامعة بأنها "مؤسسة عامة تقوم بمهام التعليم العالي الرسمي في مختلف فروع ودرجاته، ويكون فيها مراكز للأبحاث العلمية والأدبية العالية، متوخية في كل ذلك تأصيل القيم الإنسانية في نفوس المواطنين، كما تتولى إجراء الامتحانات ومنح الشهادات والرتب الجامعية اللبنانية" (٢).

- إن الجامعة الأميركية في بيروت A.U.B. تهدف " إلى تكوين رجال ونساء ليسوا كفولين مهنياً وحسب، بل لديهم رؤية، وحس مدني، ومسؤولية أخلاقية، وتكريس للقيم الأساسية وللحياة الإنسانية" * .

- إن جامعة القديس يوسف U.S.J. لها مهمة مزدوجة " إعداد الطلاب تربوياً ومهنياً (...) ومساعدتهم على مواجهة مشاكل الحياة والمهنة من خلال رؤية واسعة تتضمن إعلاء الإنسانية واكتساب القيم الروحية" .

- إن جامعة الروح القدس - الكسليك - U.S.E.K. بالإضافة إلى دورها "في إعداد متخصصين وتقنيين تؤكد على صيانة وتنمية الروح الوطنية، وإعلاء القيم الإنسانية الكونية" .

(١) نمر فريجه، البرامج والمناهج، في التعليم العالي في لبنان. بيروت: منشورات الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، ١٩٩٧.

(٢) مجموعة النصوص التشريعية والتنظيمية.

* اقتبست هذه الفقرات من مقدمة مناهج كل جامعة كما وردت في دليلها.

إن جامعة بيروت العربية B.A.U. تختص " بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعي والبحث العلمي لخدمة المجتمع والارتقاء به حضارياً إسهاماً في تقدم العلم وتنمية القيم الإنسانية وتزويد لبنان والبلاد العربية والإسلامية بالمتخصصين والفنيين والخبراء في مختلف المجالات".
- إن جامعة البلمند A.L.B.A. تهتم "بالسعي وراء المعرفة، عن طريق البحث والتعليم، وبالحرية التي تؤمن الوصول إلى هذه المعرفة. وتنتظر أن توضع المعرفة في خدمة الشعب".

- إن مهمة جامعة سيدة اللويزة N.D.U. هي "إعلاء القيم الإنسانية والروحية والأخلاقية، وتعزيز البحث الفكري، وإدراك الكرامة الإنسانية".

- من بين أهداف الجامعة اللبنانية الأميركية L.A.U. "خدمة الحاجات التربوية للبنان وللشرق الأوسط وتكوين أناس يعملون للسلام، والعدالة العالميين، والحرص على حقوق الإنسان".

إن هذه المقتطفات من الفلسفات التربوية والغايات لأبرز مؤسسات التعليم العالي في لبنان، قد وردت في مقدمة أدلتها ومناهجها، لتعكس المهمات التي تضعها على عاتقها من حيث قناعتها بقيمة الإنسان، وأهمية العلم في بناء مواطن منتج ومؤمن بالقيم الأخلاقية، ومن حيث المساهمة في تطوير المجتمع اللبناني.

منذ العام ١٩٩٣، تم إنشاء وزارة للثقافة والتعليم العالي بموجب القانون رقم ٢١٥ تاريخ ١٩٩٣/٤/٢ لتعنى بالنشاطات الثقافية وبشؤون التعليم العالي، إذ تتولى بصورة خاصة المهام التالية :

- بالنسبة للثقافة :

- " تعزيز وتنشيط الحركة الثقافية وتشجيع المواهب الإبداعية ودعم الجمعيات والهيئات الثقافية في ميادين الفكر والآداب والفنون.
- رعاية وتطوير المكتبة الوطنية وإنشاء المكتبات العامة وإدارتها وتعميمها.
- التنقيب عن الآثار وحماية الأماكن الأثرية والمعالم الحضارية وإنشاء المتاحف وإدارتها.
- العناية بالشؤون والأنشطة الثقافية والتراثية والفنية" (١).

(١) مجموعة النصوص التشريعية والتنظيمية.

- بالنسبة للتعليم العالي :

- " رعاية شؤون التعليم العالي الرسمي والخاص في إطار سياسة وطنية عامة مع مراعاة استقلال الجامعة اللبنانية ومبدأ حرية التعليم الخاص وفق قوانين نافذة.
- ممارسة سلطة الوصاية على الجامعة اللبنانية وعلى المعهد الموسيقي الوطني.
- التنسيق بين مختلف الجامعات في لبنان من خلال المجلس الاستشاري الأعلى للجامعات" (١).

كما نقل مجلس التعليم العالي إلى هذه الوزارة دون أي تعديل في صلاحياته ومهامه. إن المرجو من إنشاء تلك الوزارة هو أن تكون خطوة باتجاه بلورة سياسة أكثر وضوحاً بالنسبة للتعليم العالي، خصوصاً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار ما تم إنشاؤه، خلال السنوات العشر الأخيرة، من كليات ومعاهد تطبيقية. وكل هذا يجسد ما جاء في وثيقة الوفاق الوطني لجهة إصلاح التعليم بشكل " يلبي حاجات البلاد الإنمائية والإعمارية وإصلاح أوضاع الجامعة اللبنانية وتقديم الدعم لها وبخاصة في كلياتها التطبيقية" (٢).

كل ذلك تبلور في خطة النهوض التربوي التي أقرت في العام ١٩٩٤ والتي نصت في أهدافها الرئيسية على توثيق الصلة بين التعليم العام والتعليم المهني والتقني والتعليم العالي، وعلى " تحقيق الملاءمة والتكامل بين التربية والتعليم وحاجات المجتمع وسوق العمل" (٣)، مع مواكبة التقدم العلمي والتطور التكنولوجي" (٤).

يبقى أن نشير هنا إلى صدور القانون رقم ٢٤٧ تاريخ ١٤/٨/٢٠٠٠ الذي قضى بدمج وإلغاء وإنشاء وزارات ومجالس بحيث أصبح التعليم على اختلاف مستوياته ودرجاته من اختصاص وزارة واحدة سميت وزارة التربية والتعليم العالي، دون تعديل في المهام والنصوص المعمول بها، باستثناء الشؤون الثقافية التي أنيطت مهماتها بوزارة الثقافة، والشؤون الرياضية والشبابية التي أنيطت مهماتها هي الأخرى بوزارة الشباب والرياضة.

تطور تسميات الوزارات المعنية بالشأن التربوي ما قبل ١٩٩٣ وحتى تاريخه

قبل ١٩٩٣	بين ١٩٩٣ وتشرين الأول ٢٠٠٠	اعتباراً من تشرين الأول ٢٠٠٠
وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة.	- وزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة. - وزارة التعليم المهني والتقني.	- وزارة التربية والتعليم العالي. - وزارة الثقافة.
	- وزارة الثقافة والتعليم العالي.	- وزارة الشباب والرياضة.

(١) المرجع السابق.

(٢) وثيقة الوفاق الوطني، باب الإصلاحات الأخرى.

(٣) وزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة، المركز التربوي للبحوث والإنماء، خطة النهوض التربوي. بيروت: مطبعة المركز

التربوي، ١٩٩٤.

(٤) المرجع السابق.

ويمكن تلخيص مبادئ السياسة التربوية وأهدافها بالآتي :

- المبادئ :

- الانطلاق من الواقع والعمل على تطويره وفق نهج إجرائي قابل للتنفيذ.
- مراعاة الإمكانيات المتوفرة عبر إنجازات يتم تحقيقها تباعاً وفق سلم أولويات يأخذ بعين الاعتبار الإيجابيات المنجزة سابقاً.
- ترشيد الإنفاق والحد من الهدر، مع وضع آلية تبسط المعاملات وتحد من الروتين الإداري وتوحد الطاقات والجهود، مع السعي إلى توحيد الأجهزة ذات الاهتمامات المشتركة.
- الإيمان بأن النهوض بالقطاع التربوي هو مسؤولية الجميع وأساس النجاح يكمن في الشفافية والتعاون والحوار البناء.

- الأهداف، وهي تتمحور حول :

- الأهداف الرئيسية التي نصت عليها خطة النهوض التربوي عبر " تزويد النشء الجديد بالمعارف والخبرات والمهارات اللازمة مع التشديد على التنشئة الوطنية والقيم اللبنانية الأصيلة كالحرية والديمقراطية والتسامح ونبذ العنف ... "، وعلى " النهوض بمستويات التعليم والتأهيل في المراحل التعليمية ما قبل الجامعية" وعلى " مواكبة التقدم العلمي والتطور التكنولوجي ..."، وعلى تحقيق التوازن بين التعليم العام والتعليم المهني وبين الفروع والمواد النظرية والفروع والمواد التطبيقية.
- ربط المدرسة والجامعة بالحياة والمجتمع، بحيث يصبح نظام التعليم أكثر فعالية وفاعلية، ويمكن معه الحد من الهدر الذي يتجلى بنسب الرسوب والتسرب العالية، ويرفع الكفاية في مناهج التعليم على المستويات كافة كي يتمكن طلابنا من المساهمة في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية. مع التأكيد على ضرورة تفعيل خدمات الإرشاد والتوجيه النفسي والدراسي والمهني.
- الأهداف العامة لمناهج التعليم لجهة تنمية شخصية اللبناني كفرد وكعضو في مجتمع ديمقراطي حر، وكمواطن منتج وملتزم بمبادئ ومرتكزات الوطن ومنفتح على محيطه وعلى العالم.
- تحقيق إلزامية التعليم لجهة تأمين مقعد دراسي لجميع أطفالنا مع تحسين نوعيته وتأمين الظروف المادية والبشرية اللازمة بشكل يتوافق وإمكانيات الدولة، مع التأكيد على ضرورة تعزيز التعليم الرسمي.
- تفعيل دور المجتمع المحلي في العملية التربوية من بلديات ولجان أهل.
- تخصيص الثقافة بمكانة مميزة لأنها جزء أساسي من ثروة لبنان.

١-٢-١- بنية النظام التربوي وتنظيمه وإدارته :

يعالج هذا القسم من التقرير موضوعين أساسيين هما : بنية النظام التربوي (وهنا نقصد بها الهياكل التعليمية) وتنظيمه الإداري على مختلف المستويات، على أن يشمل ذلك بالنسبة للموضوعين كلاً من التعليم العام ما قبل الجامعي والتعليم المهني والتقني والتعليم العالي، وذلك بشكل خاص خلال السنوات العشر الأخيرة.

١-٢-١-١- بنية النظام التربوي في مختلف مراحل التعليم ومستوياته وفروعه :

أولاً : هيكلة التعليم لغاية العام ١٩٩٥ :

- بالنسبة للتعليم العام ما قبل الجامعي :

يعتبر العام الدراسي الحالي ٢٠٠٠-٢٠٠١ العام الذي استكمل فيه تطبيق الهيكلية الجديدة للتعليم والمناهج التعليمية الجديدة والتي انبثقت عن خطة النهوض التربوي التي أشرنا إليها سابقاً. لكن قبل أن نتطرق إلى تلك الهيكلية لا بد لنا من أن نعرض لهيكلية التعليم التي سبقتها.

في سنوات ١٩٦٨ و ١٩٧٠ و ١٩٧١، عدلت المناهج التعليمية بناء على المرسوم رقم ٩٠٩٩ الصادر بتاريخ ١٩٦٨/١/٨. وجاء فيه أن مراحل التعليم ما قبل الجامعي تحدد بأربع وهي :

- مرحلة الروضة ومدتها سنتان يدخلها من أتم الثالثة من عمره على الأقل، وتم تعديل هذه السن فأصبح الرابعة من العمر، بموجب القرار الوزاري رقم ٢٩٥ بتاريخ ١٩٧٤/٤/٨.
- المرحلة الابتدائية ومدتها خمس سنوات يدخلها من أتم الخامسة من عمره على الأقل، وأصبحت هذه السن ست سنوات بموجب القرار ٢٩٥ المذكور.
- المرحلة المتوسطة ومدتها أربع سنوات يدخلها من أتم العاشرة من عمره على الأقل.
- المرحلة الثانوية ومدتها ثلاث سنوات يدخلها من أتم الرابعة عشرة من عمره على الأقل واجتاز المرحلة المتوسطة.

إلا أن الواقع التربوي في لبنان كان يختلف، في أغلب الأحيان، عن النصوص التي وردت في هذا المرسوم. فمن الناحية الشكلية للهيكلية ووظائفها وأهدافها نلاحظ ما يلي :

- على مستوى تقسيم المراحل : (إشكالية إحقاق المرحلة المتوسطة).

إن المدارس الخاصة والرسمية مازالت تعتمد تقسيمات متباينة حول المرحلة المتوسطة. فمنها من يتبعها بالمرحلة الابتدائية ومنها من يتبعها بالمرحلة الثانوية، مما يظهر عدم وجود نظرة موحدة للتعليم بالنسبة لتلك المرحلة.

- على مستوى تحديد الأعمار الموازية للصفوف المقررة :

يمكن القول أن الواقع في القطاع التربوي كان يختلف تماماً عن النصوص الصادرة سنة ١٩٦٨ المشار إليها سابقاً إذ دأب عدد من المدارس منذ مدة، ومازال، على اعتبار السنة التمهيديّة (أو الروضة الثانية) التي يدخلها من أتم الخامسة من العمر، جزءاً من مرحلة التعليم الابتدائي فأصبحت هذه ست سنوات بدل خمس، وأصبح التعليم ما قبل الجامعي يمتد في الواقع لثلاث عشرة سنة بدلاً من أن يكون لاثنتي عشرة سنة (٥+٤+٣) للابتدائي والمتوسط والثانوي على التوالي كما نص عليها المرسوم، الأمر الذي أدى إلى اضطراب في التسميات، وفي المعادلات بين مدرسة وأخرى.

- على مستوى السلم التربوي للتعليم في لبنان :

يعاني السلم التعليمي المعتمد حالياً في لبنان من الأمور التالية :

- التباين الحاصل في تسمية الصفوف، إذ تعتمد المدارس الخاصة على اختلاف برامجها تسميات مختلفة للصف الواحد.
- الالتباس في التمييز بين المراحل التعليمية ، إذ يصعب أحياناً التمييز بين المرحلة المتوسطة التي ما تزال تابعة للتعليم الثانوي والمرحلة المتوسطة التابعة للمرحلة الابتدائية.
- صعوبة الانتقال من مسار إلى مسار أو من فرع إلى فرع، وإن تيسر ذلك فهو مبني على قاعدة الاستنساب والمزاجية.

- بالنسبة للتعليم المهني والتقني :

نص المرسوم رقم ٧٨٨٠ تاريخ ١٩٦٧/٧/٢٥، المعدل بالمرسوم^(١) رقم ٢٨٧٢ تاريخ ١٩٨٠/٤/٢١ والمتعلق بتنظيم حقوق التعليم المهني والتقني ومراحل وشهاداته على الأسس والمبادئ التي تستوحى منها حقوق التعليم المهني ومراحل وشهاداته وذلك على الوجه التالي :

- الأسس :

- تحديد إطار مرن لمراحل الإعداد، يتفق مع مختلف الأوضاع المهنية.
- إنشاء وصلات عديدة بين مراحل الإعداد ومختلف مراحل التعليم العام، بغية توفير ظروف عديدة لتوجيه الشباب نحو التعليم المتخصص.
- توفير المجال للتلميذ المتفوق بالترقية العلمية والمهنية من مرحلة إلى أخرى.
- إعادة الاعتبار للعمل اليدوي، وإحياء الضمير المهني عند العامل وتدريبه على العمل الجماعي وعلى مفاهيم الإنتاجية.
- البحث المستمر في تحسين وسائل الإعداد والتدريب وأساليبهما.

- حقوق التأهيل المهني والتقني ومراحل وشهاداته :

هناك حقلان أساسيان في التعليم المهني والتقني :

حقل التأهيل المهني وحقل التعليم الفني.

١- حقل التأهيل المهني : ويتألف من ثلاثة مستويات.

أ- على مستوى الكفاءة.

ب- على المستوى التكميلي.

ج- على مستوى التأهيل المهني العالي.

^(١) بتاريخ ١٩٨٠/٤/٢١، صدر المرسوم رقم ٢٨٧٢ الذي عدل في هذه المرحلة تسمية الشهادات الممنوحة، فاستبدلت شهادتا البكالوريا الفنية - القسم الأول والقسم الثاني - بشهادة واحدة هي شهادة البكالوريا الفنية (B T) واختصرت مدة الدراسة في هذا المستوى إلى ثلاث سنوات بدلاً من أربع.

أ - على مستوى الكفاءة :

[Certificat d'Aptitude Professionnelle (CAP)]

يؤدي إلى شهادة الكفاءة المهنية، مدة الدراسة فيه سنتان. يعد لاختصاصات ذات طابع يدوي ويتم الإعداد ضمن مدارس مهنية أو بواسطة التدريب أثناء العمل. وعلى المرشح أن يكون عمره بين ١٢ و ١٦ سنة، وقد أنهى المرحلة الابتدائية.

ب- على المستوى التكميلي :

يؤدي إلى الشهادة التكميلية المهنية Brevet Professionnel، مدة الدراسة سنتان تعد لعامل ماهر. يشترط في المرشح أن يكون عمره بين ١٣ و ١٨ سنة وأن يكون قد أتم بنجاح السنة الثانية التكميلية.

ج- على مستوى التأهيل المهني العالي :

[Formation Professionnelle de Maîtrise (FPM)]

يؤدي إلى نيل الشهادة التأهيلية المهنية العليا. يتم الإعداد فيه لوظيفة "معلم" أو رئيس ورشة. مدة الدراسة ٣ سنوات، ويشترط في المرشح أن يتراوح عمره بين ١٥ و ٢٠ سنة، وأن يكون قد أنهى المرحلة المتوسطة من التعليم العام أو أن يكون حائزاً الشهادة التكميلية المهنية.

II - حقل التعليم الفني : ويتألف من ثلاثة مستويات :

أ- على مستوى التنفيذ.

ب- على مستوى الأطر الوسطى.

ج- على مستوى الأطر العليا.

أ- على مستوى التنفيذ :

ويؤدي إلى شهادة البكالوريا الفنية : Baccalauréat Technique (B T).

يحصل فيه الطالب على ثقافة وتدريب فني وتقني واسع يخولانه متابعة الدراسة الجامعية في حقله أو خوض سوق العمل على مستوى التنفيذ الفني.

مدة الدراسة ثلاث سنوات، ويشترط في المرشح أن يكون حائزاً إحدى الشهادتين الرسميتين : التكميلية (Brevet) أو التكميلية المهنية، وأن يتراوح عمره بين ١٥ و ٢٠ سنة.

ب- على مستوى الأطر الوسطى :

يؤدي إلى شهادة الامتياز الفني Technicien Supérieur T S هذا المستوى يعد القيادات التنفيذية لقطاع الصناعي ولوظائف الأطر الوسطى.
مدة الدراسة ثلاث سنوات ويفترض في المرشح أن يكون حائزاً شهادة البكالوريا الفنية أو العامة في الفرع المناسب وأن يكون عمره ما بين ١٧ و ٢٣ سنة.

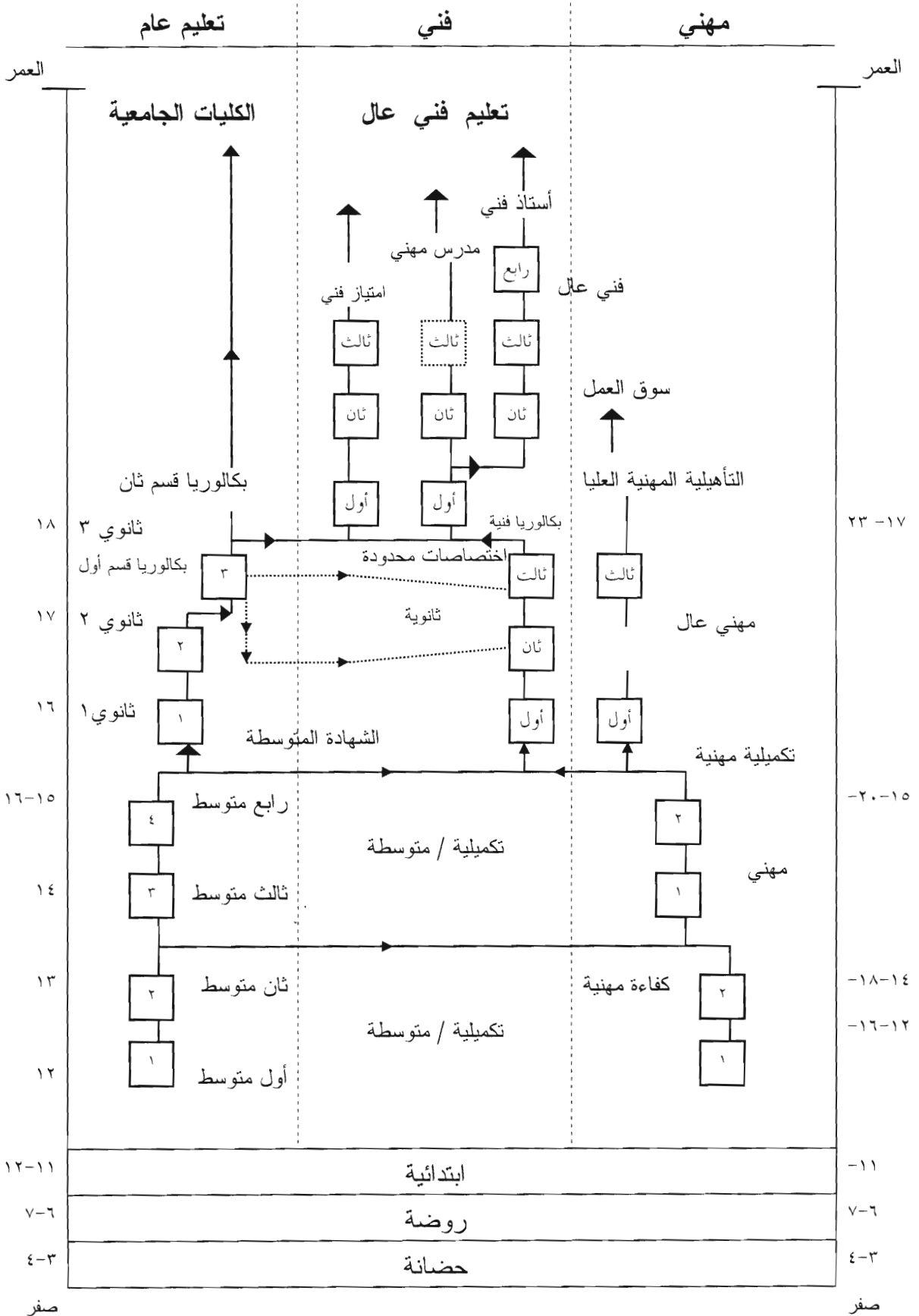
ج - على مستوى الأطر العليا :

تدوم الدراسة فيه أربع سنوات بعد نهاية المرحلة الثانوية العامة أو الفنية، ويمنح الطالب بنهايتها إحدى شهادات :
الإجازة الفنية العالية L.T (في المعاهد الفنية) أو الإجازة التعليمية الفنية L.E.T. (في المعهد الفني التربوي الرسمي فقط).

كما ان هناك العديد من المدارس الخاصة والجمعيات (N G O) تقوم بتأهيل مهني مسرّع وبتأهيل مهني للكبار. وهذا النوع من التأهيل هو تدريب مهني لا تخضع برامجه للمناهج الرسمية، مدته أقل من سنة ويمنح المتدرب في نهايته إفاضة خاصة تصادق عليها الجهات الرسمية المعنية.

رسم بياني لهيكلية التعليم العام والتعليم المهني والتقني المعتمدة في لبنان حتى عام ١٩٩٥

تعليم مهني وتقني



* يعتمد حالياً الامتحان التمهيدي لهذه الشهادة والذي يتناول مادتي الأدب العربي والأجنبي في المرحلة الثانوية.

- بالنسبة للتعليم العالي :

لغاية العام الدراسي ١٩٩٥-١٩٩٦، بلغ عدد الجامعات والمعاهد في لبنان ٢٣ معهداً وجامعة هي : الجامعة اللبنانية، جامعة بيروت العربية، جامعة القديس يوسف، الجامعة الأميركية في بيروت، جامعة الروح القدس الكسليك، الجامعة اللبنانية الأميركية (كلية بيروت الجامعية سابقاً)، معهد هايكازيان، جامعة سيدة اللويزة، كلية الدعوة الإسلامية، معهد الحكمة العالي للحقوق، جامعة الإمام الأوزاعي الإسلامية، كلية الشرق الأوسط، المعهد العالي للدراسات الإسلامية، معهد القديس بولس للفلسفة واللاهوت، معهد التمريض العالي الوطني، جامعة البلمند، الأكاديمية اللبنانية للفنون الجميلة، كلية اللاهوت للشرق الأدنى، كلية الشريعة الإسلامية، جامعة الجنان، معهد طرابلس الجامعي للدراسات الإسلامية، المعهد العالي لإعداد المعلمين، الجامعة الإسلامية في لبنان.

ضمت هذه الجامعات والمعاهد ٨٧٩٥٧ طالباً منهم ٤٩٧٥٥ في الجامعة اللبنانية (الجامعة الرسمية) أي ٥٦,٥% من مجموع الطلاب في التعليم العالي. وهذه الجامعة كانت تضم حتى العام ١٩٩٦ ثلاث عشرة كلية ومعهدين نوردها كالاتي : كلية الآداب والعلوم الإنسانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، كلية العلوم، معهد العلوم الاجتماعية، معهد الفنون الجميلة، كلية التربية، كلية الإعلام والتوثيق، كلية العلوم الاقتصادية وكلية الأعمال، كلية الهندسة، كلية الزراعة، كلية الصحة العامة، كلية العلوم الطبية، كلية الصيدلة، معهد العلوم التطبيقية والاقتصادية، المعهد الجامعي للتكنولوجيا. كما ذكرنا سابقاً فإن لوزارة الثقافة والتعليم العالي حق الوصاية على الجامعة اللبنانية وسلطة إعطاء التراخيص للجامعات والمعاهد الخاصة.

وباختصار، إن هيكلية التعليم العالي في لبنان تتوفر فيها شهادات واختصاصات كثيرة وهي تشمل أكثر الاختصاصات المعروفة عالمياً، والصورة الإجمالية لبنية تلك الاختصاصات والشهادات هي مبينة في الجدول التالي (١) :

(١) نمر فريجه، البرامج والمناهج، التعليم العالي في لبنان.

جدول رقم - ١ -

الشهادات التي تتوفر في مؤسسات التعليم العالي في لبنان*

عدد السنوات بعد (البكالوريا)	عدد السنوات	بالأجنبي	اسم الشهادة	المستوى
٣ ٤ - ٣ ٤ ٦ ٥ ٢ ٥ - ٣	٣ ٤ - ٣ ١ ٢ ٥ ٢ ٥ - ٣	Bachelor Licence Maîtrise C.A.P.E.S.	<ul style="list-style-type: none"> • بكالوريوس • إجازة • جدارة • كفاءة في التعليم الثانوي • دبلوم هندسة • دبلوم تكنولوجي جامعي • دبلوم 	دراسات جامعية Undergraduates
٥ ٦ - ٥ ٦	١ ٢ - ١	D. E. A. D. E. S. D. E. S. S.	<ul style="list-style-type: none"> • دبلوم دراسات معمقة • دبلوم دراسات عليا • دبلوم دراسات عليا متخصصة 	دراسات عليا
٩ ٨ ٥ ٧	٣ ٥		<ul style="list-style-type: none"> • دبلوم تخصصي (بعد الدكتوراه في الطب) • دكتوراه • دكتوراه ممارسة (خصوصاً في الصيدلة) • دكتوراه طب 	دكتوراه

أما من حيث نسبة توفر كل اختصاص في هذه المؤسسات، فإن إدارة الأعمال والتربية والعلوم الدينية هي الأكثر " شعبية ". إذ أن هناك إحدى عشرة مؤسسة تقدم هذه الاختصاصات. تليها الهندسة المعمارية التي تتوفر في ثماني مؤسسات، وبعدها علوم الحاسوب، واللغة الإنكليزية، وعلم النفس الموجودة في سبع جامعات ومعاهد. وإذا تدرجنا نزولاً بالنسب نصل إلى اختصاص واحد تقدمه إحدى المؤسسات مثل : دراسات أرمنية في كلية هايكازيان الجامعية، دراسات المدن في البلمند، موسيقى في جامعة الروح القدس، دراسات بترولية، دراسات جيولوجية، الصحة البيئية، علم الغذاء، الاقتصاد الزراعي، طب بيطري، وإدارة هندسية في الجامعة الأميركية في بيروت، وهندسة صناعية في الجامعة اللبنانية الأميركية، وتأمين، وتأهيل النطق، وإرشاد سياحي في القديس يوسف.

* المرجع السابق.

لكن يجب الملاحظة بأن نسبة توزيع الطلاب الجامعيين في لبنان على الاختصاصات لا يتماشى مع نسبة توفر هذه الاختصاصات. فهناك ١,٦% من الطلاب الجامعيين في حقل التربية، و ١,٨٩% في اختصاص العلوم الدينية.

أما الشهادات التي تمنحها مؤسسات التعليم في لبنان فهي الإجازة، والبيكالوريوس، والجدارة، والكفاءة، والدبلوم، والماجستير، ودبلوم الدراسات المعمّقة، ودبلوم الدراسات العليا، ودبلوم تخصصي، ودكتوراه حلقة ثالثة، ودكتوراه حلقة أولى.

ولكن بعض هذه التسميات يُحدث التباساً أحياناً كما يبدو خلال عرضنا له :

- الإجازة **Licence** تتطلب ثلاث أو أربع سنوات دراسية وفق نظام كل جامعة. إنما يجدر التمييز بين الإجازة التعليمية التي تكون مدتها أربع سنوات، والتي يكون مضمونها مادة تعلم في المدارس كالرياضيات والآداب مثلاً، وبين سائر الإجازات. يعني ذلك أن الإجازة في الحقوق أو إدارة الأعمال ليست إجازة تعليمية لأن هاتين المادتين لا تدرسان في المرحلة ما قبل الجامعية، وأن الإجازة في الآداب التي تمنح بعد ثلاث سنوات فقط لا تعتبر إجازة تعليمية بل يقتضي متابعة سنة دراسية إضافية حيث يحصل الطالب على الجدارة **Maîtrise** التي تعادل الإجازة التعليمية. وباستثناء المؤسسات ذات النمط الأميركي، فإن جميع الجامعات والمعاهد في لبنان تستعمل تسمية " الإجازة " .

- البكالوريوس، وهي عادةً نوعان : للآداب **(B. A.) Bachelor of Arts** وللعلوم **(B. S.) Bachelor of Sciences** كما هو متعارف عليها في النموذج الأميركي. كل مؤسسات التعليم العالي التي تتبع هذا النموذج في لبنان تستعمل هذه التسمية، وتعتبر البكالوريوس كإجازة لكن ليست إجازة تعليمية. أما الفترة الزمنية فهي ثلاث سنوات كحد أدنى لذلك تقدم هذه المؤسسات منهاجاً لدبلوم في حقل التربية **(T. D.) Teaching Diploma** لمدة سنة بعد البكالوريوس في مواد الاختصاص التي تصنف تعليمية من قبل الوزارة أو الجامعة اللبنانية، وهذا الدبلوم (مع البكالوريوس) يعادل الإجازة التعليمية. أما الجامعة العربية فتستعمل تسمية البكالوريوس، ولكن مدة هذه الشهادة أربع سنوات عموماً، كما أن البكالوريوس تطلق فيها أيضاً على شهادة اختصاص في الهندسة المعمارية التي تتطلب خمس سنوات دراسية كحد أدنى. هكذا لا يمكن معرفة القيمة الأكاديمية (من حيث سنوات الدراسة وعدد الأرصدة) لأي بكالوريوس ما لم يصار إلى توضيح ذلك من خلال الاطلاع على المنهاج الخاص بكل منها.

- **شهادة الجدارة Maîtrise** موجودة في الجامعة اللبنانية (معهد العلوم الاجتماعية)
وجامعة القديس يوسف وجامعة الروح القدس. وتمنح عادة في نهاية السنة الرابعة أي السنة التي
تلي الإجازة التي تتطلب ثلاث سنوات اختصاص. فهي في هذه الحالة تعادل الإجازة التعليمية.
أي إذا حصل طالب على إجازة في التاريخ في ثلاث سنوات، وجدارة في السنة الرابعة، أمكنه
الاستحصال على إفادة معادلة للإجازة التعليمية.

- **شهادة الكفاءة في التعليم الثانوي C.A. P. E. S.** تمنحها كلية التربية في الجامعة
اللبنانية، ويتطلب منهاجها سنتين دراسيتين بعد الإجازة التعليمية. أما الهدف منها فهو إعداد
معلمين للمدارس الثانوية (حالياً) أو لأية مرحلة دراسية (لاحقاً) كما طلبت الحكومة اللبنانية.
يتكون محتوى منهاج هذه الشهادة من مقررات في حقل التربية مثل طرائق تدريس، مشاهدة
دروس، ممارسة تعليم، تقنيات التربية، وغيرها. لكن القبول في هذه الشهادة يخضع لشروطين:
أكاديمي (النجاح في مباراة دخول يجريها مجلس الخدمة المدنية) وإداري (أي أن تطلب وزارة
التربية تأهيل عدد من الأساتذة الثانويين). لذلك يتوقف العمل بمناهج هذه الشهادة أحياناً إذا لم
تعلن الوزارة عن حاجاتها لمعلمين جدد في المرحلة الثانوية.

- **شهادة الدبلوم** : إن كلمة دبلوم هي أقل التسميات تحديداً بين الشهادات التي تمنحها
مؤسسات التعليم. قد تمنح مدرسة مهنية طلابها شهادة دبلوم، أو مؤسسة تدرب بعض المنتسبين
إليها لاكتساب مهارة معينة تمنح دبلوماً أيضاً. عموماً يمكن الكلام عن نوعين من شهادات الدبلوم
: تلك التي تعطى على مستوى الدراسات الجامعية، وتلك التي تعطى على مستوى الدراسات
العليا. من الدراسات الجامعية نذكر :

- دبلوم الدراسات الجامعية العامة D.E.U.G. التي تمنحها جامعة القديس يوسف
وجامعة الروح القدس، وهي شهادة نهاية الحلقة الأولى من الدراسة والتي تستمر
سنتين.
- الدبلوم في الهندسة أو الصيدلة أو التمريض وطب الأسنان، ومدة هذه الشهادة خمس
سنوات. ونسبها "دبلوم تطبيقي" نسبة إلى الكليات التطبيقية التي تعطى فيها.

ومن الدراسات العليا نذكر :

- دبلوم الدراسات المعمقة D.E.A. وهو تعبير فرنسي مستخدم في الجامعة اللبنانية-معهد العلوم الاجتماعية مثلاً.
 - دبلوم الدراسات العليا D.E.S. ودبلوم الدراسات العليا المتخصصة D.E.S.S. وهو مستخدم أيضاً في المؤسسات التي تعتمد النموذج الفرنسي.
- وهاتان الشهادتان معادلتان في مكانتهما (بعد الدراسات الجامعية) وفي قيمتهما (عدد الأرصدة) لشهادة الماجستير المؤهلة للدكتوراه.

- **شهادة الماجستير Master** تمنحها الجامعة اللبنانية، والجامعة الأميركية، والجامعة اللبنانية الأميركية، والجامعة العربية وجامعة سيدة اللويزة، وجامعة البلمند، وكلية الإمام الأوزاعي. كما أن هناك مؤسسات أخرى تمنح هذه الدرجة في فرع من فروعها مثل جامعة القديس يوسف (فرع الآداب العربية الذي استعاد تسمية معهد الآداب الشرقية) أو في اختصاص واحد كالجامعة العربية (صيدلة)، وكلية اللاهوت للشرق الأدنى (تربية مسيحية). تأتي هذه الدرجة العلمية بعد الإجازة أو الجدارة وتتراوح مدة الدراسة بين سنة وستين. وتشترط كل المؤسسات - باستثناء حالات قليلة - أن يقدم الطالب في نهاية دراسة هذه المرحلة رسالة - بحث.

- **شهادة الدكتوراه** : هناك دكتوراه الحلقة الثالثة التي كانت معتمدة في فرنسا حتى بداية التسعينات ومدة الدراسة فيها سنتان كحد أدنى. ونجدها في جامعة الروح القدس. وهناك دكتوراه الدولة أو دكتوراه الفئة الأولى والتي هي بمثابة Ph.D في النظام الأميركي وتمنحها خمس مؤسسات في لبنان وهي الجامعة اللبنانية التي تمنح " شهادة الدكتوراه اللبنانية"، جامعة القديس يوسف، وجامعة الروح القدس، والجامعة العربية، وكلية الإمام الأوزاعي للدراسات الإسلامية. ولا تقل مدة الدراسة عن سنتين في الجامعة العربية، وعن ثلاث سنوات في المؤسسات الأخرى. وهي لا تتضمن مقررات دراسية. فقط بعض الحلقات الدراسية التي لا تكون ملزمة. تبقى الأطروحة - البحث هي محتوى منهاج الدكتوراه.

إن هذا التنوع في الشهادات وأسمائها يدل على أن التعليم العالي في لبنان يعتبر من بين الأنظمة التعليمية القليلة في العالم التي تضم هذا العدد من الدرجات العلمية الجامعية ذات الجذور المتنوعة. ومرد ذلك إلى حرية التعليم خصوصاً في القطاع الخاص التي يضمنها الدستور.

أما شروط الانتساب إلى مؤسسات التعليم العالي فهي :

- حيازة البكالوريا اللبنانية - القسم الثاني (الثانوية العامة) أو ما يعادلها.
- بالنسبة للسن فهناك مؤسستان تشترطان ذلك : جامعة القديس يوسف تشترط ألا يتجاوز عمر الطالب الراغب بالانتساب إلى كلية الهندسة فيها ٢٣ سنة، وإلى اختصاص الترجمة ٣٠ سنة، وألا يقل عمر المنتسب إلى اختصاص التمريض عن ١٨ سنة. وكذلك يشترط المعهد العالي لإعداد المعلمين ألا يتجاوز عمر الطالب الذي يود الانتساب إليه ٢٢ سنة.
- بالنسبة لبعض المؤسسات هناك امتحان دخول يختلف بين مؤسسة وأخرى، وبين اختصاص وآخر ضمن المؤسسة ذاتها، فالمؤسسات ذات النظام الأميركي تفرض امتحانين عامين هما امتحان الكفاءة باللغة الإنكليزية وآخر لامتحان الكفاءة العلمية.

أما المؤسسات ذات النموذج الفرنسي فتفرض امتحان لغة فرنسية (ما عدا طلاب اللغة والآداب العربية)، إضافة إلى امتحانات خاصة بكل اختصاص. أما الجامعة اللبنانية فبعض كلياتها يفرض امتحاناً باللغتين العربية والأجنبية وبعضها الآخر يكتفي بامتحان باللغة العربية والبعض الثالث لا يفرض أي امتحان دخول. أما في الجامعة العربية فهناك امتحان كفاءة باللغة الإنكليزية وآخر بالمواد العلمية أو القدرات الفنية والمعمارية والحاسوب وفقاً للكليات المختارة^(١).

وخلاصة القول أن امتحان الكفاءة في اللغة هو مشترك تقريباً بين مختلف مؤسسات التعليم العالي في لبنان.

ثانياً : الهيكلية الجديدة للتعليم منذ العام ١٩٩٥ :

انسجماً مع خطة النهوض التربوي، تمّ إقرار هيكلية جديدة للتعليم في لبنان عام ١٩٩٥، وهي هيكلية طموحة هدفت إلى تطوير بنية التعليم من خلال وضع سلم تعليمي متطور ومناهج تعليمية حديثة، وقد شكلت الإطار العام الذي حدد مسارات التعليم وأنواعه وفروعه عبر وضع سلم تعليمي متطور ينتظر منه أن يؤدي إلى تعزيز الربط بين التعليم ما قبل الجامعي والتعليم العالي، وإلى تحقيق التوازن بين التعليم العام والتعليم المهني والتقني، مع الأخذ بعين الاعتبار لمتطلبات سوق العمل وحاجات المجتمع اللبناني وتطلعاته المستقبلية، مع لِحظ مسارين للتعليم هما التعليم النظامي والتعليم غير النظامي، إذ يبدأ التعليم النظامي بمرحلة الروضة ومدتها سنتان مروراً بالتعليم الأساسي ومدته تسع سنوات، ويخضع التلميذ في نهايته إلى امتحان رسمي يخوله اختيار التعليم الثانوي العام أو التعليم المهني أو التقني، وفي نهاية التعليم الثانوي (مدته ٣ سنوات) يخضع التلميذ إلى امتحانات رسمية ينال بنتيجتها الفائز الشهادة الثانوية

(١) المرجع السابق.

في الاختصاص الذي اختاره، وهذه الشهادة تؤهل حاملها للدخول إلى سوق العمل أو إلى متابعة الدراسة في التعليم العالي.

أما التعليم غير النظامي فيشكل مساراً تدريبياً يبدأ مع الذين أنهوا المرحلة الابتدائية ويرغبون في اكتساب مهنة في وقت مبكر، ويشمل أيضاً التقنيين والمهنيين المنخرطين في سوق العمل عبر التأهيل التقني المستمر على مستجدات التكنولوجيا، إضافة إلى مسار تدريبي على المهن الموصوفة في سوق العمل عبر نظام التدريب المهني المجزأ (نظام الوحدات).

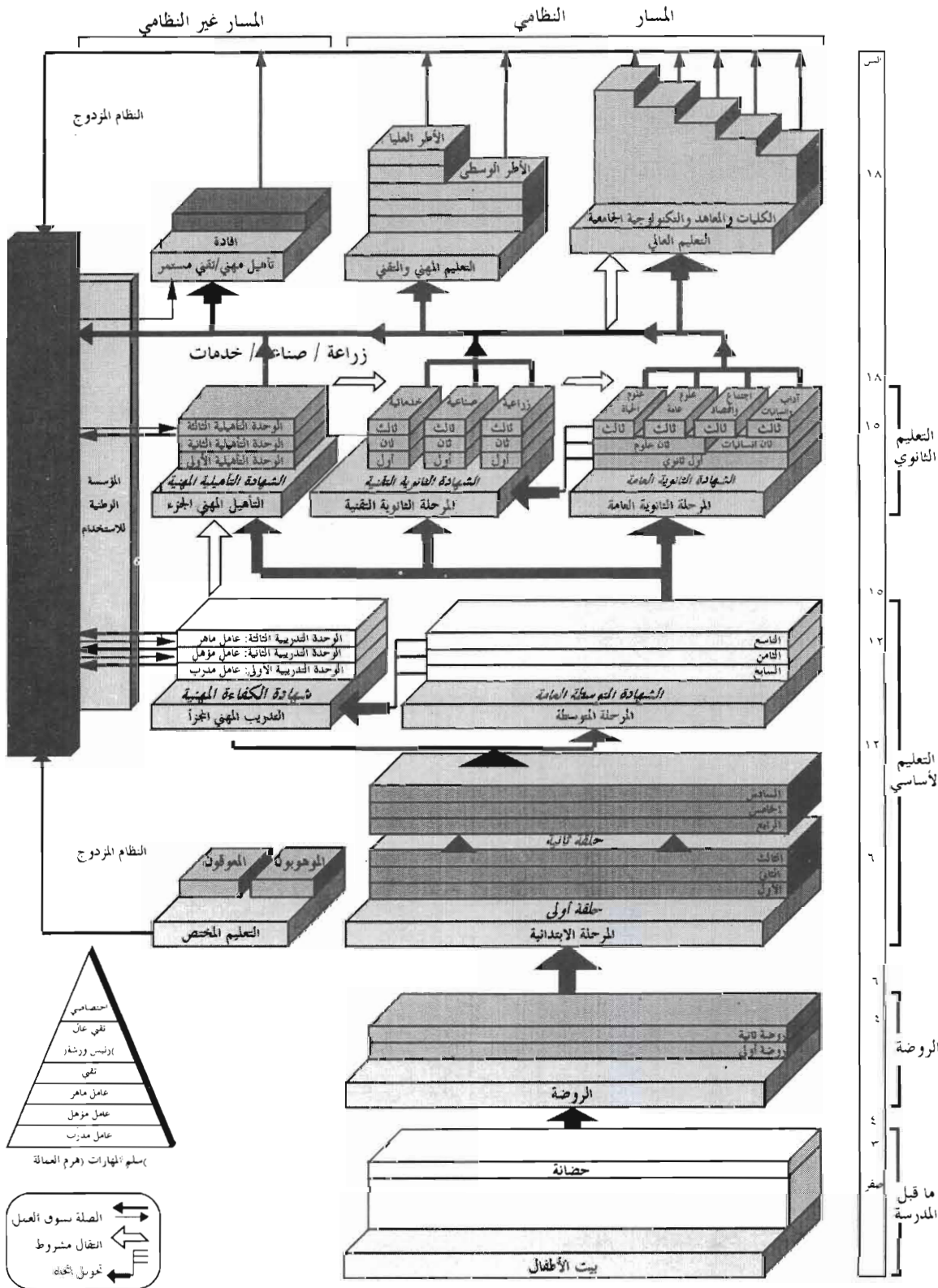
ومن أبرز معالم تلك الهيكلية :

- المحافظة على مجمل عدد السنوات الدراسية القائمة حالياً، أي اثنتي عشرة سنة.
- تعديل مدة كل من المرحلتين الابتدائية والمتوسطة لكي يرتفع عدد سنوات المرحلة الابتدائية من خمس إلى ست مع تقسيمها إلى حلقتين، في حين تنخفض مدة المرحلة المتوسطة (الحلقة الثالثة) من أربع إلى ثلاث سنوات أي أن مدة التعليم الأساسي بقيت في مجموعها تسع سنوات.
- تكوين جذع مشترك لفروع التعليم الثانوي كافة وهو الصف الأول الثانوي، على أن يكون هناك فرعان في الصف الثاني الثانوي (إنسانيات وعلوم) وأربعة في الصف الثالث الثانوي :

• آداب وإنسانيات، اجتماع واقتصاد، علوم عامة، علوم الحياة.

- التشديد على إلزامية التعليم حتى سن الثانية عشرة في المرحلة الأولى، يليها رفع تلك السن إلى الخامسة عشرة في المرحلة الثانية وعليه، لا يتحول التلميذ اللبناني إلى التعليم المهني النظامي قبل إكماله سن التعليم الإلزامي (١٢ سنة).
- ربط التعليم العام بالتعليم المهني والتقني بصورة عضوية، وفي شكل مرن ليستطيع التلميذ تصحيح مساره التعليمي بالانتقال من أحد نوعي التعليم إلى الآخر وفي اتجاهين، مع التركيز على اكتساب المهارات والتكنولوجيا الضرورية وفقاً لحاجات سوق العمل اللبناني والعربي.
- تفعيل دور المؤسسة الوطنية للاستخدام في مجال استجابة التعليم والتأهيل لحاجات سوق العمل وذلك في نطاق التعليم المهني والتقني غير النظامي.
- رفع عدد الأسابيع الدراسية إلى ٣٦ أسبوعاً وعدد الساعات الأسبوعية في المرحلتين المتوسطة والثانوية بمعدل أربع ساعات.
- المساعدة على تكوين اتجاهات اجتماعية إيجابية في صفوف المتعلمين حيال العمل عموماً، وفي شكل خاص العمل المهني والتقني.
- تتضمن الهيكلية أبعاداً تنموية من النواحي الوطنية والاقتصادية والاجتماعية، من خلال تنظيم مراحل التعليم وربطها بسوق العمل.

المخطط التنظيمي هيكلية التعليم



وفي إطار استكمال هذه الهيكلية أقر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٦/٨/٢٠٠٠ الهيكلية الجديدة للتعليم المهني والتقني، موفرة لهذا النوع من التعليم المستجدات الآتية :

- على مستوى التأهيل المهني (الكفاءة المهنية) :

- اعتماد نظام التدريب العملي / الميداني على المهنة (On the Job Training) في جميع الوحدات التدريبية التي تؤدي إلى إفاذات تدريب أو إلى نيل شهادة الكفاءة المهنية (CAP).
- استبدال صفة " عامل ماهر " الواردة في مضمون " الهيكلية الجديدة للتعليم في لبنان " وفي سلم المهارات الوارد في بنية المخطط التنظيمي العائد لهذه الهيكلية، بصفة " عامل كفوء " (Ouvrier Compétent / Competent Worker) وذلك تجنباً للالتباس.

- على مستوى التعليم المهني والتقني الثانوي :

- معاملة حاملي إحدى الشهادات الثانوية التقنية أو الثانوية المهنية - نظام مزدوج، المعاملة ذاتها لجهة التصنيف في الوظائف أو لجهة متابعة الدراسة ضمن بنية التعليم المهني والتقني.
- إعطاء صفة " عامل ماهر " (Ouvrier Qualifié / Skilled Worker) للمتخرج من التعليم الثانوي التقني / المهني. وذلك انسجاماً مع التسميات الدولية المعتمدة للمتخرجين من هذه المرحلة.
- الإبقاء على مسالك التحصيل العلمي العالي مفتوحة أمام الحائز على إحدى شهادتي التعليم المهني والتقني الثانوي، للالتحاق بالجامعات وفاقاً للشروط الخاصة التي تضعها هذه الجامعات لقبول الطلاب الجدد.

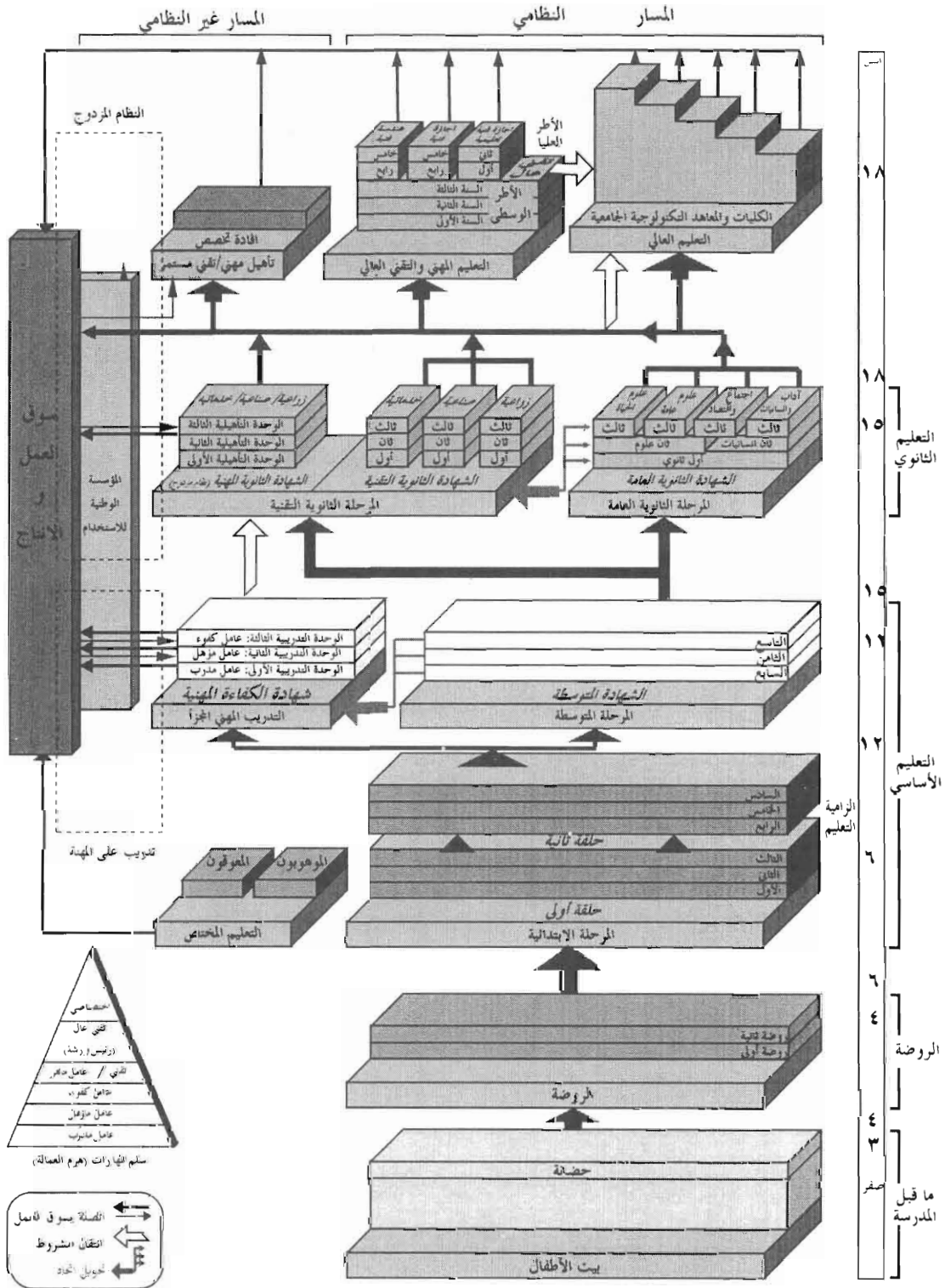
- على مستوى التعليم المهني والتقني العالي :

- تقسيم التعليم المهني والتقني العالي إلى مستويين : مستوى الأطر الوسطى، مدتها ثلاث سنوات، تؤدي إلى شهادة الامتياز الفني ومستوى الأطر العليا ومدتها سنتان تؤديان إلى الإجازة الفنية أو الهندسة الفنية أو الإجازة التعليمية الفنية.
- اعتبار مستوى الأطر الوسطى مساراً مشتركاً لجميع الطلاب، يعدون فيها في مختلف الاختصاصات وفق نظام المقررات الدراسية لنيل شهادة الامتياز الفني التي تؤهلهم لدخول سوق العمل والإنتاج أو لمتابعة دروسهم في مستوى الأطر العليا الفنية أو الجامعات.

- تحديد المقررات الأساسية والاستلحاقية التي يتوجب على كل طالب متخرج من الثانوية العامة أو الثانوية المهنية - نظام مزدوج، متابعتها للحصول على إحدى شهادات الأطر العليا.
- إتاحة المجال أمام الطلاب المقبولين في مرحلة الأطر الوسطى متابعة مناهج تعليمية تتضمن، إلى جانب المقررات الدراسية الأساسية، مقررات استلحاقية يتوجب عليه متابعتها للحصول على شهادة الاختصاص الذي يرغب في اختياره.
- توفير الشروط الأساسية التالية لمتابعة الطالب دراسته الفنية في الأطر العليا :
 - حيازة شهادة الامتياز الفني بمعدل نجاح مرتفع ومحدد مسبقاً، مع إمكان التعديل في مطلع كل عام دراسي، من قبل الإدارة المختصة، مراعاة للحاجة.
 - إجراء مباراة دخول تحدّد من خلالها أعداد المقبولين في مختلف الاختصاصات وفاقاً لحاجة سوق العمل والإنتاج وتطلعاتها.
- متابعة الطالب التخصص المهني العالي وفاقاً للتحصيل العلمي السابق، أي ضمن عائلة الاختصاصات الواحدة من أجل الإعداد لإحدى شهادات هذه الأطر : الإجازة الفنية، الإجازة التعليمية الفنية، الهندسة الفنية.

- وذلك بالاستناد إلى الاتجاهات الأساسية لنظام التعليم المهني والتقني الجديد :
- اعتبار التعليم المهني والتقني أحد الخيارات الأساسية للتلميذ لمتابعة مشروع حياته المهنية، وهو بذلك يسير بشكل متواز مع التعليم العام مما يسمح للتلميذ بالتنقل بين هذين النوعين من التعليم ضمن شروط محددة.
 - اختيار كل تلميذ مهنة المستقبل بحرية من خلال برنامج إرشادي توجيهي يبدأ بالتعرف المهني وتعلم التكنولوجيا أثناء الدراسة العامة المشتركة.
 - إدخال مادة التكنولوجيا ضمن التعليم العام للمساهمة في التعرف المهني والتقني تعزيزاً لقدرات التلميذ على الاختيار الحر لمشروع حياته المهنية.
 - فتح سبل الترقّي في المهنة المكتسبة عن طريق إفساح المجال أمام الراغبين من العمال والتقنيين للالتحاق ببرامج التعليم المهني والتقني أو ببرامج التدريب المستمر.
 - مساهمة المجتمع الأهلي والقطاعات الإنتاجية والإنمائية والمختصة في عملية تطوير التعليم المهني والتقني المستمرة وفي تحديد اتجاهاته ومساراته.

الهيكلية الجديدة للتعليم المهني والتقني في إطار الهيكلية الجديدة للتعليم في لبنان



الجمهورية اللبنانية
وزارة التربية والتعليم العالي

- تطوير المناهج التعليمية وتنويعها بشكل يتناسب مع متطلبات المجتمع وحاجات سوق العمل القائمة والمرتبقة مع الأخذ بالاعتبار التطورات التكنولوجية والعلمية المتسارعة.

- اعتماد نظم وأساليب تدريس حديثة تؤدي إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الجودة في التعليم.

- فتح المجالات للبرامج التعليمية والتدريبية غير النظامية وتوفير كل الوسائل المتطورة لها لتمكينها من استيعاب مختلف الحالات بما فيها التعليم المختص.

- توفير نظام تقييم موثوق يعتمد أساساً ومعايير واضحة ومحددة ومبنية على المهارات الادائية المكتسبة أياً كان مصدرها.

- إعطاء الأعمال التطبيقية دوراً هاماً والتركيز على المهارات التقنية وفق الشروط والمعايير المعتمدة عالمياً.

أما بالنسبة للتعليم العالي، فإننا نشير إلى توسع ذلك التعليم في الفترة الأخيرة، إذ بلغ عدد الطلاب المنتسبين إلى هذا التعليم ١٠٣٨٦٩ طالباً وفقاً لإحصاءات ١٩٩٩-٢٠٠٠، وذلك عبر منح تراخيص لجامعات وكليات ومعاهد جديدة.

وعليه، أصبح عدد مؤسسات التعليم العالي في لبنان في نهاية شهر أيلول عام ٢٠٠٠، ٣٩ مؤسسة وهي :

• الجامعات :

- جامعة القديس يوسف.
- الجامعة الأميركية في بيروت.
- جامعة الروح القدس - الكسليك.
- جامعة بيروت العربية.
- الجامعة اللبنانية الأميركية.
- جامعة هايكازيان.
- جامعة الحكمة.
- جامعة البلمند.
- جامعة سيدة اللويزة.
- جامعة المقاصد.
- جامعة بيروت الإسلامية.
- الجامعة الإسلامية في لبنان.
- جامعة المنار - طرابلس.

- الجامعة الأنطونية.
- جامعة الجنان - طرابلس.
- الجامعة العالمية - بيروت.

• المعاهد والكليات :

- معهد القديس بولس للفلسفة واللاهوت - حريصا.
- كلية اللاهوت للشرق الأدنى - بيروت - الحمراء.
- كلية الشرق الأوسط - السبتية.
- كلية الإمام الأوزاعي للدراسات الإسلامية.
- كلية إدارة الأعمال الإسلامية (الأوزاعي).
- معهد طرابلس الجامعي للدراسات الإسلامية.
- المعهد العالي للأعمال - بيروت الحمراء.
- المركز الجامعي للتكنولوجيا في طرابلس.
- معهد الدعوة الجامعي للدراسات الإسلامية - قرب السفارة الكويتية.
- معهد المتن الجامعي للتكنولوجيا - المتن.
- مجمع الحريري الكندي الجامعي للعلوم والتكنولوجيا - المشرف.
- معهد التعليم العالي للعلاج الفيزيائي - جونية.
- المجمع التكنولوجي التربوي في الشمال - عرفه.
- المعهد الجامعي للتكنولوجيا والمعهد الجامعي للتربية - الكفاءات.
- معهد جويبا الجامعي للتكنولوجيا - جويبا.
- معهد الأميركان يونيفرسيتي للتكنولوجيا.
- معهد الإدارة والكومبيوتر الجامعي.
- معهد سي أند إي أميركان يونيفرسيتي.
- المعهد العالي والدولي لإدارة الأعمال.
- المعهد الجامعي للإدارة والعلوم.
- معهد الأميركان يونيفرسيتي للعلوم والتكنولوجيا.
- معهد العائلة المقدسة العالي للعلوم التمريضية والعلاج الفيزيائي.
- معهد بيدون الجامعي.

ومما يجدر ذكره أيضاً أنه يتم التحضير حالياً لإجراء تقييم للوضع في التعليم العالي بهدف تحقيق ما ورد في خطة النهوض التربوي ووثيقة الوفاق الوطني خصوصاً لجهة تعزيز الجامعة اللبنانية.

١-١-٢-٢- التنظيم الإداري للتعليم في لبنان :

اعتباراً من عام ١٩٩٣، توزع الاهتمام بالشأن التربوي بين ثلاث وزارات، إذ بقي التعليم العام ما قبل الجامعي من مسؤولية وزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة (والتي كانت قبل ذلك تسمى وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة)، واستحدثت وزارة التعليم المهني والتقني ووزارة الثقافة والتعليم العالي. والمعروف أن لكل وزارة وزيراً يعتبر رأس الهرم الإداري، وهو يجسد سياسة الحكومة وينفذها عبر الأجهزة الإدارية التابعة لها، والجدير بالذكر أن الإدارة التربوية في لبنان تعاني من تفاوت كبير بين القطاعين الرسمي والخاص من ناحية التنظيم والأهداف والصلاحيات ومن ناحية الفعالية والإنتاجية، كما أن إدارات القطاع الخاص نفسها تعاني من تباين نتيجة تعدد الجهات القيمة على المؤسسات التربوية من أفراد وجمعيات أهلية ومؤسسات مدنية ودينية وإرساليات أجنبية دينية وعلمانية، وهذا أدى إلى تعدد في الأنماط الإدارية وأساليبها وفي المشكلات التي تواجهها كل إدارة أو مؤسسة.

ومما يجدر ذكره هنا أيضاً أن الوزارات الثلاث المذكورة أعلاه تضم ما يقارب الـ ٤٣٠٠٠ إداري ومعلم تقريباً، وفقاً للإحصاءات المتوفرة في العام ١٩٩٩، أي ما نسبته ٤٤,٣% من مجموع العاملين في القطاع التربوي في لبنان، مع الإشارة إلى أن الإداريين الذين يعملون في هذه الوزارات لا يتجاوز عددهم ٤٠٠ إداري في الملاك الدائم، يضاف إليه عدد مماثل من المتعاقدين والأجراء، ويتبع لها ١٣٧٩ مدرسة رسمية في قطاع التعليم العام والمهني من أصل ٣٠٨٤ مدرسة أي ما نسبته ٤٤,٧% يضاف إلى ذلك ٢٤ جامعة ومعهداً للتعليم العالي أصبحت "٣٩" سنة ٢٠٠٠.

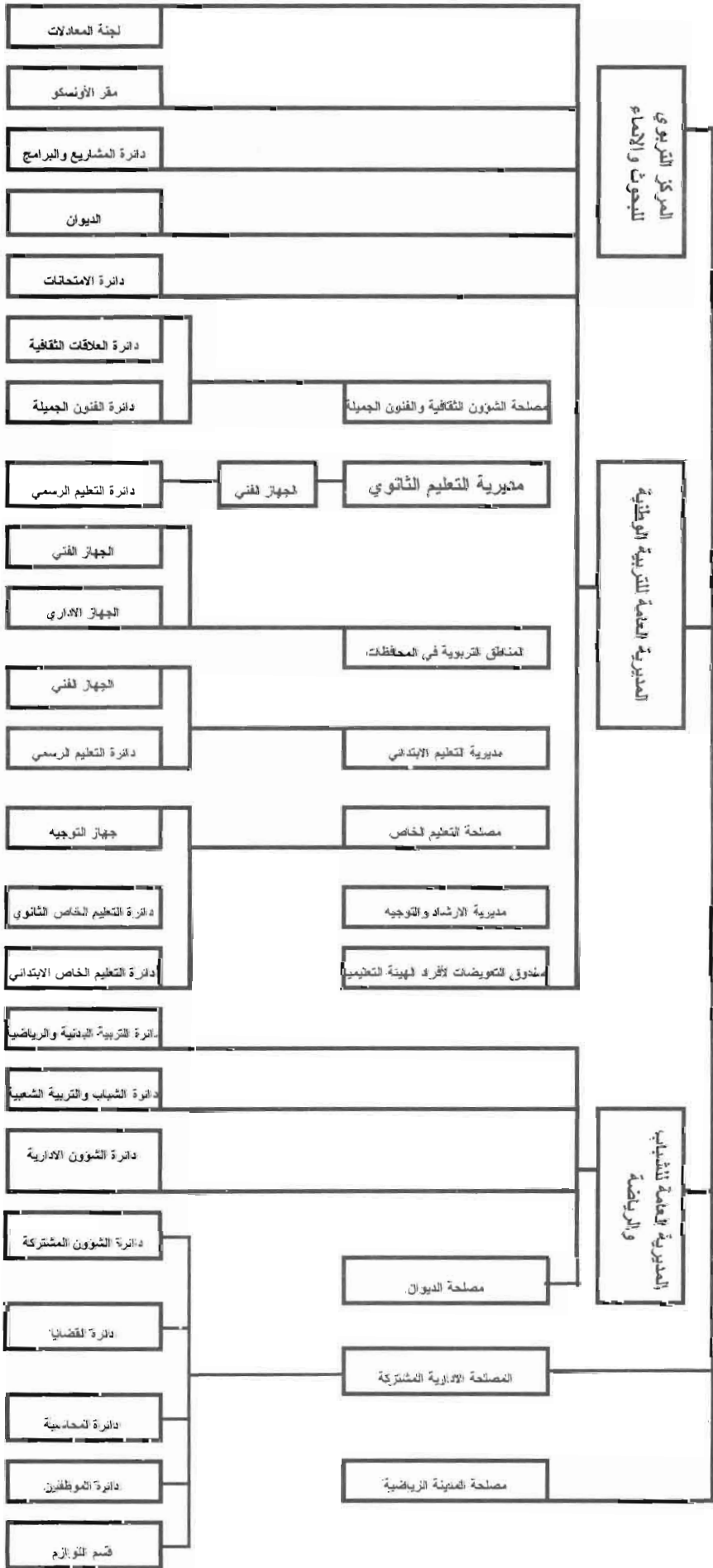
وقبل الحديث عن التنظيم الإداري للتعليم في لبنان على مستوى الوزارات الثلاث، نلفت إلى التحولات التي طرأت في مجال السياسة التربوية، بشكل خاص خلال السنوات العشر الماضية، سواء على صعيد تحديد الغايات والأهداف والهيكلية التعليمية ووضع المناهج الجديدة أو على صعيد الجهود التي بذلت في إطار الأبحاث والدراسات والتقييم وتأمين الأبنية المدرسية والتجهيزات والتي لم تواكبها، للأسف، تغييرات أساسية في البنى التنظيمية والإدارية لهذه الوزارات تمكّن من إنجاز الخطط الموضوعة. ففي معظم الأحيان، اقتصرت الإجراءات التنفيذية على تشكيل هيئات ولجان ووحدات مؤقتة لإنجاز الأعمال المطلوبة بانتظار تحويلها إلى واقع قانوني دائم، يستثنى من هذا الواقع تحويل مديرية التعليم المهني إلى وزارة وتخصيص التعليم العالي والثقافة بوزارة كما ذكر سابقاً.

أ- التنظيم الإداري للتعليم العام ما قبل الجامعي :

منذ عام ١٩٩٣ وحتى الشهر العاشر من عام ٢٠٠٠ اعتبرت وزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة هي الجهة المسؤولة عن التعليم العام ما قبل الجامعي وعن النشاطات الرياضية والشبابية. يعتبر الوزير رأس الهرم الإداري، ويمارس، من جهة، سلطة الوصاية على المركز التربوي للبحوث والإنماء، وترتبط به، من جهة ثانية، المصلحة الإدارية المشتركة في الوزارة، التي تتولى التنسيق بين مختلف المديريات التابعة لهذه الوزارة وتتبع لها دائرة الشؤون المشتركة ودائرة القضايا ودائرة المحاسبة ودائرة شؤون الموظفين وقسم اللوازم. وتشمل هذه الوزارة المديرية العامة للتربية الوطنية والمركز التربوي للبحوث والإنماء والمديرية العامة للشباب والرياضة والمصلحة الإدارية المشتركة. تضم هذه الإدارات ما يقارب الـ ٣٥٧٠٠ معلم وإداري أي ما نسبته ٤٥,٧% من مجموع العاملين في قطاع التعليم العام ما قبل الجامعي بشقيه الرسمي والخاص، وهم يعملون لمصلحة ١٣٤٣ مدرسة رسمية أي ما نسبته ٤٩,٣% من مجموع مؤسسات التعليم العام ما قبل الجامعي والتي يبلغ عددها ٢٧١٩ مؤسسة تعليمية رسمية وخاصة.

تجدر الإشارة إلى أنه، بعد الشهر العاشر من عام ٢٠٠٠، طرأ تعديل على تسميات الوزارات المعنية بالشأن التربوي حيث أصبحت هناك وزارة واحدة تهتم بشؤون التربية والتعليم في التعليم العام والتقني والمهني والتعليم العالي.

الهيكلية الادارية لوزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة (بين سنة ١٩٩٣ و ٢٠٠٠)



في ما يلي سنعرض بالتفصيل الهيكلية الإدارية العائدة للمديرية العامة للتربية الوطنية وللمركز التربوي للبحوث والإنماء.

- المديرية العامة للتربية الوطنية :

وهي تضم :

• مصلحة الديوان : تتولى المهام التي تنيطها بها القوانين والأنظمة، وتلحق بها دائرة للامتحانات تتولى تحضير المعاملات الإدارية المتعلقة بامتحانات الشهادة الرسمية وإعداد وثائقها والإفادات والمصادقات عنها وسائر الامتحانات التي تجريها وزارة التربية.

• مديرية التعليم الابتدائي : تتولى شؤون المدارس الرسمية الابتدائية والمتوسطة.

• مديرية التعليم الثانوي : تتولى إدارة شؤون الثانويات الرسمية.

• مصلحة التعليم الخاص : وهي تتولى بشكل أساسي مراقبة المدارس الخاصة في لبنان

ويتبع لها جهاز توجيه ودائرة للتعليم الخاص الثانوي ودائرة للتعليم الخاص الابتدائي.

• المناطق التربوية : تم إحداث مناطق تربوية في وزارة التربية الوطنية بناءً للمادة ٧

من القانون ٣٢٥٢ الصادر بتاريخ ١٧/٥/١٩٧٢، وهي تتولى العمل في المحافظة بإشراف المحافظ ومهامها كالاتي :

- تمثيل مختلف الإدارات المختصة في وزارة التربية الوطنية والإشراف على المدارس الرسمية وعلى أفراد الهيئة التعليمية ومراقبة المدارس الخاصة.

- تأمين الارتباط بين الإدارات المركزية المختصة وإدارات المدارس.

- الاهتمام بتأمين الأبنية المدرسية وتجهيزاتها ولوازمها وصيانتها.

- درس طلبات فتح المدارس الخاصة وتعديل أوضاعها وإبداء الرأي في شأنها.

- جمع البيانات والإحصاءات الخاصة بالمدارس، وذلك بالتعاون مع قسم الإحصاء في الإدارة المركزية.

- الإسهام في تأمين مراكز الامتحانات الرسمية والعدد اللازم من المراقبين لها، وفقاً لتعليمات دائرة الامتحانات.

- سائر المهام التي تفوضها الإدارات المركزية بها وفاقاً للقوانين والأنظمة.

- تحضير مناهج أعمال المرشدين الفنيين والإشراف على أعمالهم.

إن رئيس المنطقة التربوية يرتبط إدارياً بالمدير العام للتربية الوطنية وبمديري التعليم الثانوي والابتدائي. كما أنه الرئيس المباشر لموظفي المنطقة التربوية من إداريين وفنيين. إضافة إلى ما ورد، يتبع المديرية العامة للتربية الوطنية "مديرية الإرشاد والتوجيه" ومصلحة للشؤون الثقافية والفنون الجميلة.

- المركز التربوي للبحوث والإثراء :

أنشئ في وزارة التربية مركز تربوي للبحوث والإثراء وقد نص المرسوم ٢٣٥٦ تاريخ ١٠/١٢/١٩٧١ على أنه " مؤسسة عامة ذات شخصية معنوية تتمتع بالاستقلال المالي والإداري، ويرتبط مباشرة بوزير التربية كسلطة وصاية". ويعنى المركز بالجوانب التربوية والإثرائية والتقنية الخاصة بالقطاع التربوي، وقد تمحورت الغاية من إنشائه حول الأمور التالية:

- إيجاد جهاز رسمي مركزي للعناية بالشؤون التربوية عن طريق استقطاب الطاقات العلمية وتوظيفها بشكل يمكن الدولة اللبنانية من تحقيق عملية إثرائية تربوية في إطار مخطط الإثراء الشامل في لبنان.
- التفاعل مع التقدم العلمي والتطور التكنولوجي والثقافي في العالم.
- إيجاد مرجعية تربوية رسمية للتعاون مع المؤسسات المماثلة في الدول الأخرى.
- تحسين نوعية التعليم في لبنان.

أما مهامه الأساسية فتتلخص بالآتي :

- وضع مشاريع الخطط التربوية لمراحل التعليم ما قبل الجامعي ومراقبة مدى تنفيذها بعد إقرارها من قبل المراجع المختصة.
- دراسة المناهج التعليمية واقتراح المناسب بشأنها ومتابعة تطبيقها في المدارس كافة.
- البت في الكتب المدرسية والمنشورات وسائر الوسائل التربوية لجهة إمكان اعتمادها.
- إنتاج الكتب المدرسية والمنشورات والوسائل التربوية.
- إعداد أفراد الهيئة التعليمية لمراحل التعليم ما قبل الثانوي وذلك في دور المعلمين والمعلمات.
- تدريب العاملين في مختلف مراحل التعليم ما قبل الجامعي وذلك في دور المعلمين والمعلمات ومراكز التدريب.
- إقرار نمط أسئلة الامتحانات الرسمية وتنسيق وضعها وحضور أعمال اللجان الفاحصة.
- القيام بالبحوث والدراسات التربوية المختلفة وتعميم نتائجها بالطرق المناسبة.
- الاشتراك، حكماً، في عضوية اللجان العاملة في حقل التخطيط العام.

- إجراء الإحصاءات التربوية وإصدار نشرات بها.
- اقتراح الشروط الفنية والصحية الواجب توافرها في الأبنية المدرسية وتجهيزاتها.
- إبداء المشورة لوزير التربية الوطنية والشباب والرياضة في مشاريع إنشاء أو توسيع أو تعديل أو إلغاء إحدى مؤسسات التعليم وذلك في ضوء الخطط التربوية المقررة أو التي هي قيد الإعداد.

أما هيكلية المركز فتتضمن :

- مكتب رئاسة المركز ويشمل رئيس المركز، وهو برتبة مدير عام، والمديرية الإدارية والوحدات الفنية والهيئة الأكاديمية المشتركة، أي الأقسام الأكاديمية التي تتولى :
 - وضع مشاريع المناهج التعليمية واختبارها والعمل على تطويرها باستمرار.
 - تأليف سلاسل الكتاب المدرسي الوطني واختبارها وإعادة النظر فيها دورياً.
 - وضع مناهج ومقررات دور المعلمين والمعلمات واختبارها وإعادة النظر فيها عند الاقتضاء.

- مجلس الأخصائيين : ويتألف من رئيس المركز رئيساً وأربعة أخصائيين ينتخبهم موظفو المركز برتبة أخصائي وأخصائي مساعد، وهو عبارة عن مجلس إدارة للمركز، يتولى إقرار موازنة المركز، والأنظمة الداخلية وخطة العمل السنوية، وإقرار جميع المشاريع التربوية والإنمائية التي تنفذ من قبل الأجهزة المختصة، وتشكيل لجان العمل المختلفة، وإقرار التعاقد مع الأشخاص والمؤسسات في إطار المهام الموكلة إلى المركز.

- مكتب البحوث التربوية : ويتولى القيام بالبحوث التربوية ووضع مشاريع الخطط التربوية ومتابعتها ووضع الدراسات الخاصة بمناهج التعليم وإجراء الإحصاءات التربوية على مختلف أنواعها ودراسة الأسس العامة لوضع أنماط أسئلة الامتحانات، ويضم الوحدات والدوائر التالية: التخطيط، المشاريع، القياس والتقويم، المناهج، الإحصاء، وتم استحداث وحدة الخريطة المدرسية وهي بانتظار صدور التشريعات المناسبة.

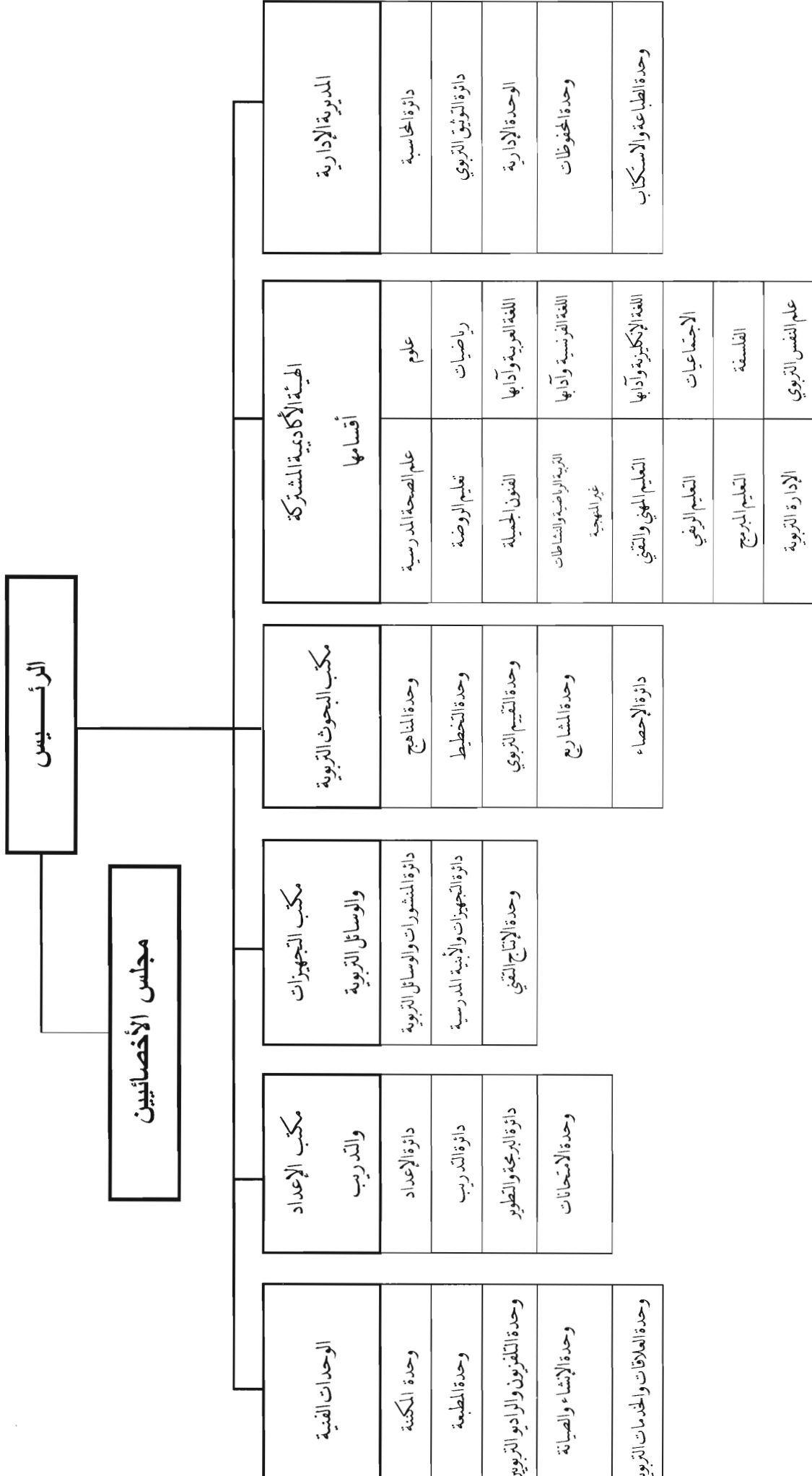
- مكتب التجهيزات والوسائل التربوية : ويتولى اقتراح وإنتاج الكتب المدرسية والمنشورات وسائر الوسائل التربوية، ودراسة مواصفات الأبنية المدرسية وتجهيزاتها، ويضم دائرة المنشورات والوسائل التربوية ودائرة التجهيزات التربوية والأبنية المدرسية، مع اقتراح المعايير الواجب توافرها فيها.

- مكتب الإعداد والتدريب : ويتولى إعداد أفراد الهيئة التعليمية لجميع مراحل التعليم وفروعه باستثناء التعليم الثانوي والتعليم الجامعي، وتدريب جميع أفراد الهيئة التعليمية باستثناء التعليم الجامعي وتتبع له دور المعلمين والمعلمات في المناطق اللبنانية كافة (٣٤ داراً للمعلمين).

- الوحدات الفنية :

- وحدة المكننة : لتأمين مكننة الإحصاءات والدراسات والبحوث المختلفة والامتحانات الرسمية وبعض الأعمال الإدارية والمالية.
- وحدة المطبعة : لتأمين طباعة الكتاب المدرسي الوطني والمجلات التربوية والنشرات الإحصائية والكتب التربوية التي ينتجها المركز.
- وحدة الراديو والتلفزيون التربويين : لإعداد وإنتاج حلقات إذاعية وتلفزيونية تربوية وتعليمية مختلفة.
- وحدة الإنشاء والصيانة : للاهتمام بالإنشاءات العائدة لأبنية المركز ودور المعلمين والمعلمات.
- وحدة العلاقات والخدمات التربوية : للاهتمام بالتبادل التربوي والإعلامي اللازم لذلك.

الهيكلية الإدارية للمركز التربوي للبحوث والإتماء



إن تحليل الأطر التشريعية والتنظيمية للإدارة التربوية في وزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة يظهر الأمور التالية :

- المركزية الحادة والحصرية الشديدة للصلاحيات مما يضاعف من مسؤوليات الدوائر التربوية المركزية في العاصمة، في الوقت الذي تضعف فيه ضمن المناطق.
- البيروقراطية الإدارية بمعنى هيمنة الروتين على طبيعة العمل وإيقاعه ضمن مختلف مستويات الإدارة التربوية.
- تقليدية طرائق العمل المعتمدة وعدم مواكبتها بشكل كافٍ للتطور العلمي والتكنولوجي الحديث على صعيد جمع المعلومات ومعالجتها وتصريف المعاملات الإدارية.
- تشتت الصلاحيات وضعف التنسيق بين بعض الوحدات الإدارية داخل الوزارة وبين الوزارة والإدارات التي تعنى ببعض الشؤون المادية على سبيل المثال (مجلس الإنماء والإعمار ووزارة الأشغال العامة...).
- التباعد بين إدارة القطاع الرسمي وإدارة القطاع الخاص لجهة التنظيم والرقابة الفنية والإعداد وتبادل الخبرات التربوية، إذ تتمتع مؤسسات التعليم الخاص باستقلالية تمكنها من التأقلم السريع مع التغيرات والتحويلات المطلوبة.
- الإشراف غير الكافي للمجتمع المحلي في تنظيم الشؤون المدرسية وإدارتها وفي تخطيط العمل داخل المدرسة.
- عدم ترجمة الإصلاحات التربوية التي طالت غايات التعليم وأهدافه وهيكلته إلى بنى إدارية مكرسة في قوانين ومراسيم تنظيمية، هذا مع الإشارة إلى جهود بذلت وتبذل في هذا المجال من خلال التعاون بين مؤسسات التعليم الرسمي والخاص وعن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمتي اليونسكو واليونيسف والبنك الدولي للنهوض بالقطاع التربوي والتي سيتم تفصيلها لاحقاً .

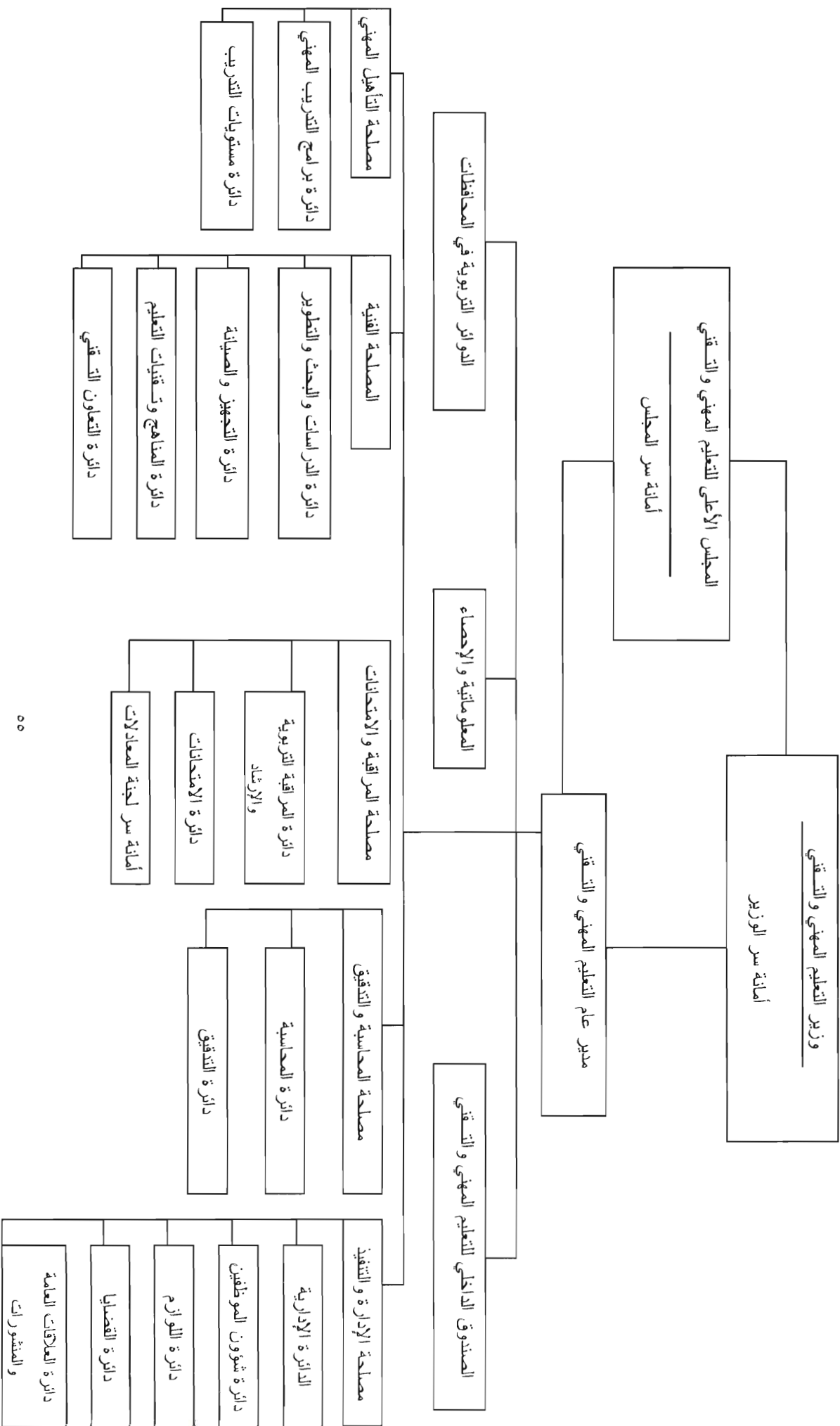
ب- التنظيم الإداري للتعليم المهني والتقني :

عام ١٩٧١ أنشئت " مديرية عامة للتعليم المهني والتقني" في وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة، ثم ألحقت هذه المديرية بوزارة التعليم المهني والتقني* بعد إنشائها عام ١٩٩٣. وتعنى هذه الوزارة بشؤون التعليم المهني والتقني الرسمي والخاص، وهي تتولى إدارة شؤون المدارس والمعاهد المهنية والتقنية الرسمية، ومراقبة المؤسسات الخاصة للتعليم والتدريب المهني والتقني والمناهج الدراسية، مع العمل على تنمية شاملة لقطاع التعليم المهني والتقني بما يتلاءم ومقتضيات المستقبل ومتطلبات سوق العمل والبنية الاقتصادية.

* مرسوم ١٦٩٨٠ تاريخ ١٩٦٤/٧/٢٧ والمعدل بموجب القانون رقم ٣٢٥ تاريخ ١٩٩٤/٣/٢٤.

ويعتبر الوزير هو رأس الهرم الإداري وترتبط به أمانة سر، وتشمل هذه الوزارة مديرية عامة ومجلساً أعلى للتعليم المهني والتقني وصندوقاً داخلياً، وتضم هذه الوزارة وفقاً لإحصاءات (١٩٩٨) ٣٥٠٠ معلّم وإداري أي ما نسبته ٣٤,٨% من مجموع العاملين في قطاع التعليم المهني والتقني بشقيه الرسمي والخاص وهم يعملون في ٣٦ مدرسة مهنية رسمية (أصبح هذا العدد ٤٣ مدرسة عام ١٩٩٩) أي ما نسبته ١٠% من مجموع مؤسسات التعليم المهني والتقني في لبنان والبالغ عددها ٣٦٥ مؤسسة.

الهيكلية الإدارية المعتمدة لوزارة التعليم المهني والتقني - (المرجع: القانون رقم ٢١١ تاريخ ٢١/٤/١٩٩٣)
 (والمرسوم رقم ٨٣٤٩ تاريخ ٢/٥/١٩٩٦) (بين ١٩٩٣ و٢٠٠٠)



- المديرية العامة للتعليم المهني والتقني :

وتشمل خمس مصالح ودائرة للمعلوماتية والإحصاء إضافة إلى الدوائر التربوية في المحافظات وترتبط بها المعاهد والمدارس ومراكز التدريب الرسمية.

- مصلحة الإدارة والتنفيذ : وتتألف من خمس دوائر هي الدائرة الإدارية ودائرة شؤون الموظفين ودائرة القضايا ودائرة اللوازم ودائرة العلاقات العامة والمنشورات.
- المصلحة الفنية : وتتألف من أربع دوائر هي : الدراسات والبحث والتطوير، التعاون التقني، التجهيز والصيانة، المناهج وتقنيات التعليم.
- مصلحة المحاسبة والتدقيق : وتضم دائرة المحاسبة ودائرة التدقيق.
- مصلحة التأهيل المهني : وتشمل دائرة برامج التدريب المهني ودائرة مستويات التدريب.
- مصلحة المراقبة والامتحانات : وتضم دائرة المراقبة التربوية والإرشاد للتعليم الرسمي والخاص، ودائرة الامتحانات، أمانة سر لجنة المعادلات.
- دائرة المعلوماتية والإحصاء : وتتولى إعداد وتصميم وتنفيذ أنظمة معلوماتية لمكنة جميع وحدات الوزارة، مع إقامة شبكة اتصالات معلوماتية بين مختلف هذه الوحدات إضافة إلى إعداد البيانات الإحصائية الدورية عن التعليم.
- الدوائر التربوية في المحافظات : وهي تتولى في المحافظات، وبإشراف المحافظ، تمثيل مختلف وحدات وزارة التعليم المهني والتقني وتأمين الارتباط بين الإدارة المركزية والمعاهد والمدارس وسائر المعاملات القلمية والمهام التي تفوضها بها الإدارة المركزية.

- المجلس الأعلى للتعليم المهني والتقني : وهو مجلس استشاري مهمته إبداء الرأي في مشاريع القوانين والمراسيم التنظيمية ومشروع الموازنة ومشاريع مراسيم إحداث مدارس مهنية رسمية جديدة، وإعطاء تراخيص لمدارس مهنية خاصة.

ويتألف هذا المجلس من وزير التعليم المهني والتقني رئيساً والمدير العام مقررأ مع أحد عشر عضواً يمثلون الإدارات والمؤسسات العامة (٤ أعضاء) والهيئات والجمعيات النقابية (٤ أعضاء)، ومديرين - اثنين- واحد من مدرسة مهنية رسمية وآخر من مدرسة خاصة وممثل عن اللجان الفنية الاستشارية التي يمكن أن تنشأ لأجل مهنة معينة أو مجموعة من المهن أو حقل من حقول التعليم المهني والتقني.

- **الصندوق الداخلي للتعليم المهني والتقني** : وتألّف وارداته من رسوم التسجيل السنوية ورسوم الامتحانات الرسمية وبيع إنتاج المدارس المهنية والتقنية الرسمية وخدماتها، إضافة إلى مساعدة الحكومة والمساعدات والهبات الأخرى. ويدير هذا الصندوق مجلس إدارة ويضم مدير عام الوزارة رئيساً (عدل هذا النص ١٩٩٦ ليصبح هذا الصندوق برئاسة الوزير) وموظف من الوزارة ومدير إحدى المدارس المهنية والتقنية ومراقب مالي ينتدبه وزير المالية، ويساهم هذا الصندوق في تمويل تنفيذ المشاريع المشتركة بين الوزارة والمؤسسات الرسمية والخاصة والنفقات الناتجة عن استثمار المدارس المهنية والتقنية.

بعد الإطلاع على البنية التنظيمية والإدارية لوزارة التعليم المهني والتقني يمكننا، في ضوء ما استجد من هيكلية تعليمية جديدة وغايات وأهداف تربوية كرّسها النهوض التربوي، إبداء الملاحظات التالية :

- مركزية اتخاذ القرارات وعدم مواكبة طرائق العمل في الإدارة، بشكل كافٍ، للتطور العلمي والتقني سواءً على صعيد جمع ومعالجة المعلومات أو على صعيد تصريف المعاملات الإدارية.

- عدم وجود تنسيق كافٍ بين القطاع المهني وقطاعي التعليم العام والعالى.

- التباين في إدارة المؤسسات والمعاهد المهنية والتقنية في كلٍ من القطاع الرسمي والقطاع الخاص وفي القدرة على التأقلم مع التحولات والتغيرات المطلوبة.

- عدم ترجمة الإصلاحات التي لحظتها خطة النهوض والهيكلية التعليمية الجديدة إلى بنى إدارية مكرسة في القوانين والمراسيم التنظيمية، هذا إذا ما استثنينا تحويل المديرية العامة للتعليم المهني والتقني إلى وزارة لإعطاء هذا التعليم اهتماماً أكبر، والدليل على ذلك أن التغييرات التي طالت مناهج التعليم على مستوى البكالوريا الفنية تمت من قبل لجان ذات طابع مؤقت، كذلك تجدر الإشارة إلى أنه يؤمل من خلال القروض التي وقّعت مع البنك الدولي وبعض الجهات الأخرى أن يتم تعزيز التعليم المهني وتطوير البنى الإدارية لتصبح أكثر ملاءمة لمتطلبات هذا النوع من التعليم.

ج- التنظيم الإداري للتعليم العالى :

اعتباراً من العام ١٩٩٣ وحتى الشهر العاشر من العام ٢٠٠٠، أصبح التعليم العالى في لبنان من مسؤوليات وزارة مستقلة هي وزارة الثقافة والتعليم العالى، التي تعنى بشؤون الثقافة والتعليم العالى عبر منح التراخيص للجامعات الخاصة ومن خلال حق الوصاية على الجامعة اللبنانية والمعهد الوطني للموسيقى، ومن خلال مسؤوليتها عن النشاطات الثقافية والفنون الشعبية والتنقيب عن الآثار وصيانتها وعبر رعايتها وصيانتها للمكتبات الوطنية والمتاحف.

ويعتبر الوزير رأس الهرم الإداري في هذه الوزارة التي تضم وفقاً لإحصاءات ١٩٩٨ ٥٧٠٥ معلمين وإداريين (٣٦,٥% منهم من الإداريين) أي ما نسبته ٦٣,٢% من العاملين في قطاع التعليم العالي. وتستأثر الجامعة اللبنانية بأغلبية العاملين في قطاع التعليم العالي الرسمي، وكذلك بأكثرية الطلاب المنتسبين إلى هذا التعليم.

تتألف وزارة الثقافة والتعليم العالي من ثلاث مديريات هي المديرية العامة للثقافة والتعليم العالي والمديرية العامة للآثار ومديرية شؤون السينما والمسرح والمعارض. وترتبط بهذه الوزارة كل من الجامعة اللبنانية والمعهد الموسيقي الوطني إضافة إلى مجلس التعليم العالي ومجلس وطني للثقافة، كما تتمثل هذه الوزارة حكماً في مجلس إدارة المجلس الوطني للبحوث العلمية. وفي ما يلي سنتناول البنى الإدارية للمديرية العامة للثقافة والتعليم العالي ومجلس التعليم العالي والمجلس الاستشاري الأعلى للجامعات والمعهد الوطني العالي للموسيقى والجامعة اللبنانية وأبرز الجامعات والمعاهد الخاصة.

- المديرية العامة للثقافة والتعليم العالي :

وهي تدير شؤون الثقافة والتعليم العالي والمعادلات على مستوى التعليم العالي، ولا يعتبر المدير العام أعلى تراتبياً من رئيس الجامعة اللبنانية أو رؤساء الجامعات الخاصة أو أعضاء مجلس التعليم العالي، ويبدو التعبير "أمين عام" أكثر ملاءمة له.

- مجلس التعليم العالي :

ويضم وزير الثقافة والتعليم العالي رئيساً ومدير عام وزارة الثقافة والتعليم العالي نائباً للرئيس ومدير عام وزارة العدلية ورئيس الجامعة اللبنانية ورئيس النقابة أو رؤساء النقابات المختصة (أعضاء). وينظر هذا المجلس في طلبات الترخيص المحالة عليه لإنشاء مؤسسات جديدة للتعليم أو توسيع نشاط مؤسسة قائمة بإحداث فروع جديدة فيها، وذلك بعد استطلاع رأي رؤساء الجامعات القائمة.

- المجلس الاستشاري الأعلى للجامعات :

وهو مؤلف من وزير الثقافة والتعليم العالي رئيساً ومن رؤساء الجامعات القائمة في لبنان كأعضاء. وتنحصر مهمته في إيجاد أساس متطور للتعاون بين مختلف الجامعات في لبنان، وتزويد تلك الجامعات بالإرشادات والتوصيات المفيدة ولا سيما في الشؤون المشتركة.

- المعهد الوطني العالي للموسيقى :

وهو مؤسسة عامة، كان يعرف قبل العام ١٩٩٥ بالمعهد الموسيقي الوطني، يرتبط مباشرة بالوزير ويخضع لوصايته ويشرف عليه ويديره مجلس إدارة. ويتولى هذا المعهد تدريس الموسيقى وتنظيم الحفلات الموسيقية وإحياءها.

- الجامعة اللبنانية :

بدأت نواة الجامعة اللبنانية بإنشاء دار المعلمين العليا ومعهد الإحصاء عام ١٩٥١، ثم تطورت تباعاً عام ١٩٥٩ عند صدور مرسومها وبشكل خاص التنظيمي رقم ٢٨٨٣ تاريخ ١٦/١٢/١٩٥٩، الذي نظم الجامعة ونصّ في مادته الأولى على : " أن الجامعة اللبنانية مؤسسة تقوم بمهام التعليم العالي الرسمي في مختلف فروعه ودرجاته ... "، ولكن القانون الأساسي لتنظيم الجامعة صدر بتاريخ ١٦/١٢/١٩٦٧ تحت رقم ٦٧/٧٥ الذي كرس استقلالها الأكاديمي والإداري والمالي، وبعد ذلك نظم عمل الهيئة التعليمية في الجامعة بموجب القانون رقم ٧٠/٦، وكذلك وضع النظام المالي للجامعة بموجب المرسوم رقم ١٤٢٤٦ تاريخ ١٤/٤/١٩٧٠، كما حدّدت مشاركة الطلاب في إدارة الجامعة وإدارة كلياتها ومعاهدها بموجب القانون الموضوع موضع التنفيذ، بموجب المرسوم رقم ٢٩٦٣ تاريخ ١٦/٣/١٩٧٢.

ومنذ بداية نشأة الجامعة أخذت تصدر تباعاً مراسيم الكليات والمعاهد بحيث توسعت الجامعة توسعاً سريعاً وتطورت فارتفع عدد كلياتها ومعاهدها فأصبحت تضم حالياً سبع عشرة كلية ومعهداً على النحو الآتي :

كلية الآداب والعلوم الإنسانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، كلية العلوم، معهد العلوم الاجتماعية، معهد الفنون الجميلة، كلية التربية (التي حلّت محل دار المعلمين العليا)، كلية الإعلام والتوثيق، كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال، كلية الهندسة، كلية الزراعة، كلية الصحة العامة، كلية العلوم الطبية، كلية الصيدلة، كلية السياحة والفنادق، ويتبع للجامعة معهد العلوم التطبيقية والاقتصادية المعهد الجامعي للتكنولوجيا.

وحتى عام ١٩٧٥ كانت بيروت وضواحيها مراكز الكليات والمعاهد ولكن خلال عام ١٩٧٦ وبسبب الأحداث اللبنانية أنشئت فروع للكليات في بيروت ومحافظات جبل لبنان ولبنان الشمالي ولبنان الجنوبي والبقاع، حتى أصبحت تشمل ٤٧ فرعاً موزعة على كافة المناطق اللبنانية.

وقد جاء قرار التفريع هذا بسبب الحالة الأمنية وصعوبة الانتقال، لكن البرامج والمناهج وأنظمة الامتحانات والتدريس والشهادات بقيت موحدة في كل الفروع، كما أن الإدارة المركزية بقيت موحدة بكامل أجهزتها في بيروت.

وتعتبر الجامعة اللبنانية هي المؤسسة الرسمية الوحيدة في لبنان التي تقوم بمهام التعليم العالي الرسمي في مختلف اختصاصاته ودرجاته وبالبحت والإعداد والتدريب المستمر بحيث تحقق الجامعة دورها الوطني والإنساني والإنمائي لمختلف القطاعات والمناطق، وتضم هذه الجامعة، وفقاً لإحصاءات ١٩٩٨-١٩٩٩، ٥٩٧٢٨^(١) طالباً أي ٥٨,٨% من طلاب التعليم العالي في لبنان ويدير الجامعة رئيس ومجلس جامعة ومجالس كليات ومجالس فروع، كما أن الهيئة التعليمية تمارس نشاطها النقابي بواسطة رابطة الأساتذة المتفرغين.

تتمتع الجامعة اللبنانية^(٢) بالاستقلالية الأكاديمية (العلمية) والإدارية والمالية، ولوزير التربية والتعليم العالي " حق الوصاية عليها"، وكل ذلك " وفقاً لأحكام القانون". علماً بأن مجلس الوزراء هو الذي يجري التعيينات الأساسية فيها ويتخذ القرارات سواء تلك التي تتحول إلى مراسيم يصدرها رئيس الجمهورية أو تلك التي تحال بصفة مشاريع قوانين إلى مجلس النواب.

رئيس الجامعة يعين بموجب مرسوم، بناء على اقتراح وزير الثقافة والتعليم العالي، وذلك من بين ثلاثة من ملاك الجامعة برتبة أستاذ يرشحهم مجلس الجامعة، وذلك لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد. وهو يعتبر من موظفي الفئة الأولى، ويمارس الصلاحيات الإدارية والمالية التي يتمتع بها الوزير.

(١) المركز التربوي للبحوث والإنماء، النشرة الإحصائية للعام ١٩٩٨-١٩٩٩، بيروت: مطبعة المركز التربوي، ٢٠٠٠.

(٢) الأمين عدنان، الهيكليات التنظيمية للجامعات، التعليم العالي في لبنان، بيروت: منشورات الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، ١٩٩٧.

أما مجلس الجامعة فيتألف من رئيس الجامعة، رئيساً له، ومن عمداء الوحدات الجامعية، أي الكليات والمعاهد (حالياً ١٣ كلية)^(١)، وممثل واحد عن كل وحدة جامعية منتخب من قبل أفراد الهيئة التعليمية فيها، وأربعة طلاب يمثلون الاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية، وشخصيتين مشهود لهما بالكفاءة العلمية^(٢)، ويقوم أمين سر الجامعة بوظيفة أمين سر المجلس. فيكون العدد الإجمالي للأعضاء بمن فيهم الرئيس، ٣٤ شخصاً. أما الشخصيتان فتعيان لمدة سنتين وذلك بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء، بناء على اقتراح وزير التربية والتعليم العالي، ويشترط فيهما أن يكونا ممن مارسوا التعليم الجامعي لمدة لا تقل عن عشر سنوات، وأن تكون لهما منشورات علمية معروفة.

أمين سر الجامعة يعين بمرسوم بعد موافقة رئيس الجامعة، وهو على رأس الجهاز الإداري في الجامعة.

أما العميد فيعين لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، كما يمكن تعيينه بعد انقضاء ثلاث سنوات على ولايته الثانية، وذلك بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الثقافة والتعليم العالي المبني على لائحة ترشيح تحمل ثلاثة أسماء على الأقل يضعها مجلس الجامعة، وذلك استناداً بدوره إلى توصية مجلس الكلية أو المعهد. ويستطيع المجلس إذا لم يوافق على توصية مجلس الكلية أن يرفع لائحة مستقلة إضافية ومبررة. أما إعفاء العميد من مهامه فيتم أيضاً بمرسوم وذلك بناءً على اقتراح وزير الثقافة والتعليم العالي وبعد استطلاع رأي مجلس الجامعة، أو بناء على توصية من هذا الأخير.

أما مجلس الوحدة (الكلية أو المعهد) يتكون من العميد رئيساً ومن ممثلين عن الهيئة التعليمية والطلاب ويحدد عددهم وشروط اشتراكهم في أعمال المجلس بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء (المادة ٧). هذا المرسوم لم يصدر، لكن تعميماً أصدره رئيس الجامعة (رقم ٤٤، تاريخ ٢٥ نيسان ١٩٩٥) دعا بموجب الكليات إلى تكوين مجالسها على النحو التالي : العميد رئيساً، ومديرو الفروع وممثلو الهيئة التعليمية في مجالس الفروع أعضاء، بالإضافة إلى رئيس مركز الأبحاث إذا كان موجوداً وكان عضواً في مجلس الفرع. ومدة المجلس سنة لأن ممثلي الأساتذة ولايتهم سنة واحدة فقط.

(١) هي على التوالي بحسب تاريخ تأسيسها : (١) كلية التربية، (٢) كلية الآداب والعلوم الإنسانية، (٣) كلية العلوم ، (٤) كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، (٥) معهد العلوم الاجتماعية، (٦) معهد الفنون الجميلة، (٧) كلية الإعلام والتوثيق، (٨) كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال، (٩) كلية الهندسة، (١٠) كلية الزراعة، (١١) كلية الصحة العامة، (١٢) كلية العلوم الطبية، (١٣) كلية الصيدلة.

(٢) مرسوم ١٦٥٨ تاريخ ١٥ أيلول ١٩٩١ (تنظيم مجلس الجامعة اللبنانية).

مدير الفرع منصب استحدثه المرسوم ٨١٠ (١) إثر صدور مراسيم إنشاء فروع للجامعة. يعين لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، بقرار من رئيس الجامعة، بعد استطلاع رأي عميد الوحدة. وبموجب المرسوم نفسه صار لكل فرع موازنة مستقلة (المادة ١٠)، ومهمة المدير إدارة الأعمال فيه من الناحيتين المالية والإدارية (مادة ٦)، فيما يدير العميد الشؤون الأكاديمية في جميع الفروع ويشرف على الأعمال الإدارية والمالية فيها (مادة ٨) ويبيده صلاحية عقد النفقة.

وكما أنه لا يوجد نص قانوني ينظم تكوين مجلس الوحدة وعمله كذلك فإنه لا نص يحدد تكوين مجلس الفرع. لكن من الناحية العملية صار مجلس الفرع شبيهاً بمجلس الكلية.

رئيس القسم ينتخبه أفراد الهيئة التعليمية في قسمه لمدة سنة دراسية واحدة قابلة للتجديد. أما أمين السر في الفرع فيعيّنه رئيس الجامعة.

البنى الإدارية لأبرز الجامعات والمعاهد الخاصة في لبنان (٢) :

يظهر تحليل البنى الإدارية لأبرز الجامعات في لبنان، بالإضافة إلى الجامعة اللبنانية، أن تلك البنى تتوزع وفق نماذج أربعة هي النموذج الحكومي والنموذج العربي والنموذج الفرنسي والنموذج الأميركي.

(١) تاريخ ١٩٧٨/١/٥ (تحديد شروط تعيين مدراء الفروع في الوحدات الجامعية في الجامعة اللبنانية وتحديد صلاحياتهم وصلاحيات عمداء هذه الوحدات).

(٢) الأمين عدنان، الهيكليات التنظيمية للجامعات، التعليم العالي في لبنان.

هيكليات النماذج الأربعة : "الأميركي"، "الفرنسي"، "العربي" و "الحكومي" (الجامعة اللبنانية)



يشمل النموذج "الأميركي" الجامعات الأميركية في بيروت واللبنانية الأميركية والبلمند وسيدة اللويزة. ويتميز هذا النموذج بوجود مجلس أمناء يعلو الرئيس وبوجود نواب للرئيس ولا سيما نائبه للشؤون الأكاديمية. كما يتمتع الرئيس ثم العميد ثم رئيس الدائرة بصلاحيات واسعة كل في مرتبته في الهرمية. ويمارس مجلس الجامعة أو الشيوخ سلطة شبه تشريعية. ويشمل النموذج "الفرنسي" جامعتي القديس يوسف والروح القدس، ويتميز بوجود جهة دينية راعية تحدد سياسة الجامعة وتعيّن أو تساهم بتعيين الرئيس، وبوجود منصب أمين عام، علماً أنه استحدث منصب نائب الرئيس لشؤون البحث العلمي في جامعة القديس يوسف مؤخراً. وتختلف الجامعتان اللتان صنفتا في هذا النموذج من حيث السلطات الأوسع لمجلس الجامعة وللعلمانيين وللعمداء في جامعة القديس يوسف. أما جامعة بيروت العربية، النموذج الثالث، فرأس الهرم فيها يتمثل في وزير التعليم العالي في مصر ثم في المجلس الأعلى لجامعة الإسكندرية وهذا ما يجعل السلطات الأكاديمية داخل الجامعة أضعف مما هي في النموذجين السابقين. أخيراً في الجامعة اللبنانية تمثل الحكومة ووزير الوصاية الجهة الرسمية والمحددة لسياسة الجامعة فيما أدت الحرب إلى استحداث منصب مدير. وكان لإعادة إنشاء مجلس الجامعة على النحو الذي كان مقرراً له قبل الحرب أن أصبحت السلطات الأكاديمية فيها مستقطبة بين إدارات الفروع ومجلس الجامعة على حساب السلطة الأكاديمية الكلاسيكية : العميد والرئيس.

إن تحليل البنى التنظيمية والإدارية لوزارة الثقافة والتعليم العالي يظهر إعطاء أهمية أكبر لهذا التعليم عبر تخصيصه بوزارة عام ١٩٩٣، علماً بأن هذا التغيير لم يرفق بتغييرات أساسية في البنية الإدارية للتعليم العالي التي حافظت على وضعها حين كانت تابعة لوزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة، فلغاية تاريخه لا يمكن أن نقول بأن تلك الوزارة هي مرجعية للمعلومات والوثائق المتعلقة بهذا القطاع، أو هي مرجعية أكاديمية في ما يتعلق بالمناهج والشهادات والأبنية والتجهيزات ومؤهلات أفراد الهيئة التعليمية، أو في ما يتعلق بوجود وحدات للدراسات والتخطيط والبحث العلمي، بحيث يمكن، على سبيل المثال، إيجاد مواصفات موحدة للشهادات ومعايير ومؤشرات تنموية يرتبط بها منح التراخيص للجامعات والمعاهد الخاصة والتوسع في فروع الجامعة اللبنانية بحيث تلبي تلك الجامعات والمعاهد متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال بنى إدارية مؤهلة لمواكبة تلك المتطلبات والمستجدات في مجالات التطور العلمي والتقني.

هذا مع الإشارة إلى أن وزارة الثقافة والتعليم العالي قد شرعت منذ العام ١٩٩٥ بتنفيذ مشروعات لدعم قطاع التعليم العالي وإحداث بنية إدارية ملائمة والتطوير التكنولوجي المطلوب مع أرشفة ملفات معادلات التعليم العالي، لكن هذه الجهود ما زالت بحاجة إلى تطوير إضافي أيضاً.

١-١-٣- تقييم فعالية النظام التربوي وفاعليته :

إن عملية التقييم بمعناها الحديث هي عملية معقدة وواسعة إذ تتناول النظام التربوي بمختلف عناصره من تلاميذ ومعلمين ومناهج وتجهيزات إضافة إلى الظروف التي تجري فيها العملية التربوية، وبكلمة مختصرة إنها عملية مستمرة وشاملة، وما نود الإشارة إليه هنا هو أنه رغم الجهود التي بذلت في السنوات العشر الأخيرة في مجال إعادة بناء القطاع التربوي وبخاصة مجال التقييم، فإننا لم نتمكن من مأسسة التقييم بمفهومه الواسع، وعليه سنحاول، في هذا الجزء من التقرير، معالجة النقاط التالية:

- الأجهزة المسؤولة عن التقييم.
- الطرائق المتبعة في التقييم.
- الجهود المبذولة في مجال التقييم.
- أبرز السمات المتعلقة بفعالية النظام التربوي وفاعليته.
- التطلعات المستقبلية في مجال التقييم.

١-١-٣-١- الأجهزة المسؤولة عن التقييم :

يتولى التقييم في لبنان بمفهومه التقليدي وبأشكاله المختلفة، ومن خلال استعراض النصوص التشريعية والقوانين، عدد من الأجهزة والإدارات نلخصها بالآتي:

أ- المفتشية العامة التربوية :

هي جزء من التفيتش المركزي التابع لرئاسة الوزارة وحددت مهامها كالاتي :
" تؤدي المفتشية العامة التربوية مهمتها في الحقل التربوي، وتفقد جميع معاهد التعليم الرسمي، فتراقب بوجه الخصوص :

- سير العمل فيها،
- كفاءة أفراد الهيئة التعليمية وكيفية قيامهم بواجباتهم،
- مدى تطبيق أنظمة التعليم ومنهاجه،
- مدى تطبيق أنظمة الامتحانات الرسمية"^(١).

(١) حسان قبيسي ، الدولة والتعليم الرسمي في لبنان، الدولة والتعليم في لبنان. بيروت: منشورات الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، ١٩٩٩.

ويقوم التفتيش بأعمال الرقابة والإرشاد وهي تشمل الإداريين والمعلمين من خلال المفتشين التربويين البالغ عددهم ٨٠ مفتشاً. يقوم هؤلاء المفتشون بجولات ميدانية دائمة ويرفعون تقارير بصورة مستمرة. ويقدم المفتش العام التربوي تقريراً سنوياً يقيم فيه الإنجازات التربوية، ويحدد مواطن الضعف ومواطن القوة، ويعرض القرارات المتخذة من قبله. والجدير بالذكر أن الأساتذة الجامعيين لا يخضعون لرقابة التفتيش في عملهم الأكاديمي بل للهيئات المسؤولة عنهم من مديرين وعمداء ومجالس الكليات والجامعة.

ب- أجهزة الامتحانات والتقييم في الوزارة :

وتختصر بأجهزة ثلاثة هي :

- دائرة الامتحانات في وزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة التي تتولى التحضير والإشراف على امتحانات الشهادات الرسمية في التعليم العام.

- مصلحة المراقبة والامتحانات في التعليم المهني والتقني، والتي تضم دائرة المراقبة التربوية والإرشاد ودائرة الامتحانات. تتولى دائرة المراقبة التربوية والإرشاد الإشراف على انتظام التعليم المهني والرسمي ووضع التقارير السنوية عن أفراد الهيئة التعليمية وحاجتهم إلى الإعداد والتدريب وإرشادهم وتوجيههم وتقويم أدائهم، كما تنظم برامج عمل للمراقبين المهنيين التربويين والموجهين المهنيين. كذلك تدرس طلبات الترخيص لفتح المعاهد والمدارس الفنية الخاصة، وترشد معلميههم وتصادق على الإفادات الممنوحة من قبل تلك المعاهد والمدارس. أما دائرة الامتحانات فتتولى تنظيم المعاملات الإدارية المتعلقة بامتحانات الشهادات الرسمية مع اقتراح التدابير المناسبة لتنفيذها، كما تراقب الامتحانات السنوية في المعاهد والمدارس المهنية والفنية، وتنظم مباريات الدخول إليها.

- وحدة القياس والتقييم في المركز التربوي للبحوث والإنماء : وهي تتبع مكتب

البحوث التربوية، وتتولى القيام بدراسة الأسس العامة لوضع أنماط أسئلة الامتحانات، وتقوم بسائر الدراسات والبحوث المتعلقة بالتقييم التربوي.

ج- الإرشاد والتوجيه :

بقي التوجيه والإرشاد مرتبطين بالتفتيش التربوي حتى صدور القانون رقم ٣٢٥٢، تاريخ ١٧/٥/١٩٧٢، والذي قضى بإنشاء جهاز من المرشدين التربويين في وزارة التربية الوطنية إلى جانب استحداث مناطق تربوية في المحافظات اللبنانية. ولكن جهاز المرشدين بقي حبراً على ورق حتى ١٥/٢/١٩٩٥ مع صدور المرسوم رقم ٦٣٥٣ والقاضي بتعيين مدير لما سمي " مكتب الإرشاد والتوجيه" على أن تستحدث لاحقاً مديرية خاصة بالإرشاد والتوجيه، غير أن الصراع على الصلاحيات داخل وزارة التربية ومع التفتيش التربوي حال دون ذلك. وعلى الأثر قام مدير المكتب باختيار معاونين له من أساتذة التعليم الثانوي والمتوسط والابتدائي من مختلف الاختصاصات للقيام بأعمال التنسيق بين أساتذة ومعلمي مواد الاختصاص في المدارس الرسمية بهدف تحسين طرائق التدريس وعملية التعليم، كما ينظم هؤلاء المعاونون بين حين وآخر أياماً تربوية في بعض المدارس. من هنا، لم يستقم أمر التوجيه والإرشاد في نظام التعليم اللبناني بعد، لا من الناحية القانونية ولا من الناحية التنفيذية، ولا حتى من الناحية النظرية الأكاديمية. فما تحقق تشريعياً وتنظيماً وميدانياً من محاولات، على هذا الصعيد، يفتقر إلى الفعالية والتكامل حتى الآن. وبسبب قلة الاهتمام بتقديم خدمات التوجيه والإرشاد في المدارس الرسمية والخاصة، عدا حالات محدودة، فإن التلميذ اللبناني يعتمد في تقرير مستقبله الدراسي والمهني على عوامل ذاتية في أغلب الأحيان.

١-١-٢-٣-٢ - الطرائق المتبعة في التقييم :

إن الطرائق المتبعة في التقييم وخاصة تقييم فعالية النظام التربوي وفاعليته تتلخص بالآتي :

- امتحانات الشهادات في نهاية مراحل التعليم وفروعه وعلى مختلف المستويات، وهي تعتبر مؤشرات هامة في مجال التقييم.
- تقارير التفتيش التربوي وبخاصة التقرير السنوي.
- النشرات الإحصائية التي تظهر أعداد التلاميذ والطلاب ونسبهم المؤيعة وتوزع الهيئتين الإدارية والتعليمية وأعداد المدارس وتجهيزاتها.
- الدراسات والأبحاث التي تناول نظام التعليم خصوصاً تلك التي نفذها مكتب البحوث التربوية بمختلف وحداته وبخاصة وحدة التخطيط بالتعاون مع هيئات محلية أو إقليمية أو دولية.

- الدراسات والأبحاث التي نفذتها مؤسسات التعليم العالي الرسمي والخاص وبعض الهيئات والجمعيات وخصوصاً الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية.
- التقارير التي وضعها خبراء محليون ودوليون في إطار مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم مشروع إعادة بناء القطاع التربوي.

١-١-٣-٣-٣-١-١ - الجهود المبذولة في مجال التقييم :

في إطار الجهود التي بذلت لإعادة بناء القطاع التربوي عبر خطة النهوض التربوي عام ١٩٩٤ والتي انبثق عنها الهيكلية الجديدة للتعليم في لبنان، والتي أقرت عام ١٩٩٥ واستكملت عام ٢٠٠٠ بالهيكلية الجديدة للتعليم المهني والتقني، جرى العمل على تطوير نظام التقييم بمفهومه الواسع وشمل هذا التطوير، بشكل خاص، التعليم العام ثم التعليم المهني والتقني. وقد نصت تلك الهيكلية الجديدة للتعليم على ضرورة اعتماد نظام متطور للتقييم التربوي يركز على نظام إرشاد وتوجيه تربوي ومهني، على أن يطبق في جميع مراحل التعليم مع مراعاة أهمية المهارات الأدائية عند تقييم الاختصاصات المهنية والتقنية.

أ- الجهود المبذولة في مجال التقييم في التعليم العام :

أكدت الهيكلية الجديدة للتعليم في لبنان أن أساليب التقييم المتبعة كانت تركز على حفظ المعلومات واستعادتها دون الأخذ بالاعتبار الجوانب التطبيقية والنشاطات العقلية والإبداعية (مهارات التحليل والتوليف وحل المشكلات) مع سيطرة هاجس العلامات والامتحانات. من هنا، نصت تلك الهيكلية على أن يهتم التقييم بالمنهاج وبالمعلم وطريقة أدائه وبالأوضاع المحيطة بهذه العملية وبالوسائل المستعملة. هذا من جهة العملية التعليمية، أما بالنسبة لتقييم المتعلم فإن الاهتمام يتركز على اكتشاف مدى النجاح الذي يحرزه في بلوغ الأهداف المحددة في المنهاج مع تبيان أوجه القصور التعليمي أو الفشل تحضيراً لوضع الحلول الملائمة.

انطلاقاً مما تقدم أعلاه، بذلت جهود من أجل تطوير نظام التقييم والامتحانات عبر دراسات تناولت نظام التعليم من مختلف جوانبه، وعبر إقرار أسس التقييم ومبادئه في جميع مراحل التعليم العام ما قبل الجامعي، واقتراح نظام للامتحانات الرسمية.

- الدراسات والبحوث التربوية : وقد تناولت مختلف جوانب نظام التعليم ونذكر هنا

بشكل خاص تلك الدراسات التي نفذها مكتب البحوث التربوية بمختلف وحداته وخصوصاً وحدة التخطيط بالتعاون مع هيئات محلية أو إقليمية أو دولية.

أهم هذه الدراسات هي التالية :

• دراسات " قياس التحصيل التعليمي" التي تناولت في العام ١٩٩٤-١٩٩٥ الصف الرابع الأساسي، وفي العام ١٩٩٥-١٩٩٦ الصف الأخير من التعليم الأساسي وفي العام ١٩٩٧-١٩٩٨ الصف الثاني الثانوي، والتي أمكن من خلالها تعزيز القدرات الوطنية عن طريق قياس مستويات التحصيل التعليمي والعوامل المؤثرة فيه في مختلف المواد وفي مختلف مراحل التعليم العام. هذه الدراسات كانت عبارة عن عملية تقييم نوعية لبعض نواحي العملية التربوية والعوامل المؤثرة فيها مع تبيان الخلل وتقديم اقتراحات لإصلاحه، والعمل على تداركه مستقبلاً قبل حصوله. وقد أظهرت دراسات التحصيل هذه تبايناً في نوعية التعليم على المستويات كافة، وخصوصاً في القطاع الرسمي والأرياف، كما بدا واضحاً الضعف في اكتساب المهارات الحياتية في مجالات الصحة والبيئة وحل المشكلات، وفي المستويات العقلية العليا، وعلى سبيل المثال فالمتعلم لم يتمكن من تحقيق الحد الأدنى المقبول من الكفايات التعليمية : ٣٣% في الصف الرابع الابتدائي، و ٤٤,٤% في نهاية المرحلة المتوسطة، و ٧٧,٣% من التلاميذ في الصف الثاني الثانوي.

• دراسة " تحديد مؤشرات النظام التربوي على مستوى التعليم الأساسي" ساهمت هذه الدراسة في تسهيل إعداد تقرير الجمهورية اللبنانية حول " التعليم للجميع : تقييم عام ٢٠٠٠"، واستهدفت المرحلة الأولى منها تحديد مؤشرات موضوعية وتصورات عملية لتقييم فعالية نظام التعليم وفاعليته، ورصد مدى تحقق أهداف النظام التربوي خصوصاً في مرحلة التعليم الأساسي، وذلك من أجل الاستفادة من هذه المؤشرات بهدف توظيفها في تصويب مسار خطة النهوض التربوي وما ينبثق عنها من هيكلية ومناهج وخطط تدريب وتقييم. أما التقرير فقد كان من أهدافه تحديد مدى التقدم الذي أحرزه لبنان في مجالات التعليم للجميع منذ مؤتمر جومتين عام ١٩٩٠ مع اقتراح خطط مستقبلية.

• دراسة " تقييم المؤسسات التربوية والاقتصادية والنقابية لمناهج التعليم في لبنان" (١٩٩٦)، والتي تهدف إلى الاستفادة من خبرات المؤسسات المعنية بالشأن التربوي من أجل تصويب مسار المناهج التعليمية الجديدة. وقد أظهرت تلك الدراسة أنّ الأهداف العامة للمناهج قد لاقت قبولاً من قبل غالبية المؤسسات التي شملتها الدراسة، ما عدا مواد الفنون التشكيلية والمسرح وعلم الاجتماع والاقتصاد إذ طالب ٥٠% من تلك المؤسسات بضرورة تعديل أهداف تلك المواد، كما أظهر تحليل المحتوى للإجابات الحرة قلقاً لجهة عدم التناسب بين المحتوى والحصص الدراسية المخصصة في كثير من المواد، مع تخوف من صعوبة تأمين المعلمين والتجهيزات خصوصاً في مادتي التكنولوجيا والمعلوماتية.

• دراسة " نظام الامتحانات الرسمية في لبنان : واقعه وإمكانية تطويره " (١٩٩٧)، وهي تهدف إلى تشخيص واقع الامتحانات الرسمية في لبنان مع لظ إمكانية تطويرها لتواكب المناهج التعليمية الجديدة، وذلك عبر وضع تصور أولي لنظام الامتحانات الرسمية.

• دراسة " واقع المدرسة الرسمية والإدارة التربوية" (١٩٩٨)، تهدف إلى تحديد واقع المدرسة الرسمية والمشكلات التي تعاني منها بشكل خاص من ناحية الإدارة التربوية على مختلف الأصعدة وصولاً إلى تعزيز المدرسة الرسمية وتطوير الإدارة التربوية على مختلف المستويات، فعلى سبيل المثال، تبين أن أكثر من نصف مديري المدارس الرسمية (٥١,١%) يضطرون إلى تغيير جداول توزيع الساعات عدة مرات خلال العام الدراسي بسبب نقل المعلمين.

• دراسة " التوجيه الدراسي والمهني وتلاميذ التعليم الثانوي في لبنان" (١٩٩٩)، وهي تهدف إلى تشخيص واقع التلميذ اللبناني في السنة الثانية الثانوية للعام الدراسي ١٩٩٧-١٩٩٨ من حيث تصوراتته لمستقبله الدراسي والمهني وارتباط ذلك بالعوامل التربوية والاجتماعية والاقتصادية المحيطة به. وعليه، بينت هذه الدراسة أن هناك ضعفاً في خدمات الإرشاد والتوجيه الدراسي والمهني، إذ أن ٥٨% من تلاميذ الصف الثاني الثانوي لا يملكون معلومات عن التخصصات الدراسية التي ينوون الالتحاق بها، و١٢% فقط من التلاميذ ينطلقون من مستواهم كأساس لتحديد تخصصهم الدراسي في المستقبل، كما أن هناك تبايناً بين اختيارات التلاميذ واحتياجات سوق العمل إذ أن ٦٥,٤% منهم قد اختاروا المهن الفكرية والعلمية ومهن الملاكات العليا، في حين أن تلك الفئات المهنية تشكل حوالي ٢٠% من حاجات سوق العمل.

• دراسة " إلزامية التعليم في لبنان : الحاجة إلى التعليم الرسمي " (١٩٩٩)، وتهدف إلى استكشاف أوضاع التعليم العام في لبنان لسنة ١٩٩٨ لجهة الانتساب المدرسي والتسرب والتأخر الدراسي إضافة إلى قدرة استيعاب المدارس القائمة وأوضاع الهيئة التعليمية فيها، وكلفة التعليم في القطاعين الرسمي والخاص.

• دراسة " الصعوبات والمشكلات التي يعاني منها تلاميذ المرحلة الابتدائية في التعليم الرسمي " (٢٠٠٠) وهي تهدف إلى تشخيص أوضاع التلاميذ الذين يعانون من صعوبات تعليمية مع تحديد ماهية تلك الصعوبات وصولاً إلى تصور الحلول الملائمة.

• دراسة " تشخيص واقع الأمية للفئات العمرية ١٥ - ٢٥ سنة " (٢٠٠٠)، وهي تهدف إلى تحديد حاجات الأميين ونوعية البرامج التي يرغبون في متابعتها سواء لجهة محو الأمية التعليمية أو الوظيفية أو المهنية.

• دراسة "إدارة علاقة المدرسة مع الأهل والمجتمع المحلي " (٢٠٠٠)، وهي تهدف إلى اقتراح نموذج يمكن عبره إشراك الأهل والبلديات والجمعيات في العملية التربوية وصولاً إلى تعزيز دور المدرسة في البيئة المحلية، بشكل ينعكس إيجاباً على العملية التعليمية.

هذا وقد أمكن، عبر تلك الدراسات، إلقاء الضوء على مختلف جوانب النظام التربوي، كما أمكن تدريب عدد من الكوادر الوطنية، إضافة إلى بناء اختبارات واستبيانات لمختلف مراحل التعليم ما قبل الجامعي، لكن لتاريخه لم يتم مأسسة عملية تقييم النظام التربوي بشكل يمكن معه القيام بهذا العمل بصورة دورية.

- إقرار أسس التقييم ومبادئه في جميع مراحل التعليم العام ما قبل الجامعي :

صدرت هذه الأسس والمبادئ في شهر تشرين الأول عام ١٩٩٩، وقد تضمنت تحديداً لأسس التقييم وللكفايات التعليمية ومجالاتها وأدوات التقييم عبر ثلاثة أنواع من الوثائق هي : أسس تقييم التحصيل المدرسي وتحديد المواد وتثقيفها مع أسس الترفيع ونظام الدعم المدرسي ثم دفتر علامات التلميذ، تبع ذلك أكثر من عشرين دليلاً للتقييم يستعملها المعلم بمعدل دليل أو دليلين لكل مادة واحدة، لمرحلة التعليم الأساسي وآخر لمرحلة التعليم الثانوي، ثم وضع المركز نماذج لأسئلة الامتحانات الرسمية حسب النظام الجديد للتقييم، وقد أصدر ثمانية نماذج Annales Zéro لأربع عشرة مادة في التعليم الثانوي واثنين للصف التاسع (البروفيه). وتعتبر هذه الأدلة في مجال التقييم الأولى من نوعها في تاريخ التربية في لبنان، بل في المنطقة. ويعتبر ذلك نقلة نوعية متقدمة في بناء نظام تقييم مدرسي يحقق الأهداف التي نصت عليها خطة النهوض التربوي والهيكلية الجديدة للتعليم في لبنان، خصوصاً لجهة تطبيق إلزامية

التعليم حتى عمر ١٢ سنة كمرحلة أولى و ١٥ سنة كمرحلة ثانية أي نهاية التعليم الأساسي، وذلك عبر إقرار الترفيع الميسر في الحلقة الأولى من هذا التعليم.

- اقتراح نظام الامتحانات الرسمية :

ينتظر أن يتم قريباً إقرار تنظيم للامتحانات الرسمية لشهادة التعليم الأساسي ولشهادة الثانوية العامة بفروعها الأربعة. ويتميز هذا التنظيم باعتماد مواد خطية ومواد إجرائية كالمعلوماتية والتكنولوجيا والفنون والرياضة، وتحسب علامات تلك المواد الإجرائية من قبل المدارس. أما المواد الخطية، فننظم بها امتحانات رسمية على المستوى الوطني كما تم إعداد نماذج للامتحانات الرسمية في كل مادة بحيث تكون الأسئلة متنوعة وشاملة.

ب- الجهود المبذولة في مجال التقييم في التعليم المهني والتقني:

إن التطوير الذي عرفه القطاع التربوي من خلال الهيكلية الجديدة للتعليم كانت له انعكاسات هامة على واقع التعليم المهني والتقني خصوصاً في مجال التقييم، إذ نصت تلك الهيكلية على نظام متطور وموثوق للتقييم التربوي يعتمد أسساً ومعايير واضحة ومحددة مقروناً بنظام إرشاد وتوجيه، مع تنويع أساليب التقييم وفقاً للاختصاصات والتركيز على إتقان المهارات الأدائية.

إن بعض الدراسات والتقارير التي تناولت التعليم المهني والتقني أظهرت بعض مواطن الضعف فيه لجهة الأمور التالية :

- عدم توفر المرونة التي تسمح بالانتقال من مسار التعليم المهني والتقني إلى مسار التعليم العام وبالعكس، يضاف إلى ذلك غياب نظام الوحدات التعليمية التي تساعد على قيام نظام تعليمي مرن.

- عدم التوجه الصحيح نحو التعليم التقني واختيار المهنة.

- سهولة الحصول على التراخيص بإنشاء المدارس التقنية الخاصة وضعف الرقابة الرسمية عليها.

- افتقار معظم المدارس الخاصة (والرسمية) للتجهيزات الفنية الحديثة والمتطورة.

- انعدام التنسيق بين المدارس التقنية ومؤسسات العمل والإنتاج.

- فقدان الاستراتيجية التربوية والمهنية في البرامج.

- عدم وجود إحصائيات دقيقة لحاجات سوق العمل.

- قلة عدد الاختصاصات المتوفرة في المعاهد (أكثرية المؤسسات التعليمية تدرس الاختصاصات نفسها).

- تفرد القطاع الرسمي باتخاذ القرارات وإعطاء التوجيهات بالرغم من أن القطاع الخاص يزخر بالعديد من الخبرات التي يمكن الاستفادة منها في إرساء قواعد تعليم مهني وتقني حديث يلبي حاجات لبنان على أبواب القرن الحادي والعشرين.

- عدم التوازن، بين التعليم المهني والتقني والتعليم العام، في معدلات الانتساب رغم تحسنها خلال السنوات الخمس الأخيرة، فبينما كان يشكل عدد الطلاب المنتسبين إلى التعليم المهني والتقني نسبة ٨,٩% من مجموع طلاب المرحلتين المتوسطة والثانوية عام ١٩٩٤، ارتفعت تلك النسبة إلى ١٣% عام ١٩٩٨-١٩٩٩.

- عدم وجود نظام دائم لمتابعة العملية التربوية وتقييمها من جميع جوانبها في هذا النوع من التعليم.

وبناءً على ما تقدم، جرى، خلال السنوات الخمس الأخيرة، العمل على تحديث مناهج التعليم المهني والتقني المؤدية إلى نيل شهادات المرحلة الثانوية، كما تمّ استكمال الهيكلية الجديدة للتعليم كما ذكرنا سابقاً لجهة اعتماد الوحدات التعليمية وإدخال نظام التعليم المزدوج وربط القبول بكل اختصاص وفقاً لحاجات سوق العمل، مع التشديد على الأعمال التطبيقية أو العملية في مجال التأهيل ٧٥% من مجموع ساعات الدروس، و ٤٠% في شهادتي الثانوية التقنية والثانوية المهنية و ٥٠% في شهادة الامتياز الفني وفي شهادات الأطر العليا (إجازة). يضاف إلى ذلك تخويل المتدرب الحصول على إفادة تمكنه من مزاولة المهنة في المستوى الذي وصل إليه في تعليمه أو وفقاً للحلقات التأهيلية أو التعليمية التي أنجزها.

إن الجهود التي تبذل في مجال تحديث التقييم بمفهومه الواسع لم تستكمل لتاريخه سواءً لجهة تقييم نظام التعليم المهني والتقني بجميع عناصره أو لجهة تقييم التلاميذ ومنحهم إفادات أو شهادات رسمية.

ج - الجهود المبذولة في مجال التقييم في التعليم العالي :

لا يمكن القول بتوافر نظام تقييم موحد للتعليم العالي في لبنان أو بوجود جهاز رسمي يتولى هذه المهمة. بل أن هناك دراسات وأبحاثاً تقوم بها بعض الجهات وتتناول فيها بعض جوانب هذا التعليم. هذا مع الإشارة إلى أنه يجري الإعداد لتقييم مسار الجامعة اللبنانية من خلال التعاون مع بعض الجهات الدولية، إذ إنه تمّ التوقيع مؤخراً على اتفاق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل النهوض بهذه الجامعة التي تضم حوالي ٥٩% من طلاب التعليم العالي في لبنان.

كما أن " التوجهات الاستراتيجية للتربية والتعليم في لبنان للعام ٢٠١٥ " والتي صدرت عن وزارة التربية والتعليم العالي منذ فترة وجيزة، تشير إلى أن عناصر الجودة ضعيفة أو لا يحسن استخدامها في التعليم العالي وتقتصر على عدد محدود من الجامعات والكليات. فالبيئة التعليمية غير ملائمة أحياناً كثيرة، وليس هناك مرجعية موحدة للمناهج ولأصول منح الشهادات وأسمائها وسنوات الدراسة فيها، والبحث العلمي لا يأخذ حظه الوافي في الميزانيات المخصصة.

أما بالنسبة لتقييم الطلاب، فليس هناك نظام موحد؛ فالأمر يختلف تبعاً للجامعة والكلية وتبعاً لنوع الاختصاص ومدته، فالامتحانات هي خطية بشكل عام* وبعضها شفهي خصوصاً عندما يمتحن الطالب أثناء الدفاع عن رسالة أو أطروحة أعدها. لكن الأكثرية الساحقة من المؤسسات تعتمد أكثر من امتحان واحد ونشاط واحد لتقييم أداء الطالب في المقرر. وهذا ما يسمى بالتقييم المستمر بحيث لا يتقرر نجاحه أو رسوبه من جراء امتحان واحد. أما إجراء الامتحانات النهائية فيأخذ عدة أشكال. هناك كليات وجامعات ومعاهد تجري امتحاناتها على دورتين بحيث يستفيد الطالب الذي رسب في مقرر ما في الدورة الأولى أن يتقدم إلى الدورة الثانية دون أن يضطر إلى إعادة المقرر. وهذا النوع من الامتحانات معتمد في النظام اللبناني والمصري والفرنسي. ولا يعتبر الطالب ناجحاً إذا رسب في ثلاثة مقررات، بينما بإمكانه أن "يحمل" مقررين للسنة التالية أو للفصل الثاني إذا نجح في باقي المقررات. وفي جامعة القديس يوسف يطبق في العديد من الاختصاصات نظام المجموعات، أي أن المواد الدراسية توضع ضمن مجموعات. وإذا رسب الطالب في مجموعة نتيجة حصوله على معدل دون المطلوب، أو لحصوله على علامة لاغية ولو في مادة واحدة، يعيد الامتحان بهذه المجموعة إذا كان نظام الكلية يسمح بدورتين، وإلا اعتبر راسباً إذا كان النظام لا يسمح إلا بدورة واحدة. كذلك لا يحق للطالب أن يعيد إلا سنة دراسية واحدة في الحلقة الأولى من دراسته الجامعية، أي إما السنة الأولى أو السنة الثانية.

* نمر فريحه، البرامج والمناهج، التعليم العالي في لبنان.

أما المؤسسات التي تبنت النموذج الأميركي فلا تسمح بدورتين. لكن يستطيع الطالب أن يعيد المقرر الذي رسب فيه. وبما أن هذه المؤسسات تفرض التقييم المستمر، لذلك لا يشكل امتحان آخر الفصل إلا جزءاً لا يتجاوز عادة الأربعين بالمئة من العلامة. كذلك تختلف آلية التصحيح بين مؤسسة وأخرى. ففي الجامعة اللبنانية، يتولى تصحيح الامتحان النهائي في أي مقرر مصححان على الأقل، وبعدها تناقش العلامات بشكل جماعي أو من ضمن ما يسمى مذاكرة Délibération قبل إصدارها رسمياً من قبل الكلية أو الفرع. أما في الجامعات الأخرى، فيكون التصحيح أو الإشراف عليه من قبل أستاذ المادة مباشرة، لكن تؤلف لجان لتقييم عمل أو مشروع التخرج الذي يؤديه الطالب.

النقطة الأخيرة في عملية التقييم هي العلامة. فالمعمول به في المؤسسات ذات النمط الأميركي أن ٦٠/١٠٠ هي علامة النجاح للمقرر الواحد ولكنها ليست كذلك بالنسبة لكل مقررات منهاج الاختصاص لأن المعدل العام يجب أن يكون ٧٠/١٠٠ أو أكثر. وإلا وضع الطالب تحت المراقبة Probation، فإذا استمر معدله العام في الاختصاص دون الـ ٧٠% لمرتين أو ثلاث يفصل من الجامعة. بينما المعدل المطلوب للنجاح في المؤسسات ذات الأنماط الأخرى هو ٥٠/١٠٠، أو قد يكون تصاعدياً مع التدرج في سنوات الدراسة، كما في بعض كليات جامعة القديس يوسف. وبعض هذه المؤسسات يعتمد المعدل ٦٠/١٠٠ ليحق للطالب التخرج بنجاح، أو للانتساب إلى الشهادات التي تلي الإجازة.

مع أن العلامة هي العنصر الأساسي في عملية التقييم، إلا أن للتخرج شروطاً أخرى، ومنها دوام الطالب Residency. فالمؤسسات التي تتبع النمط الأميركي تفرض على طلابها فترة زمنية معينة عليهم أن يمضوها في المؤسسة ليحق لهم الحصول على شهادة أو يُعتبروا أنهم أنهوا مناهج الاختصاص الذي يدرسونه. وهذه الفترة هي ستة فصول بدوام كامل لطالب البكالوريوس بحيث عليه أن يأخذ ما لا يقل عن ١٢ رصيماً في الفصل العادي وأقل من ذلك قليلاً في فصل الصيف الدراسي. وبذلك تصبح الشروط الموضوعية لنجاح الطالب وتخرجه كالتالي:

- أن يتسجل بدوام كامل بما لا يقل عن ستة فصول عادية وفصلي صيف.
- أن ينجز الحد الأدنى من الأرصدة الذي تفرضه المؤسسة في مناهجها.

- أن يحصل على معدل عام لا يقل عن ١٠٠/٧٠، مع العلم أن هذا المعدل يجب أن يكون كذلك في المقررات التي تشكل صلب الاختصاص، وبمعنى آخر أنه يوجد معدلان : واحد للاختصاص وآخر لباقي المواد بما فيها الثقافة العامة، ولا يستطيع الطالب أن يستعمل معدل علاماته العالي مثلاً في مقررات الثقافة العامة والمقررات الاختيارية ليرفع من معدل مقررات الاختصاص إذا كانت هذه دون ١٠٠/٧٠.

كذلك هناك نظام أو قاعدة معمول بها في هذه المؤسسات وهو ما يسمى Cross Registration بحيث يستطيع طالب من مؤسسة ما أن يتسجل في مقرر في حقل اختصاصه في مؤسسة أخرى إذا كان هذا المقرر غير معطى في تلك الفترة في مؤسسته. وتحتسب العلامة التي يحصل عليها ضمن المعدل العام لعلاماته في باقي المقررات.

كذلك تعتمد هذه الجامعات مبدأ وجود مشرف Advisor منذ السنة الجامعية الأولى، أي أن الجامعة تعين لكل مجموعة طلاب مشرفاً، يكون أستاذاً في القسم والاختصاص الذي ينتسب إليه هؤلاء، وتشمل مهماته مساعدة الطلاب على التخطيط لدراساتهم، وتوجيههم في أعمالهم ونشاطاتهم الأكاديمية. ويكون هذا المشرف مرجعاً لهم في الكثير من الأمور.

وهذا المبدأ معمول به في المؤسسات التي تتبع النمط الأميركي على مستوى السنوات الجامعية الأولى وحتى الإجازة. لكن الطالب الذي يتابع دراسته بعد الإجازة في باقي الأنماط الأكاديمية تعين له المؤسسة مشرفاً يكون دوره شبيهاً بدور المشرف أعلاه.

أما اعتماد الاختصاص الثانوي Minor إلى جانب الاختصاص الأساسي Major على مستوى السنوات الجامعية الأولى حتى الإجازة أو البكالوريوس، فهناك مؤسسة واحدة من بين كل مؤسسات التعليم العالي في لبنان تشترط ذلك وهي كلية الشرق الأوسط. بينما أكثرية المؤسسات التي تشترط اختصاصاً ثانوياً تطلب ذلك في الدراسات العليا.

رغم كل ذلك، ينتظر أن تنصب الجهود مستقبلاً على تعزيز هذا التعليم عبر استكمال تفاصيل الجزء المختص بالتعليم العالي في الهيكلية الجديدة للتعليم في لبنان.

١-١-٣-٤- أبرز السمات المتعلقة بفعالية النظام التربوي وفاعليته :

إن الجهود التي بذلت في مجال تقييم مختلف عناصر النظام التعليمي في لبنان على مستوياته كافة، خلال العقد الأخير من هذا القرن، أظهرت الأمور التالية :

- وجود فرق كبير بين معدل الانتساب الإجمالي ومعدل الانتساب الصافي إلى المرحلة الابتدائية، إذ بلغ هذا الفارق ٢١,٧٧% عام ١٩٩٨، وهذا ما يدل على نسبة هدر عالية مصدرها التأخر الدراسي والرسوب إذ أن ٤٧,٧% من التلاميذ قد أعادوا صفًا على الأقل خلال دراستهم الابتدائية.

- عدم تمكن قسم كبير من التلاميذ في مختلف قطاعات التعليم ومراحل من تحقيق الحد الأدنى المقبول من الكفايات التعليمية (٣٣% في الصف الرابع الابتدائي^(١) ، و ٤٤,٤% في نهاية المرحلة المتوسطة^(٢) و ٧٧,٣% من التلاميذ في الصف الثاني الثانوي^(٣)).

- تباين في مستويات التحصيل العلمي في مختلف المراحل وضعف مستويات التعليم في مجال المهارات العقلية العليا : ٨٦,٤% مقابل ١٥,٦% في مجال التحليل.

- ١٣,٦% من مجموع السكان الذين هم في عمر ١٥ سنة وما فوق ما زالوا يعانون من الأمية، خصوصاً في الفئة العمرية من ٤٠ سنة وما فوق وبين الإناث.

- ضعف في خدمات الإرشاد والتوجيه الدراسي والمهني، إذ أن ٥٨% من تلاميذ الصف الثاني الثانوي ليس بحوزتهم معلومات عن التخصصات الدراسية التي ينوون الالتحاق بها، كما أن أكثر من نصف هؤلاء التلاميذ ليس لديهم صور واقعية عن قدراتهم، إذ أن ١٢% فقط من التلاميذ ينطلقون من مستوى تحصيلهم المعرفي الفعلي كأساس لتحديد تخصصهم الدراسي في المستقبل.

- هدر يتجلى في ضعف فاعلية نظام التعليم لجهة علاقته بسوق العمل، فهناك تباين بين اختيارات تلاميذ الصف الثاني الثانوي واحتياجات سوق العمل إذ أن ٦٥,٤% منهم قد اختاروا المهن الفكرية والعلمية ومهن الملاكات العليا، في حين أن تلك الفئات المهنية تشكل حوالي ٢٠% من حاجات سوق العمل، و ٩% اختاروا مهن الخدمات والتجارة علماً بأن تلك المهن تشكل ٥٩,٥% من حاجات سوق العمل.

(١) المركز التربوي للبحوث والإنماء، قياس التحصيل التلّمي في لبنان للسنة الرابعة الابتدائية للعام الدراسي ١٩٩٤-١٩٩٥.

بيروت: مطبعة المركز التربوي، ١٩٩٦.

(٢) المركز التربوي للبحوث والإنماء، قياس التحصيل التلّمي في لبنان للسنة الرابعة المتوسطة للعام الدراسي ١٩٩٥-١٩٩٦.

بيروت: مطبعة المركز التربوي، ١٩٩٧.

(٣) المركز التربوي للبحوث والإنماء، قياس التحصيل التلّمي في لبنان لطلاب السنة الثانية الثانوية للعام الدراسي ١٩٩٧-١٩٩٨.

بيروت: مطبعة المركز التربوي، ١٩٩٨.

- مركزية الإدارة والروتين الإداري والازدواجية في عمل بعض الأجهزة.
- ضعف التنسيق بين مختلف الأفرقاء الذين يشاركون في صناعة القرارات وتنفيذها.

- عدم وجود نظام دائم لمتابعة تقييم العملية التربوية من جميع جوانبها.
- نقص في الكوادر المؤهلة، التي إن وجدت، فهي أحياناً كثيرة مبعثرة الجهود ومهدورة الطاقات.

- ضعف مساهمة المجتمع المحلي في العملية التربوية.
- طغيان التعليم العام على التعليم المهني والتقني.
- ضعف ارتباط نظام التعليم بجميع مستوياته وفروعه بالمجتمع وبحاجات سوق العمل.
- نقص نوعي في أعداد المعلمين وسوء توزيع في بعض المناطق.
- نقص في الأبنية والتجهيزات.
- عدم وجود خدمات صحية وطبية واجتماعية كافية للتلاميذ.
باختصار، كل ذلك يبيّن أنّ هذا النظام يعاني من ضعف في فعاليته وفاعليته. من هنا، انصبّت الجهود التي بوشرت مع النهوض التربوي في مطلع التسعينات من أجل تصويب المسار وإصلاح مواطن الخلل فيه.

١-١-٣-٥- التطلعات المستقبلية في مجال التقييم :

إن تطلعاتنا المستقبلية في مجال التقييم تنصب على تطويره في مختلف المستويات، وذلك من خلال خطة عمل وضعها المركز التربوي مع البنك الدولي عام ٢٠٠٠، ويتم من خلالها تعزيز الأجهزة العاملة في مجال التقييم والامتحانات، وعبر بناء نظام لإدارة المعلومات التربوية واستخلاص مؤشرات تمكنا من تقييم نظامنا التربوي بصورة دورية ومستديمة على جميع المستويات وطبقاً للغايات والأهداف المحددة.
وقد جاء " التعليم للجميع : تقييم عام ٢٠٠٠ " وما سبقه من دراسات أو ورش عمل خطوة في الاتجاه السليم.

١-١-٤ الإصلاحات التربوية الحالية : سماتها وأهدافها :

ليس من الصعب تحديد سمات الإصلاحات التربوية وأهدافها خلال نهاية هذا القرن، فتلك نستخلصها من الإنجازات التي تمّ تحقيقها في مجال إعادة بناء القطاع التربوي في لبنان، إذ اتسمت الإصلاحات التي تمت بما يلي :

- ترشيد الإنفاق والحد من الهدر.
- توحيد الطاقات والجهود مع السعي إلى توحيد الأجهزة ذات الاهتمامات المشتركة.
- اعتبار النهوض بالقطاع التربوي مسؤولية الجميع وأساس النجاح يكمن في الشفافية والتعاون.
- مراعاة الإمكانيات المتوافرة عبر إنجازات يتم تحقيقها تباعاً ووفق سلم أولويات يأخذ بالاعتبار الإيجابيات المنجزة سابقاً.
- الانفتاح على الثقافات العالمية والمعارف التكنولوجية من خلال تعزيز ثقافة التكنولوجيا الحديثة وشبكات التواصل مع العالم (الإنترنت).
- العمل على إيجاد مصادر تمويل خارجية لتلبية متطلبات النهوض التربوي عبر التعاون مع المنظمات العربية المعنية ومنظمات الأمم المتحدة المهتمة بالشأن التربوي وعبر الاستحصال على قروض من البنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية وسواهما ومن خلال اتفاقيات التعاون الثقافي مع بعض الدول كفرنسا وألمانيا.
- أما أهداف الإصلاحات التربوية المنفذة فهي تجري وفقاً لما نصت عليه خطة النهوض التربوي من غايات وأهداف وما انبثق عنها من هيكلية تعليمية ومناهج جديدة، كما أنها تتلخص بالآتي :
- تحقيق إلزامية التعليم حتى عمر ١٢ سنة كمرحلة أولى.
- تحديث مناهج التعليم العام ما قبل الجامعي بجميع عناصرها (أهداف، محتوى، طرائق، وسائل، أساليب تقييم) لتواكب التطورات العلمية والتقنية الحديثة، ولتساهم في التنشئة الوطنية وفي تنمية المهارات الحياتية صحياً وبيئياً، وفي إطار تحقيق المساواة بين الجنسين.
- تحسين نوعية التعليم حتى لا تبقى المساواة شكلية بحيث يتم تقليص الفوارق، بين المناطق وقطاعات التعليم وبين الجنسين، في مستويات التحصيل والظروف التي تجري فيها العملية التربوية.
- تطوير قدرات أفراد الهيئتين التعليمية والإدارية عبر وضع معايير لاختيار مديري المدارس وعبر توزيع عادل لأفراد الهيئة التعليمية بين المدارس وسد النقص النوعي عبر دورات التأهيل وعمليات الإعداد لمعلمين جدد.
- تأمين الأبنية المدرسية اللازمة لاستيعاب التلاميذ والتجهيزات الضرورية لحسن تطبيق المناهج الجديدة في التعليم العام.

- العمل على توحيد بنى وزارات التربية عبر دمجها في وزارة التربية والتعليم العالي ومن خلال هيكلية تعليمية موحدة تفتح مسارات التعليم بعضها على بعض وتؤمن تعليمياً نظامياً وتعليمياً غير نظامي مع ربطهما بسوق العمل.
- الانفتاح على الثقافات العالمية عبر إدخال لغات أجنبية ثانية اعتباراً من الصف السابع الأساسي (الفرنسية، الإنكليزية، الإسبانية، الإيطالية، الألمانية، الأرمنية)، وعبر إقرار شهادة البكالوريا الدولية.
- البدء بإيجاد بنى تشريعية وتربوية ملائمة للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.
- إدخال مادة التكنولوجيا في التعليم العام للمساهمة في التعرف المهني والتقني تعزيزاً لقدرات المتعلم على الاختيار الأفضل لمشروع حياته المهنية.
- تقريع التعليم العام وتنويع الاختصاصات في التعليم المهني والتقني وإحداث تعليم مهني عالٍ.
- تمهين مختلف الاختصاصات حتى تلك التي تبدو بعيدة عن سوق العمل والانتاج.
- تعزيز التعليم المهني والتقني عبر فتح مدارس ومعاهد جديدة في المناطق اللبنانية كافة.
- العمل على إيجاد توازن بين الفروع النظرية والفروع التطبيقية عبر استحداث المعاهد والكليات والفروع التطبيقية.
- تحسين الظروف المادية التي تجري فيها العملية التربوية، خصوصاً في الجامعة اللبنانية، عبر تأمين الأبنية اللائقة وتجميعها.
- تطوير إدارة النظام التربوي وتقييمه دورياً من خلال نظام إدارة المعلومات التربوية، وذلك عبر استخدام أحدث الأساليب لاستخراج المؤشرات الملائمة.
- تفعيل التنسيق بين القطاعين العام والخاص من أجل تكاملهما.
- تعزيز دور المجتمع الأهلي من بلديات ولجان أهل وجمعيات وهيئات محلية وتفعيل التنسيق مع القطاعات الإنتاجية والإنمائية المحيطة بالمدرسة لتطوير العملية التربوية وتحسين الأداء التعليمي.
- فتح سبل الترقى في المهنة المكتسبة عن طريق إفساح المجال أمام الراغبين من العمال والتقنيين للالتحاق ببرامج التأهيل المهني أو ببرامج التدريب المستمر.
- اعتبار التعليم المهني والتقني أحد الخيارات الأساسية للمتطمح لمتابعة مشروع حياته المهنية، وهو بذلك يسير بشكل متوازٍ مع التعليم العام مما يسمح للمتعلم بالتنقل بين هذين النوعين من التعليم ضمن شروط محددة.

١-٢- الإنجازات الأساسية كما وكيفا خلال العقد الأخير :

أظهرت الدراسات والنشرات الإحصائية والتقارير الخاصة بنظام التعليم في لبنان بأنه، خلال السنوات العشر الأخيرة من هذا القرن، قد تم إحراز تقدم في مجال ارتفاع معدلات الانتساب إلى التعليم في مختلف مستوياته وفروعه، إلا أن هذا التقدم يخفي تبايناً في نوعية هذا التعليم ومدى ملاءمته لحاجات المجتمع، فاللامساواة تظهر بشكل جلي وواضح في الظروف التربوية والاجتماعية التي تجري فيها عملية التعليم، وينعكس ذلك ضعفاً في فعالية هذا النظام وفاعليته. وعليه، فقد بلغ معدل الانتساب الدراسي ٧٨,٣% من مجموع السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ٣ و ٢٢ سنة،^(١) ووفقاً لإحصاءات المركز التربوي للبحوث والإنماء ازداد العدد الإجمالي للطلاب والتلاميذ بنسبة ٢٤% بين العامين الدراسيي ١٩٩١-١٩٩٢ و ١٩٩٨-١٩٩٩، حيث بلغ عددهم في هذا الأخير ١٠,٤٦,٥٤٥ تلميذاً وطالباً، منهم ٨٣,٣% في التعليم العام ما قبل الجامعي الذي توزع تلامذته بنسبة ٣٧% في المدارس الرسمية و ٦٣% في المدارس الخاصة و ٧% في التعليم المهني والتقني و ٩,٧% في التعليم العالي، يقابل ذلك ٨٤٣٩٧٤ تلميذاً وطالباً في العام ١٩٩١-١٩٩٢ منهم ٨٥,٨% في التعليم العام ما قبل الجامعي الذي توزع تلامذته بنسبة ٣٢,٥% في المدارس الرسمية و ٦٧,٥% في المدارس الخاصة و ٤,٨% في التعليم المهني والتقني و ١٠,١% في التعليم العالي.

إن هذه الأرقام تبين بوضوح أمرين أساسيين هما : ازدياد معدلات الانتساب إلى التعليم المهني والتقني ومعدلات الانتساب إلى المدارس الرسمية في التعليم العام.

ويتناول هذا القسم من التقرير الإنجازات خلال العقد الأخير من القرن العشرين لجهة الانتساب والمساواة وجودة التعليم ومساهمة المجتمع وذلك في كل من التعليم العام والتعليم المهني والتقني والتعليم العالي، هذا مع التشديد على أنه في ظل عدم وجود إحصاءات سكانية شاملة ودقيقة وفي ظل عدم استكمال نظام إدارة المعلومات التربوية وفي ظل عدم الانتهاء من تقييم مدى نجاح الإنجازات التي تم تحقيقها في إطار خطة النهوض التربوي، يصعب علينا رصد مدى التقدم الذي تم إحرازه في السنوات الخمس الأخيرة في مجال الانتساب الدراسي وتحقيق فرص تعليمية متكافئة للجميع، فهذا الأمر يبدو إلى حد ما سابقاً لأوانه. إلا أنه استناداً إلى الدراسات التي واكبت خطة النهوض التربوي وما استتبعها من هيكلية تعليمية ومناهج جديدة، واستناداً إلى التقارير التي أعدت سنكتفي باستخلاص بعض المعطيات

(١) المركز التربوي للبحوث والإنماء ومؤسسة البحوث والاستشارات، إلزامية التعليم في لبنان، بيروت: مطبعة المركز التربوي، ١٩٩٩.

* الجدير بالذكر أن تلاميذ التعليم المهني والتقني يشكلون ١٨% من مجموع تلاميذ المرحلتين المتوسطة والثانوية و ٢٧% تقريباً من تلاميذ المرحلة الثانوية.

الإحصائية وتحديد مواطن الضعف التي تم الكشف عنها وصولاً إلى ذكر الإنجازات التي يتم إحرازها في مجالات التعليم كافة.

١-٢-١- في مجال التعليم العام ما قبل الجامعي :

ويشمل هذا التعليم مرحلة ما قبل التعليم الأساسي (مدتها ٣ سنوات) ومرحلة التعليم الأساسي (٩ سنوات) ومرحلة التعليم الثانوي (٣ سنوات)، وقد توزع تلاميذ هذه المراحل وفقاً للجدول المقارن التالي :

جدول رقم ٢

توزع تلاميذ التعليم العام ما قبل الجامعي وفقاً للقطاع والمرحلة والجنس خلال العقد الأخير من القرن العشرين

١٩٩٩-١٩٩٨		١٩٩٢-١٩٩١		السنة الدراسية	
%	العدد	%	العدد	المتغير	
٣٦,٨٢	٣٢٠٩٣٦	٣٢,٥	٢٣٦٢٥٣	رسمي	قطاع التعليم
١٠,٩٦	٩٥٥٠١	١٦,٦	١١٩٠١٤	خاص مجاني	
٥٢,٢٢	٤٥٥١٤٤	٥٠,٩	٣٦٩٥٦٦	خاص غير مجاني	
١٦,٤	١٤٢٩٩١	١٨,١	١٣١٠٧٤	ما قبل الابتدائية	مرحلة التعليم
٧٣,٢	٦٣٨٠١٩	٧٣,٢	٥٣٠٥٨٨	التعليم الأساسي	
١٠,٤	٩٠٥٧١	٨,٧	٦٣١٧١	الثانوية	
٥٠,٣	٤٣٦٧٩٤	٤٩,٩	٣٦٢١٦٧	ذكور	الجنس
٤٩,٧	٤٣٤٧٨٧	٥٠,١	٣٦٢٦٦٦	إناث	
١٠٠	٨٧١٥٨١	١٠٠	٧٢٤٨٣٣	المجموع	

يظهر الجدول أعلاه ازدياداً في أعداد تلاميذ التعليم العام ما قبل الجامعي بنسبة ٢٠% ما بين العامين ١٩٩٢-١٩٩١ و ١٩٩٩-١٩٩٨، وزيادة في نسبة الملتحقين في التعليم الأساسي وزيادة في أعداد الملتحقين في التعليم الثانوي، وأعداد الملتحقين بالتعليم الرسمي على حساب التعليم الخاص المجاني، لكن ذلك لم يغير كثيراً من استئثار التعليم الخاص غير المجاني بالعدد الأكبر من التلاميذ في هذه المرحلة.

١-٢-١-١ - في مرحلة ما قبل التعليم الأساسي :

رغم أن هذه المرحلة عرفت توسعاً في الفرص التعليمية خلال السنوات الأخيرة، إذ ارتفع معدل الانتساب الإجمالي من ٦٧,٨١% عام ١٩٩١-١٩٩٢ إلى ٧١,٣٦% عام ١٩٩٧-١٩٩٨، ورغم إقرار مناهج جديدة للروضات في لبنان عام ١٩٩٧، ورغم إجراء دورات تأهيل سريعة للحادقات وإعداد أفواج جديدة منهن، ورغم تشكيل المجلس الأعلى للطفولة برئاسة وزير الشؤون الاجتماعية وعضوية ممثلين عن مختلف الوزارات وعن القطاع الأهلي، فإنه ما زال علينا بذل الكثير من الجهود لتأمين هذا النوع من التربية لأطفالنا، فالمناهج الجديدة بحاجة إلى تقييم والقطاع الرسمي لا يستأثر إلا بـ ٢٢% فقط من المنتسبين لهذه المرحلة، كما تدل المعطيات على تباين في جودة التعليم بين القطاعات مرده في أغلب الأحيان إلى نقص في التجهيزات وفي أعداد الحادقات وكفائتهن، وهذا يبرز بشكل خاص في القطاع الرسمي. إن هذه المرحلة من التعليم تتطلب تقييماً شاملاً لأوضاعها ينتظر أن يتم في وقت قريب.

١-٢-١-٢ - في مرحلة التعليم الأساسي :

عرفت هذه المرحلة خلال العقد الأخير توسعاً بالفرص التعليمية إذ ارتفع معدل الانتساب الصافي من ٨٨,٦٧% عام ١٩٩٥-١٩٩٦ إلى ٩١,٢٣% عام ١٩٩٧-١٩٩٨، وذلك بالنسبة للسنوات الخمس الأولى من التعليم الأساسي كما انخفض معدل الانتساب الإجمالي من ١١٧,٣٣% إلى ١١٣% في الفترة نفسها. كما أن "التوجهات الاستراتيجية" الصادرة مؤخراً عن وزارة التربية والتعليم العالي أشارت إلى أن معدل الالتحاق من عمر ٦ إلى ١٠ سنوات بلغ ٩٧,٨% وهي بنسبة قريبة من الإشباع، إذ تقدر عدد الأطفال الذين هم خارج المدرسة في المرحلة العمرية المذكورة بسبعة آلاف طفل عام ١٩٩٩. أما في السنوات الأربع الأخيرة من التعليم الأساسي (المرحلة المتوسطة) فبلغ معدل الانتساب الخام ٨٨,٢٩% والصافي ٦٣,٥٦% عام ١٩٩٥-١٩٩٦^(١)، ووفقاً " للتوجهات الاستراتيجية " المنوه عنها سابقاً فإن معدل الالتحاق الإجمالي بلغ في هذه المرحلة ٩٥,١%، ومعدلات الانتساب هذه هي أعلى قليلاً في نهاية مرحلة التعليم الأساسي (٥٥,٣% من الإناث مقابل ٤٤,٧% من الذكور وفقاً لإحصاءات ١٩٩٨-١٩٩٩).

(١) حسان جمعة، يوسف صادر، سوزان عبد الرضا وآخرون، واقع التعليم في لبنان وبدائل مستقبله، بيروت: مطبعة المركز

أما المساواة في فرص التعليم وجودته فهي غير متوفرة بمستوى موحد للجميع، إذ أن هناك هدراً كبيراً يتجلى في معدلات التأخر الدراسي والرسوب والتسرب، ففي العام ١٩٩٥-١٩٩٦ شمل التأخر الدراسي حوالي ٣٣% من التلاميذ في المرحلة الابتدائية (الصفوف الخمسة الأولى من التعليم الأساسي) و٤٥% من تلاميذ المرحلة المتوسطة (الصفوف الأربعة الأخيرة من التعليم الأساسي)، كما أن ٤٧,٧% من التلاميذ قد أعادوا صفّاً أو أكثر خلال دراستهم الابتدائية (١٩٩٦-١٩٩٧). أما التسرب فيطول حوالي ٣٣% من تلاميذ المرحلة المتوسطة. كما أن نسبة النجاح في نهاية مرحلة التعليم الأساسي (الامتحانات الرسمية) بلغت ٦١% عام ١٩٩٨^(١)، وتلك النسب تتباين وفقاً للجنس ونوع التعليم والمناطق، لكن يصعب إعطاء معطيات جديدة بسبب الإجراءات الانتقالية التي تمّ اعتمادها خلال السنتين الأخيرتين لجهة تخفيض معدلات الترفيع والنجاح في الامتحانات المدرسية والرسمية، وذلك بسبب تطبيق المناهج التعليمية الجديدة.

كما أظهرت دراستا التحصيل التعليمي للصف الرابع الأساسي (الابتدائي)^(٢) والصف التاسع الأساسي (المتوسط)^(٣) تبايناً وفقاً للمواد وموضوعاتها ومهاراتها المعرفية ووفقاً للمحافظات وللقطاع التعليمي وللموقع السكاني (ريف-مدن)، وذلك كالاتي :

- قياس التحصيل التعليمي للسنة الرابعة الابتدائية لسنة ١٩٩٥-١٩٩٦ :

بلغ عدد مدارس العينة المنتقاة ٢٠٠ مدرسة (أي ١٠% من المدارس الابتدائية)، شملت جميع تلاميذ السنة الرابعة الابتدائية فيها وبلغ عددهم ٧٦٦٢ تلميذاً - ٣٢١ معلماً - ٢٠٠ مدير.

• نتائج الاختبارات المعرفية على المستوى الوطني :

نحو ثلثي التلاميذ (٦٥,٤%) حققوا الحد المقبول من الكفايات التعليمية أي أن مستويات تحصيلهم فاقت درجة الإتقان المحددة بـ ٥٥% و ٣٤,٦% من التلاميذ لم يتمكنوا من ذلك. وفي ما يلي جدول عن مستويات التحصيل التعليمي في كل المواد وتوزعها بحسب قطاعات التعليم.

(١) كابي صليبا، حسان جمعة، يوسف صادر، آمال شراره، التعليم للجميع : تقييم عام ٢٠٠٠، التقرير الوطني للجمهورية

اللبنانية، بيروت: مطبعة المركز التربوي، ٢٠٠٠.

(٢) المركز التربوي للبحوث والإنماء، قياس التحصيل التعليمي في لبنان للسنة الرابعة الابتدائية، العام الدراسي ١٩٩٤-١٩٩٥.

(٣) المركز التربوي للبحوث والإنماء، قياس التحصيل التعليمي في لبنان للسنة الرابعة المتوسطة، العام الدراسي ١٩٩٥-١٩٩٦.

جدول رقم ٣ -

مستويات التحصيل المدرسي لتلاميذ السنة الرابعة الابتدائية بحسب المواد وقطاع التعليم

١٩٩٤-١٩٩٥.

كل القطاعات %	الخاص غير المجاني %	الخاص المجاني %	القطاع الرسمي %	قطاع التعليم مادة التدريس
٧١,٤	٨٢	٧٢	٥٦	لغة عربية
٦٥,٤	٩٤,٦	٧٠,٥	٣٢,١	لغة فرنسية
٣٦,٦	٥٧,١	٧,٩	٣,٢	لغة إنكليزية
٦٠,٦	٧٠,٢	٦٧,٦	٤٦,٩	رياضيات
٦٤,٤	٤٩,٩	٦٨,٧	٨٢	علوم
٥٢,٩	٥٣,٣	٥٤	٤٦,٢	مهارات حياتية
٦٥,٤	٧٧,١	٦٤,٨	٥٠,٤	التحصيل الكلي الشامل

يظهر الجدول أعلاه أن نحو ثلثي التلاميذ حققوا الحد المقبول من الكفايات

التعليمية لكنّ هناك تفاوتاً بارزاً في مستويات تحصيل المواد.

فلقد تحقّق أفضل مستوى في اللغات العربية ٧١,٤%، ثم الفرنسية

٦٥,٤%، تليهما مادتا العلوم ٦٤,٤% والرياضيات ٦٠,٦%.

أما بالنسبة للمهارات الحياتية، فنحو نصف التلاميذ لم يحققوا المستوى المطلوب

٥٢,٩% والمستوى في اللغة الإنكليزية لم يحققه إلا نحو ثلث التلاميذ فقط ٣٦,٦%.

• مستويات التحصيل تبعاً لنوع المؤسسة وقطاعها وموقعها :

ظهر أن مستويات التحصيل تتباين وفقاً لنوع المدرسة وقطاعها التعليمي وموقعها الجغرافي والسكاني وجنس التلاميذ.

- سجلت مستويات التحصيل الأكثر تنديماً في محافظات البقاع ٥٧,٥% والشمال ٥٧,٩% والجنوب ٥٨,٦% وبين تلاميذ الريف ٦٣% مقابل ٦٨% لتلاميذ المدن (باستثناء مادة العلوم) و٦٣,٨% للذكور مقابل ٦٩,١% للإناث (باستثناء الرياضيات).

وبالنسبة إلى مختلف قطاعات التعليم حصل تلاميذ القطاع الخاص غير المجاني على أفضل مستوى بين القطاعات، إذ تمكن أكثر من ٧٧% من تحقيق مستوى التحصيل الكلي.

وتلاه القطاع الخاص المجاني بنسبة ٦٧,٨% بينما لم يتمكن إلا ٥٠,٤% من تلاميذ القطاع الرسمي من ذلك.

جدول رقم ٤ -

مستويات التحصيل التعليمي الشامل في جميع المواد لتلاميذ السنة الرابعة الابتدائية في لبنان للعام ١٩٩٤-١٩٩٥

دون درجة الإتقان %٥٥ >	الوسيط	الانحراف المعياري	الوسط	دون الـ %٥٠	المجموع %	عال جداً من ٨٠ إلى ١٠٠ %	عال من ٦٠ إلى ما دون %٨٠	وسط من ٤٠ إلى ما دون %٦٠	ممكن أقل من %٤٠	المستوى التعليمي / الأداة للتدريس
%٣٤,٣ - %٥٥ >	٦٠,٤	١٢,٩	٥٩,٧	٢٢,١	١٠٠	٤,٣	٤٧,١	٤١,٣	٧,٣	مستوى التحصيل التعليمي الشامل في جميع مواد التدريس
%٢٨,٦ - %٥٥ >	٦٢	١٧,٨	٥٩,٧	٢٨,٦	١٠٠	١٢,١	٤٢,١	٣١,٨	١٤	لغة عربية
%٣٤,٦ - %٦٠ >	٧٥	٢٣,٢	٦٧,٤	٢٤,٩	١٠٠	٤٢,٥	٢٢,٩	١٧,١	١٧,٥	لغة فرنسية
%٦٣,٤ - %٥٥ >	٣٦	٢٤	٤٠,٤	٦٣,٤	١٠٠	٧,٩	١٧,٣	٢٢,٤	٥٢,٤	لغة إنكليزية
%٤٠,١ - %٥٥ >	٦٤	٢٦,٣	٦٠,٣	٣٥	١٠٠	٣٣,٤	٢١,٥	١٨,٥	٢٦,٦	لغة أجنبية
%٣٩,٤ - %٥٥ >	٥٣	١٧,٣	٥٢,٨	٣٩,٤	١٠٠	٦,٤	٢٤,٩	٤٨,٤	٢٠,٣	رياضيات
%٣٥,٦ - %٥٥ >	٥٧	١٧,١	٥٦	٣٥,٦	١٠٠	٩,٧	٣٣,١	٣٧,٤	١٩,٨	علوم
%٤٧,١ - %٧٠ >	٧٢	١٣,٥	٦٩,٨	٧,٢	١٠٠	٢٦,١	٥٧,٣	١٦,٦	٣,٥	مهارات حياتية

جدول رقم ٥

مستويات تحصيل تلاميذ السنة الرابعة الابتدائية في لبنان وفقاً للحد المقبول من الكفايات التعليمية الأساسية
في المواد وموضوعاتها ومهاراتها المعرفية (معتبر عنها بنسب مئوية < درجة الإتقان) للعام ١٩٩٤-١٩٩٥

مستوى التحصيل الكلي الشامل %		مستوى التحصيل الكلي وفقاً للمواد %		مستوى التحصيل الكلي وفقاً للموضوعات %		مستوى التحصيل الكلي وفقاً للمهارات الحياتية %		
% ٦٥,٧								
مهارات حياتية % ٥٢,٩	معرفة	٥٧,٣	٥٠,٥	٥٣,٤	٥٠,٥	٥٧,٣	٥٠,٥	
	فهم	١٤,٥	١٩,٦	١٨,٣	١٩,٦	١٤,٥	١٩,٦	
	تطبيق	٨٨	٦٦,٥	٨٨	٦٦,٥	٨٨	٦٦,٥	
	علوم % ٦٤,٤	البيولوجيا	١٠٧	١٠٠,٤	١٠٧	١٠٠,٤	١٠٧	١٠٠,٤
		الرياضيات	١٠٥	٧٠,٨	١٠٥	٧٠,٨	١٠٥	٧٠,٨
		العلوم الطبيعية	١٠٧	١٠٠,٤	١٠٧	١٠٠,٤	١٠٧	١٠٠,٤
		العلوم الاجتماعية	١٠٧	١٠٠,٤	١٠٧	١٠٠,٤	١٠٧	١٠٠,٤
	رياضيات % ٦٠,٦	التحليل	١٥,٦	١٨,١	١٥,٦	١٨,١	١٥,٦	١٨,١
		التفاضل والتكامل	١٠٨	١٠٠,٤	١٠٨	١٠٠,٤	١٠٨	١٠٠,٤
		الجبر	١٠٨	١٠٠,٤	١٠٨	١٠٠,٤	١٠٨	١٠٠,٤
		الهندسة	١٠٨	١٠٠,٤	١٠٨	١٠٠,٤	١٠٨	١٠٠,٤
	لغة انكليزية % ٣٦,٦	التعبير	٥٠,٨	٣٠,١	٥٠,٨	٣٠,١	٥٠,٨	٣٠,١
الكتابة		٥٠,٨	٣٢,٨	٥٠,٨	٣٢,٨	٥٠,٨	٣٢,٨	
الاستماع		٥٠,٨	٥٥,٩	٥٠,٨	٥٥,٩	٥٠,٨	٥٥,٩	
القراءة		٥٠,٨	٥٥,٩	٥٠,٨	٥٥,٩	٥٠,٨	٥٥,٩	
لغة فرنسية % ٦٥,٤	التعبير	٨٠,٥	٦٢,٣	٨٠,٥	٦٢,٣	٨٠,٥	٦٢,٣	
	الكتابة	٨٠,٥	٦٢,٣	٨٠,٥	٦٢,٣	٨٠,٥	٦٢,٣	
	الاستماع	٨٠,٥	٦٢,٣	٨٠,٥	٦٢,٣	٨٠,٥	٦٢,٣	
	القراءة	٨٠,٥	٦٢,٣	٨٠,٥	٦٢,٣	٨٠,٥	٦٢,٣	
لغة عربية % ٧١,٤	التعبير	٥٠,٨	٦٢,٣	٥٠,٨	٦٢,٣	٥٠,٨	٦٢,٣	
	الكتابة	٥٠,٨	٦٢,٣	٥٠,٨	٦٢,٣	٥٠,٨	٦٢,٣	
	الاستماع	٥٠,٨	٦٢,٣	٥٠,٨	٦٢,٣	٥٠,٨	٦٢,٣	
	القراءة	٥٠,٨	٦٢,٣	٥٠,٨	٦٢,٣	٥٠,٨	٦٢,٣	

مستوى التحصيل التعليمي الشامل لتلاميذ السنة الرابعة الابتدائية وفقاً للمتغيرات الأساسية للعام ١٩٩٤-١٩٩٥

دون درجة الإجتياز > ٥٥ %	المستوى ما دون ٥٠ %	الوسيط	الاحتراف المعياري	الوسط	معتبر	مربع كاي	المجموع %	عال جداً من ١٠٠ إلى ٨٠ %	عال من ٦٠ إلى ٨٠ %	وسط من ٤٠ إلى ٦٠ %	متدن أقل من ٤٠ %	عدد التلاميذ	المتغيرات	
													المستوى	نوع المدرسة
٤٩,٦	٣٣,٣	٥٤,٩	١٢	٥٤,٩	معتبر	٥٨٢,٣	١٠٠	١,٨	٥٤,٣١	٥٦,٢	١٠,٥	٢٤١١	رسمية	
٣٥,٢	٢٢,١	٥٩,٦	١٢,٩	٥٩,٦			١٠٠	٢,٦	٤٨,٩	٤٠,٦	٧,٩	١٣٢٣	خاصة مجانية	
٢٢,٩	١٤,١	٦٣,٢	١٢,٣	٦٣,٢			١٠٠	٦,٨	٥٧,٧	٣٠,٨	٤,٧	٣٣٢٥	خاصة غير مجانية	
٢٣,٩	١٤,٣	٦٢,٨	١٢	٦٢,٨	معتبر	٢٨٤,٩	١٠٠	٥,٦	٥٥,٩	٣٤,٤	٤	١٠١٧	بيروت	
٢٧,٢	١٨,٥	٦٢,١	١٣,٣	٦٢,١			١٠٠	٦,٥	٥٥,١	٣١,٦	٦,٩	٢٠١٨	جبل لبنان	
٤٢,١	٢٧,١	٥٧,١	١٢,٣	٥٧,١			١٠٠	٢,٥	٤٠,٣	٤٨,١	٩,١	١٥٣٣	الشمال	
٤٢,٥	٢٨	٥٧,٥	١٢,٧	٥٧,٥			١٠٠	٣,٣	٣٩,٨	٤٧,٧	٩,٢	١٣٨٨	البقاع	
٤١,٤	٢٦	٥٧,٤	١٢,٦	٥٧,٢			١٠٠	٣	٣٨,٤	٥٠,٨	٧,٩	٧٧٧	الجنوب	
٢٢,١	١٢,٣	٦٢,٣	١٠,٦	٦٢,٣			١٠٠	٢,٨	٥٤,٣	٤٠,٨	٢,١	٣٢٦	النبطية	
٣٦,٣	٢٣,٦	٥٩,٦	١٢,٨	٥٩,١	معتبر	١٧٧,٧	١٠٠	٣,٩	٤٥,٢	٤٣,٤	٧,٦	٣٢٤٥	نكر	
٣٠,٩	١٩,٢	٦١,٦	١٢,٦	٦٠,٨			١٠٠	٥	٥٠	٣٨,٩	٦,١	٣٦١١	أنثى	
٣٧	٢٣,٧	٥٩,٤	١٢,٧	٥٩,١	معتبر	٢٥,٧	١٠٠	٣,٩	٤٤,٧	٤٤,٢	٧,٢	٣٤٥٣	ريف	
٣١,٨	٢٠,٧	٦١,٤	١٣	٦٠,٣			١٠٠	٤,٧	٤٩,٤	٣٨,٥	٧,٤	٣٦٠٦	مدن	
٤٠,٢	٢٦,٥	٥٧,٨	١٢,٥	٥٧,٥	معتبر	٤٠١,٥	١٠٠	٢,٩	٤٠,٧	٤٧,٤	٩,١	٣٣٣٣	صغير	
٣٣,٢	٢٠,٨	٦١	١٢,٦	٦٠,١			١٠٠	٣,٩	٤٩,٥	٤٠,٣	٦,٣	٣٠٢٨	وسط	
١١	٧	٦٨,٦	١١,٦	٦٨,٦			١٠٠	١٣	٦٧,٢	١٦,٨	٢	٦٩٨	كبير	

- قياس التحصيل التعليمي للسنة الرابعة المتوسطة لسنة ١٩٩٥-١٩٩٦ :

شملت العينة ١٣٢ مدرسة (أي ١٠% من مدارس مرحلة التعليم المتوسط) و ١٣٢ مديراً و ٧٩٢ معلماً و ٤٤٠٠ تلميذ وأهاليهم من تلاميذ السنة الرابعة المتوسطة.

• مستويات التحصيل التعليمي الشاملة في المواد كافة :

حقق ٥٥,٦% من التلاميذ الحد المقبول من الكفايات التعليمية أي أن مستويات تحصيلهم ساوت أو فاقت درجة الإتقان المحددة بـ ٦٠%, و ١٦% من التلاميذ لم يتمكنوا من بلوغ المعدل المقبول للنجاح أي ٥٠%.

• قياس المستويات بحسب قطاع التعليم :

برزت تفاوت كبير في مستويات تحصيل المواد في قطاعي التعليم على السواء، وقد ظهر هذا التفاوت بشكل أساسي في اللغتين الفرنسية والإنكليزية وفي مادة الرياضيات، ولكن في قطاع التعليم الرسمي أكثر بكثير مما هو عليه في قطاع التعليم الخاص غير المجاني، فالنتائج التي حققها تلاميذ القطاع الرسمي جاءت متدنية، لأن مستوى التحصيل الشامل لم يحققه إلا ٢٨% من التلاميذ. وإذا ما استثنينا مادة اللغة العربية التي حقق فيها مستوى الإنجاز ٨٦% والمهارات الحياتية ٦١% من التلاميذ، وجدنا أن التقصير واقع في كل المواد الأخرى والصعوبات في موضوعات المواد تكمن في الإملاء والقواعد والتعبير في اللغات الأجنبية، والهندسة في الرياضيات، وفي الفيزياء، وفي مادة العلوم، وفي المهارات التقنية والتفكير العقلاني والتعاون في المهارات الحياتية. أما على صعيد المهارات المعرفية، فالصعوبات ظهرت في مهارات التطبيق والتحليل والتركيب في المواد كافة.

بالنسبة إلى الموضوعات الفرعية والمهارات المعرفية للمواد برزت الصعوبات ذاتها في قطاعات التعليم الثلاثة وفي كل المجالات : في مهارتي التطبيق والتحليل لكل المواد وفي موضوعات القواعد والإملاء في اللغات وفي حل المسائل في الرياضيات والبيئة والصحة والتغذية وفي العلوم والمهارات الحياتية.

جدول رقم ٧
مستويات تحصيل تلاميذ السنة الرابعة المتوسطة في لبنان وفقاً
للحد المقبول من الكفايات التعليمية الأساسية في المواد وموضوعاتها ومهاراتها المعرفية
معيّر عنها بنسب مئوية < درجة الاتقان

٢٧,٨٠%

مستوى التحصيل الكلي الشامل < ١٠			مستوى التحصيل الكلي وفقاً للمواد الكلمة، وفقاً للمواد		
مهارات حياتية < ٧٠	١٠,٩	المهارات التقنية	٢١,٩	٧٢,٧	٤٤,٨
		التفكير العقلاي	٣٧,٨		
		تحمل المسؤولية	٥٥		
٤٩,٤	٦٨,١	الحقوق والواجبات	٥٥,٩	التواصل	٨٩,٥
		التعاون	٤٥,١	التعاون	٤٥,١
		معرفة وفهم	٨٩,٥	التعاون	٤٥,١
علوم < ٥٠	٧٢,٧	فيزياء	٤٢,٨	تحليل	٤٢,٩
		كيمياء	٦٤,٨	تطبيق	٥٨,٧
		البيئة	٦١,٨	فهم	٤٤,٥
		الصحة والتغذية	٦٦,٨		
علوم الاحياء	٥٨,٧	معرفة	٧٧,٨		
رياضيات < ٦٠	٤٤,٨	الجبر	٥٦,١	تحليل وتركيب	١٦,٣
		الهندسة	٣١,٣	تطبيق	٣٧,٨
		العمليات الحسابية	٤٨,٨	معرفة وفهم	٥١,٧
لغة اجنبية < ٥٧,٥	١٠,٩	تعبير	٤٨,٧	تحليل وتركيب	٤٧,٤
		الاستخدام الوظيفي للغة	٥٠,٥	تطبيق	٤٨,٣
		قواعد	٤٨,٣	معرفة وفهم	٥٢,١
		قراءة ومفردات	٤٤,٩		
		قواعد	٤٨,٣	تحليل وتركيب	٣٧
قراءة ومفردات	٤٤,٩	تطبيق	٢٣,٢		
لغة عربية < ٦٠	٨٩,٧	املاء وقواعد	٣٢,٢	فهم	٤٤,١
		قراءة ومفردات	٥٩,٤	معرفة	٨٣,٤
		بلاغة وعروض	٧٣,٢	تحليل وتركيب	٥٥,٧
		ادب وثقافة وتعبير	٨٤,٨		
قواعد	٦٧,٤	تطبيق	٧٦,٤		
املاء	٨٣,١	فهم	٩١,٣		
قراءة ومفردات	٩٣,٦	معرفة	٨٨,٩		
مستوى التحصيل الكلي الشامل < ١٠		مستوى التحصيل الكلي وفقاً للموضوعات		مستوى التحصيل الكلي للشهات المعرفية	

جدول رقم - ٨ -

نسبة التلاميذ في السنة الرابعة المتوسطة الذين حققوا مستوى التحصيل
الشامل بحسب المواد الدراسية وقطاع التعليم للعام ١٩٩٥-١٩٩٦

كل القطاعات	خاص غير مجاني %	رسمي %	القطاع مادة التدريس
٩٠	٩١,٦٤	٨٦,٣	لغة عربية
٤٢	٥٦,٥	١١,٥	لغة فرنسية
٤٩,٧	٦٠,١١	١٦,٥٤	لغة إنكليزية
٤٤,٨	٥٨,٣	٢١,٦٥	رياضيات
٧٢,٧	٧٣,٨	٥٣,٦٢	علوم
٦٠,٩	٦٠,٧٢	٦١,٢٢	مهارات حياتية
٥٥,٦	٧١,٨	٢٧,٨	التحصيل الكلي الشامل

جدول رقم - ٩ -

مستويات التحصيل وتباينها تبعاً لموقع المدرسة الجغرافي والسكني
وجنس التلاميذ في السنة الرابعة المتوسطة للعام ١٩٩٥-١٩٩٦

نسبة التلاميذ الذين حققوا درجة الإلتقان	المتغيرات	
%٧٦	بيروت	المحافظات
%٤٩,٧	جبل لبنان	
%٥٨,٥	الشمال	
%٣٩	البقاع	
%٦٨,٦	الجنوب	
%٣٤,٥	النبطية	
%٥١,٥	ذكور	الجنس
%٥٨,٤	إناث	
%٥١,٣	ريف	الموقع السكني
%٥٨,٦	مدن	

على صعيد المحافظات يظهر التّفاوت جلياً بينها في مستوى التحصيل. فأعلى مستوى تحقق في بيروت ٧٦% وأدناه في محافظتي النبطية ٣٤,٥% والبقاع ٣٩%. كما أن التّفاوت واضح أيضاً بين الريف ٥١,٣% والمدينة ٥٨,٦% وبين الذكور والإناث لصالح الإناث.

كما أظهرت هاتان الدراستان تبايناً في الظروف الاجتماعية والتربوية التي تجري فيها العملية التعليمية لجهة عدم توفر أبنية مدرسية ملائمة ونقص في التجهيزات وفي الإعداد لقسم من أفراد الهيئتين الإدارية والتعليمية.

أما القطاع الخاص فيستأثر بحوالي ثلثي المنتسبين إلى التعليم الأساسي (٦١,٤%) والباقي في القطاع الرسمي وفقاً لإحصاءات ١٩٩٨-١٩٩٩.

وهذا يعني أن الأسر في لبنان تتحمل قدراً كبيراً في الإنفاق على هذا التعليم إذ يتوزع إنفاقهم بنسبة ١٠% على تلامذة التعليم الرسمي و٤,٥% على التعليم الخاص المجاني وبنسبة ٨٥,٥% على التعليم الخاص غير المجاني وفقاً لدراستي "أكلاف التعليم"^(١). والجدير بالذكر، أن هذه الأسر تتحمل حوالي ٦٧,٢% من إجمالي الإنفاق على التعليم وفقاً لمعطيات العام ١٩٩٨.

١-٢-١-٣- في مرحلة التعليم الثانوي :

وفقاً للمعطيات الواردة في التوجهات الاستراتيجية^(٢) الأنفة الذكر، بلغ معدل الالتحاق الإجمالي في التعليم الثانوي في لبنان ٦٠% عام ١٩٩٩ ومعدل الالتحاق الخام ٨٢% بحسب منشورات اليونسكو، وهذا يعكس تطوراً في معدلات الالتحاق بهذا النوع من التعليم مع نسبة أعلى لصالح الإناث وفوارق بين المناطق. وتراوحت معدلات النجاح في امتحانات الشهادة الثانوية العامة عام ١٩٩٧ من ٥١% في فرع العلوم الاختبارية، إلى ٥٧% في فرع الرياضيات، و٦٥% في فرع الفلسفة، كذلك فإن نسب النجاح هذه ليست موحدة بين جميع المناطق وقطاعات التعليم، وهذا ما أكدته أيضاً دراسة التحصيل التعليمي للصف الثاني الثانوي الذي أظهرت نتائجه الأمور التالية :

(١) المركز التربوي للبحوث والإنماء، أكلاف التعليم وإنفاق الأهل على التلامذة في المدارس الخاصة غير المجانية ١٩٩٢-١٩٩٣، بيروت: مطبعة المركز التربوي، ١٩٩٥.

المركز التربوي للبحوث والإنماء، أكلاف التعليم وإنفاق الأهل على التلاميذ في مدارس التعليم العام لسنة ١٩٩٤-١٩٩٥، بيروت: مطبعة المركز التربوي، ١٩٩٧.

(٢) وزارة التربية والتعليم العالي، التوجهات الاستراتيجية للتربية والتعليم في لبنان للعام ٢٠١٥، بيروت: مطبعة المركز التربوي، ٢٠٠٠.

- مستويات التحصيل وفقاً للمتغيرات الأساسية : إن أهداف التعلم لا تتحقق بشكل

جيد لكل تلاميذ السنة الثانية الثانوية في لبنان.

وقد دلت نتائج التحصيل أن أقلية منهم ٢٢,٧% تمكنوا من تحقيق الإتقان على مستوى

التحصيل الكلي الشامل ولم يبلغ المستويات العليا إلا ندره منهم ٠,٢%.

في حين أن معدل النجاح المحدد بـ ٥٠% والمعتمد حالياً في التقييم في الامتحانات

الرسمية تمكن من تجاوزه ٧٤,٨% منهم. وتجدر الإشارة إلى أن ما يقارب ٦٠% من التلاميذ

تجمعوا في المستوى من (٤٠ إلى ٦٠%) من الاختبار،

كذلك بالنسبة لكل من المواد التعليمية فإن الإتقان فيها لم تبلغه إلا نسبة ضئيلة من

التلاميذ:

في اللغة العربية وآدابها	٢٣,٣%
في اللغة الإنكليزية وآدابها	٤٤,٣%
في العلوم	٤,٦%
في المهارات الحياتية	٢٧,٢%

وتميزت مادتا الرياضيات واللغة الفرنسية وآدابها بتحقيق الإتقان بنسبة ٦١,٢% في

الأولى و ٦٩,٧% في الثانية وهي أفضل نتائج المواد التعليمية.

وقد أمكن تسجيل تباين وفروقات كبيرة بين فرعي التعليم في التحصيل الكلي الشامل كما

في جميع المواد بحيث تدنت مستويات تحصيل تلاميذ الفرع الأدبي ولم يحقق الإتقان فيه إلا

٥,٦% من التلاميذ مقابل ٣١,٢% في الفرع العلمي.

- إن مستويات التحصيل تتباين وفقاً لنوع المدارس وموقعها الجغرافي والسكاني

وجنس التلميذ والفرع التعليمي.

أثبتت النتائج وجود فروقات حادة في التحصيل التعليمي تعود إلى المتغيرات

الأساسية التالية :

• نوع المدرسة :

عكس متغير قطاع التعليم تبايناً كبيراً بين المدارس الرسمية والخاصة، فقد تفوق

القطاع الخاص بتحقيق الإتقان بنسب أعلى منها في الرسمي وذلك على مستوى التحصيل الكلي

الشامل كما على مستوى كل من المواد التعليمية.

المستوى	قطاع التعليم	الخاص	الرسمي
في التحصيل الشامل		%٣٢,٧	%١٣,٣
في اللغة العربية وآدابها		%٢٧,٤	%١٩,٤
في اللغة الفرنسية وآدابها		%٨٤,١	%٥٧,١
في اللغة الإنكليزية وآدابها		%٦٠,٨	%٢٦,٧
في الرياضيات		%٥٦,٢	%٤٩,٤
في العلوم		%٩,١	%٠,٣

أما في اختبار المهارات الحياتية وهي ليست تعليمية فلم يؤثر عليها هذا المتغير بشكل معبر.

• الموقع الجغرافي :

ظهرت فروقات حادة بين نتائج التلاميذ في المحافظات الست على مستوى التحصيل الشامل، فقد تمكن التلاميذ من تحقيق الإتقان في التحصيل الشامل بنسب متفاوتة :
 %١١,٣ في بيروت، %٣٥ في جبل لبنان، %١٤,٨ في الشمال، %١٢,٧ في البقاع،
 %١٠,٩ في الجنوب و %٢٨,٩ في النبطية.

كذلك تباينت مستويات التحصيل في كل من المواد التعليمية وفقاً للمحافظات فكانت نسب تحقيق الإتقان كما يلي :

في اللغة العربية وآدابها : البقاع %١٠,٦، الشمال %١٢,٧، بيروت %١٦,٩،
 والجنوب %١٧,٦.

في اللغة الإنكليزية وآدابها : الجنوب %١٩,٣ وجبل لبنان %٣٣,٥.

في اللغة الفرنسية وآدابها: البقاع %٣١,٤، والنبطية %٤٤,٩.

في الرياضيات : البقاع %٣٨,٩، وبيروت %٣٩,٤.

في العلوم : تدنت النتائج في جميع المحافظات وتراوحت نسب الإتقان بين %٠,٤ في الجنوب و %١٥,٧ في النبطية.

في المهارات الحياتية تراوحت النتائج بين %٢٢,٨ في الشمال، و %٣٨,٤ في النبطية.

• الموقع السكني :

تدنت نتائج التحصيل الشامل في مدارس الريف إذ حقق الإتيقان ٢٠,٥% من التلاميذ مقابل ٢٣,٧% في المدن، وقد جاءت أبرز الصعوبات في الريف : مادة اللغة العربية وآدابها ومادة اللغة الفرنسية وآدابها والرياضيات والعلوم، ما عدا اللغة الإنكليزية فقد كانت نتائجها أفضل من تلاميذ المدن.

• جنس التلميذ :

تقاربت نتائج التحصيل بين الإناث والذكور إلا أننا نلاحظ فروقات لصالح الذكور في مواد اللغة العربية والرياضيات ولصالح الإناث في اللغتين الأجنبية وآدابهما.

• الفرع التعليمي :

تأثرت نتائج التحصيل ومستوياته وفقاً لهذا المتغير أكثر من باقي المتغيرات، فقد برزت فروقات حادة في نسب الإتيقان بين الفرعين العلمي والأدبي في التحصيل الشامل كما في معظم المواد، وقد تدنت مستويات التحصيل في الفرع الأدبي بشكل لافت للنظر وجاءت كالتالي :

المستوى	الفرع	العلمي	الأدبي
في التحصيل الشامل		٣١,٢%	٥,٩%
في اللغة العربية وآدابها		٣٠,١%	٩,٦%
في الرياضيات		٦٣%	٣١,٨%
في العلوم		٦,٨%	صفر %
في المهارات الحياتية		٢٩,٦%	٢٢,٣%

وقد تقاربت النتائج بين الفرعين في اللغتين الأجنبية وآدابهما.

• لغة التعليم :

عكس هذا المتغير فروقات أقل حدة من المتغيرات الأخرى في تحقيق الإتيقان على مستوى التحصيل الشامل كما في المواد التعليمية. وقد جاءت نتائج التحصيل الشامل لصالح مدارس اللغة الفرنسية في مادتي الرياضيات واللغة الأجنبية ولصالح مدارس اللغة الإنكليزية في مادة العلوم.

وقد تقارباً إلى حد كبير في المهارات الحياتية كما في باقي المتغيرات.

- تباينت مستويات أداء التلاميذ في المواد وموضوعاتها الفرعية ومهاراتها المعرفية.

كما أكدت هذه الدراسة أن الظروف الاجتماعية والتربوية التي تجري فيها العملية التعليمية ليست ملائمة من نواحٍ كثيرة، فهناك نقص في التجهيزات المادية والتربوية وفي الإعداد التربوي والدراسي لقسم من العناصر البشرية العاملة في هذه المرحلة التعليمية.

ونود الإشارة هنا إلى أن القطاع الرسمي والقطاع الخاص يتقاسمان أعداد الطلاب في هذا النوع من التعليم بنسب متقاربة (٤٧,٦% في القطاع الرسمي مقابل ٥٢,٤% في القطاع الخاص) وذلك وفقاً لإحصاءات عام ١٩٩٨-١٩٩٩. لكن هذا الواقع تطراً عليه تبدلات كبيرة بسبب التحاق عدد كبير من التلاميذ بالمدارس الرسمية خلال العامين الأخيرين.

يقابل تلك المعطيات جهود بذلت في السنوات الأخيرة من خلال خطة النهوض التربوي وما نتج عنها من هيكلية تعليمية ومناهج جديدة وعمليات إعادة تأهيل لأفراد الهيئة التعليمية وإعداد لمعلمين جدد وتأمين أبنية وتجهيزات بصورة تدريجية، وفاقاً لأدلة وتشريعات حددت المواصفات الفنية للتجهيزات العائدة للمواد التعليمية الجديدة كما حددت المعايير والمقاييس العائدة للأبنية المدرسية المتلائمة مع متطلبات هذه الهيكلية ومناهجها الجديدة، ويمكن أن نوجز إنجازات الوزارة من خلال المركز التربوي وغيره من المديریات العامة في هذا المجال بالنقاط التالية :

- القيام بإحصاء تربوي شامل موحد ضمن نظام لإدارة المعلومات يمكننا من معرفة موضوعية لواقع مدارسنا من جميع النواحي.

- إحصاء كامل للعقارات التي تمتلكها وزارة التربية والشباب والرياضة على كافة الأراضي اللبنانية (٦٦٠ عقاراً كرقم أولي).

- إصدار المرسوم رقم ١٦٢٠ تاريخ ١١/٨/١٩٩٩ وتعديله بالمرسوم رقم ٣٨٠١ تاريخ ٢٠٠٠/٩/٦ الذي يحدد معايير ومقاييس أبنية المدارس الرسمية في التعليم العام ما قبل الجامعي، وقد وضع هذا المرسوم معايير ومقاييس للأبنية المدرسية تتلاءم ومتطلبات الهيكلية التعليمية والمناهج الجديدة لجهة عدد الصفوف والمساحات الخارجية المخصصة للألعاب والاستراحة الرياضية والتجول ومواقف السيارات والمساحات الخضراء والمساحات الداخلية المخصصة للتعليم والإدارة والخدمات المشتركة لكل مرحلة وللمدرسة ككل (غرفة ترميز، مسكن للحارس، صالة متعددة الاستعمال...).

- اعتماد التقنيات العلمية المتبعة في وضع الخريطة المدرسية لتوزيع الأبنية بحيث لا تترك هذه الأمور للصدف، بل تتم بناء على معايير تراعي الأولويات التالية :

* أعداد المدارس والتلاميذ في جميع القطاعات التعليمية (الرسمية، الخاصة المجانية، الخاصة غير المجانية).

* توزيع تلاميذ القطاع الرسمي على المراحل التعليمية وعلى الشعب.

* قياس التفاوت بين عدد الشعب الحالي وعدد الشعب المقرر تبعاً للمعايير المحددة (٢٤ تلميذاً في مرحلة الروضة، ٣٦ تلميذاً في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة، ٣٠ تلميذاً في المرحلة الثانوية).

* احتساب التطور المستقبلي لأعداد التلاميذ في كل المراحل التعليمية، وذلك في السنوات المقبلة.

* الحاجة المرتقبة للشعب وفقاً للأعداد المستقبلية للتلاميذ.

* التفاوت بين العدد الحالي للشعب (تبعاً للمعايير المحددة) والحاجات المرتقبة في المستقبل.

* عدد المدارس ذات الدوامين في الدائرة.

* مراعاة مكان سكن التلاميذ وموقع المدرسة.

* ملكية البناء المدرسي.

* الربط، في كل دائرة، بين أعداد التلاميذ في القطاع التعليمي الخاص وأعداد التلاميذ في القطاع التعليمي الرسمي.

- إصدار دليل للتجهيزات المدرسية يحدّد مواصفات المواد والأدوات التعليمية.

- العمل على تشييد ٣٣ بناءً مدرسياً من القروض الخارجية كآلاتي :

* ٩ مدارس مجهزة من البنك الأوروبي للتنمية.

* ٢٤ مدرسة للمناطق الأكثر حاجة من البنك الدولي.

- تخصيص ١٨ مليون دولار لشراء تجهيزات ومفروشات للمدارس الرسمية.

- إجراء مناقصة لشراء ١٢٠٠ جهاز كومبيوتر لتجهيز ١٠٠ مدرسة رسمية في لبنان

كمرحلة أولى تمول من صناديق المدارس.

- ربط ٢٤ ثانوية في لبنان بشبكة الانترنت العالمية.

- العمل على تعزيز أو إنشاء البنى الإدارية والفنية اللازمة لجهة الوحدات المتخصصة

بالمكنة وبالخرطة والأبنية المدرسية وتجهيزاتها، مع التركيز على مكنة أجهزة وزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة.

يضاف إلى ذلك ما تمّ تحقيقه عبر المركز التربوي للبحوث والإنماء من نظام تقييم جديد وترفع ميسر لتلاميذ الحلقة الأولى من التعليم الأساسي، مع نظام دعم مدرسي للتلاميذ الذين هم بحاجة إلى ذلك، مع القيام بسلسلة من الأبحاث والدراسات تتناول الصعوبات التعليمية للتلاميذ، والعمل مع اليونسكو واليونسيف على تطوير نظام التعليم باتجاه تأمين فرص تعليمية للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

أما بالنسبة للقطاع الخاص والمجتمع الأهلي فإن الكثير من الهيئات تساهم في عملية تحقيق إلزامية التعليم وتحسين نوعيته عبر مساهمة البلديات في ترميم أبنية مدرسية وإنشائها، وعبر نظام إعارة للكتب المدرسية بأسعار مخفضة بالتعاون مع المركز التربوي للبحوث والإنماء ومنظمة اليونسيف وغيرها من الإجراءات التي مازال الوقت مبكراً للحكم على مدى التغييرات التي أحدثتها باتجاه تأمين نظام تعليم فعال ولجميع أطفالنا وناشئتنا.

١-٢-٢ - في مجال التعليم المهني والتقني :

شهدت السنوات الأخيرة توسعاً ملحوظاً في التعليم المهني والتقني، وقد تمثل هذا التوسع في النقاط التالية :

- ازدياد عدد تلاميذ هذا التعليم بنسبة ٧٩% ما بين العامين ١٩٩١ و ١٩٩٨ حيث ارتفع هذا العدد في جميع المراحل التعليمية والتأهيلية من ٤١٠٩٧ إلى ٧٣٥٢٤ تلميذاً.
- بلوغ نسبة التلاميذ الملتحقين بالتعليم المهني والتقني من مجموع تلاميذ المرحلتين المتوسطة والثانوية ٠٣،٠١٨% عام ١٩٩٨-١٩٩٩ مقابل ١٤،٢% عام ١٩٩١-١٩٩٢.
- ازدياد عدد مؤسسات التعليم المهني والتقني من ٣٥٤ إلى ٣٦٥ مؤسسة رسمية وخاصة بين العامين ١٩٩١ و ١٩٩٨.
- بلوغ نسبة المنتسبين إلى التعليم المهني والتقني حوالي ٢٧% عام ١٩٩٨ من مجموع تلاميذ المرحلة الثانوية فقط.
- إن هذا التوسع في التعليم المهني لم يقابله تغير كبير خلال السنوات الماضية لجهة معدلات الانتساب بالنسبة للجنس، إذ كان معدل انتساب الذكور عام ١٩٩١ ٥٣،٥% فأصبح ٥٤،٧% عام ١٩٩٨ كما يبينه الجدول رقم ١٠ والذي يبين أيضاً ازدياد حصة القطاع الرسمي من هذا التعليم.

جدول رقم - ١٠ -

توزيع تلاميذ وطلاب التعليم المهني والتقني وفقاً
لقطاع التعليم وجنس التلميذ وذلك في العامين

١٩٩١-١٩٩٢ و ١٩٩٨-١٩٩٩

١٩٩٨ - ١٩٩٩		١٩٩١ - ١٩٩٢		العام الدراسي المتغير
%	العدد	%	العدد	
٢٣,٩	١٧٥٦٩	١٨,١	٧٤٥١	رسمي
٧٦,١	٥٥٩٥٥	٨١,٩	٣٣٦٤٦	خاص
١٠٠	٧٣٥٢٤	١٠٠	٤١٠٩٧	المجموع
٥٤,٧	٤٠٢١٨	٥٣,٥	٢٢٠١٣	ذكور
٤٥,٣	٣٣٣٠٦	٤٦,٥	١٩٠٨٤	إناث
١٠٠	٧٣٥٢٤	١٠٠	٤١٠٩٧	المجموع

- إن توزيع تلاميذ التعليم المهني والتقني بالنسبة للشهادات لم يعرف تغييراً كبيراً خلال السنوات الأخيرة إذ ما زال طلاب البكالوريا الفنية يشكلون حوالي ثلثي هذا النوع من التعليم كما هو مبين في الجدول التالي :

جدول رقم - ١١ -

توزيع تلاميذ وطالبات التعليم المهني والتقني وفقاً

للسهادات والجنس في العامين الدراسي

١٩٩٥-١٩٩٦ و ١٩٩٨-١٩٩٩

المجموع العام	الإفادات		المجموع		إجازة فنية		امتياز فني		بكالوريا فنية		التكميلية المهنية		الكفاءة أو التأهيلية المهنية		المتغير العام الدراسي	
																إناث
٢٢٢٠٢	٢٥٨٦٢	٧٩٠٢	٥٣٢٣	١٤٣٠٠	٢٠٥٣٩	٢٣٢	٤٢٣	٣١٧٤	٤٠٣٥	١٠٠٧٢	١٣٥٦٧	٧٣٠	١٦٦٥	٩٢	٨٥٩	١٩٩٦-١٩٩٥
٤٨٠٦٤	١٣٢٢٥	٣٤٨٣٩	٦٥٥	٧١٩٩	٢٣٦٣٩	٢٣٩٥	٩٥١	المجموع								
٤٦,٢	٥٣,٨	٥٩,٨	٤٠,٢	١٤,١	٨٥,٩	١,٨	٢٠,٦	٦٧,٨	٦,٨	٢,٧	النسبة					
٣٣٣٠٦	٤٠٢١٨	١٣٤٢١	١٠٧٤١	١٩٨٨٥	٢٩٩٧٧	١٦٢	٦٣٣	٤٣٣٤	٦٤٥٤	١٣٨٥٥	١٨٦٨٠	١٤٤٧	٢٩١٦	٨٧	١٣٩٥	١٩٩٨-١٩٩٧
٧٣٥٢٤	٢٣٦٦٢	٤٩٨٦٢	٧٩٤	١٠٧٨٨	٣٢٥٣٥	٤٣٦٣	١٣٨٢	المجموع								
٤٥,٣	٥٤,٧	٥٦,٧	٤٣,٣	٤٩,٩	٥٠,١	١,٦٠	٢١,٦٣	٦٥,٢٥	٨,٧٥	٢,٧٧	النسبة					

- إن توزع متخرجي التعليم المهني والتقني في القطاع الرسمي يظهر نسباً عالية من الرسوب حوالي ٥٠% تقريباً على مستوى الإجازة التعليمية الفنية والإجازة الفنية وعلى مستوى الامتياز الفني والبيكالوريا الفنية كما هو مبين في الجدول التالي :

جدول رقم -١٢-

توزع المتخرجين للسنة الدراسية ١٩٩٧-١٩٩٨ العادية والاستثنائية،
في الشهادات الرسمية المهنية والتقنية

النسبة المئوية للنجاح	المتخرجون	الراسبون	الغائبون	المرشحون	المعلومات العامة الشهادات الرسمية
%٩٣,١٨	٥٣٩	١٥	٢٢	٥٧٦	الكفاءة المهنية C. A. P.
%٧٨,٨٦	١٣٥٨	٢٩٣	٧١	١٧٢٢	التكميلية المهنية B. P.
%٥٦,٧٩	٤٦٦٥	٣٢٤٨	٣٤٥	٨٢٥٨	البيكالوريا الفنية B. T.
%٥٢,٠٨	١٢١٣	٩٣٤	١٨٢	٢٣٢٩	الامتياز الفني T. S.
%٦٠,٦٩	١٠٥	٥٨	١٠	١٧٣	الإجازة التعليمية الفنية L. E. T
%٥١,٤٣	٣٦	٣١	٣	٧٠	الإجازة الفنية L. T.
%٦٠,٣	٧٩١٦	٤٥٧٩	٦٣٣	١٣١٢٨	المجموع

إن مراجعة الأرقام الإحصائية والتقارير تظهر أنه ما زال مطلوباً بذل الكثير من الجهود للوصول إلى تحقيق مزيد من المساواة في التعليم وملاءمته وجودته، لأن معطيات تلك التقارير أظهرت الأمور التالية :

- اجماع المسؤولين في القطاعات الصناعية على أن الكفايات التي يتزود بها متخرجو التعليم المهني والتقني هي غير ملائمة لمتطلبات الصناعة اللبنانية. كذلك فإن المناهج يغلب عليها الطابع النظري مع تخصيص وقت قليل للتدريب العملي، فضلاً عن أن الآلات المستخدمة في التدريب هي قديمة.

- إن المتخرجين في هذا النوع من التعليم لم يكتسبوا كفايات لها علاقة مباشرة ببعض القطاعات الصناعية الأساسية كالطباعة والبلاستيك والنسيج والصناعات الغذائية. وهذا ما أكده أيضاً ممثلو القطاعات الفندقية والمعلوماتية والهندسة المدنية والخدمات.

- إن العناصر البشرية والمادية لتأمين تعليم مهني وتقني جيد ليست دائماً متوافرة بالقدر المطلوب.

- إن التوسع في التعليم المهني والتقني لم يؤد إلى ردم الهوة بين الجنسين إذ مازالت النسبة الإجمالية للذكور المنتسبين إلى هذا التعليم أعلى من نسبة الإناث ٥٤,٧% مقابل ٤٥,٣%.

- إن نسبة التلاميذ الذين يكتفون بالحصول على إيفادات في التعليم الخاص المهني هي في ازدياد (من ٢٧,٤% عام ١٩٩٥ إلى ٣٢,١% عام ١٩٩٨) وهذه الإفادات تطول الإناث أكثر من الذكور.

- إن نسب الرسوب في الشهادات الرسمية في التعليم المهني والتقني ما تزال عالية إذ تطول حوالي ٥٠% من المرشحين إلى شهادات البكالوريا الفنية والامتياز الفني والإجازة (أنظر جدول رقم ١٢).

- إن قسماً كبيراً من مؤسسات التعليم المهني مازالت مركزة في محافظة بيروت وضواحيها إذ تستقطب هذه المدارس حوالي ٦٢% من تلاميذ هذا التعليم في لبنان وفقاً لإحصاءات ١٩٩٦.

- إن معدلات الانتساب إلى التعليم المهني والتقني مقارنة بالمنتسبين إلى التعليم العام مازالت دون المستوى المطلوب تحقيقه (٤٠%).

أمام هذا الواقع باشرت وزارة التربية والتعليم العالي القيام بإجراءات لسد الثغرات المطلوبة، تمثلت تلك الإجراءات بإنجاز الهيكلية الجديدة للتعليم المهني والتقني في لبنان وإقرارها في مجلس الوزراء، إضافة إلى تطوير مناهج التعليم المهني والتقني بالتعاون مع الجانب الألماني، إعادة إطلاق البروتوكول الفرنسي العالق منذ ١٩٩٦ وقيمته ١٨ مليون فرنك فرنسي لإنشاء وتجهيز ثلاثة مختبرات نموذجية، تفعيل دور المجلس الأعلى للتعليم المهني والتقني، إقرار قرض البنك الدولي البالغ قيمته ٦٣ مليون دولار لدعم قطاع التعليم المهني والتقني، إقرار إنشاء ٤٢ مدرسة أو معهداً أو مركز تدريب مهني في مختلف المناطق اللبنانية وإقرار ثلاثة قروض للمساهمة في تمويلها. هذا بالإضافة إلى إعادة تنظيم المعهد الفني التربوي والحصول على هبة بقيمة عشرة ملايين دولار لتشييد مجمع مهني في الدامور، توقيع اتفاقية تعاون مع كل من الصناعات الغذائية ونقابة الطباعة لإنشاء مهنتين نموذجيتين بإدارة الصناعيين مع اشتراك التعليم المهني والتقني الرسمي بدعم تقني من الاتحاد الأوروبي، استحداث شهادة الهندسة الفنية للمرة الأولى وأخيراً إصدار قرار بتشجيع إنشاء المجالس الاستشارية في مدارس ومعاهد التعليم المهني والتقني الرسمية.

يضاف إلى ذلك استعداد أصحاب المؤسسات الصناعية لفتح مؤسساتهم لأغراض التدريب وربط التعليم بالعمل، وهذا تدبير يندرج في إطار النظام المزدوج (Dual system). ينتظر من كل هذه الأعمال والإجراءات أن تؤدي إلى وضع التعليم المهني والتقني على مسار التحديث والفاعلية والإنتاجية وصولاً إلى حل المشكلات المزمنة وإلى تعليم نوعي جيد يحقق التوازن في اختيار الاختصاصات كما يحقق الملاءمة مع احتياجات السوق الفعلية ومؤسسات الإنتاج.

١-٢-٣ - في مجال التعليم العالي^(١)

عرف التعليم العالي في لبنان خلال العقد الأخير من هذا القرن توسعاً تمثل ما بين العامين ١٩٩١-١٩٩٢ و١٩٩٨-١٩٩٩ في الأمور التالية :

- ازدياد عدد طلاب التعليم العالي لكل مئة ألف من السكان من ٣٠٥٣ إلى ٣٢٨٣.
- ازدياد عدد مؤسسات التعليم العالي من ١٨ مؤسسة ومعهداً في مطلع هذا العقد إلى ٢٤ مؤسسة عام ١٩٩٩، وتمثل هذا التوسع في فتح كليات تطبيقية جديدة.
- ازدياد أعداد الطلاب من ٨٥٤٩٥ إلى ١٠١٤٤٠ أي بنسبة ١٩%.
- ارتفاع نسبة الطلاب المنتسبين إلى الجامعة اللبنانية من ٤٤,٦% إلى ٥٨,٨٨%، أي أن حصة القطاع الرسمي ازدادت بالنسبة للقطاع الخاص.
- ارتفاع نسبة الإناث المنتسبات إلى التعليم العالي من ٤٧,٨% إلى ٥١,٦٤%.

(١) الأرقام الواردة مأخوذة من النشرات الإحصائية الصادرة عن المركز التربوي للبحوث والإنماء.

إن النقاط الواردة أعلاه تلخص الجهود التي بذلت في مجال تعزيز التعليم العالي والتي تختصر بافتتاح المزيد من الكليات والمعاهد الجامعية مع تعديلات في المناهج التعليمية والاختصاصات التي تختلف فيما بينها باختلاف المؤسسة الجامعية. وهذا واقع ينتظر القيام بتقييم شامل لواقع التعليم العالي ومدى ارتباطه بسوق العمل واحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وعليه يمكن تلخيص واقع التعليم العالي من زاوية المساواة والجودة والملاءمة ومساهمة المجتمع بالنقاط التالية :

- لا يمكن القول بأن جميع مؤسسات التعليم العالي في لبنان تتمتع بعناصر الجودة نفسها، فالأمر يختلف بين جامعة وجامعة وكلية وكلية في الجامعة الواحدة تبعاً لطريقة انتساب الطلاب (مباراة دخول أو انتساب مفتوح)، وتبعاً للعناصر البشرية والمادية المتوفرة.
- إن البيئة التعليمية بما تتضمنه من أبنية وتجهيزات لا تتمتع دائماً بعناصر الجودة، فبعض مؤسسات التعليم العالي أو فروعها تقوم في أبنية عادية مشتتة أحياناً، والمكتبات والحواسيب ليست متوفرة دائماً وفق المعايير المطلوبة.
- إن مناهج التعليم بدورها مشتتة ولا تربطها مرجعية واحدة أو نصوص تفرض معايير تقييم معينة، فالكثير من الجامعات لها كمرجعية : جامعة أو مجموعة من الجامعات في الخارج، وشهرة بعض الجامعات لا تقوم فقط على كفاءة المتخرجين منها بل أيضاً على عنصر إتقان اللغة الأجنبية.
- إن مستويات الهيئات التعليمية متفاوتة، ونسبة كبيرة من تلك الهيئات هي متعاقدة، أي إنها لا تتمتع بعنصر الاستقرار الضروري للقيام بالتعليم والأبحاث.
- إن البحث العلمي في التعليم العالي في لبنان مازال دون المستوى المرتجى به ويعاني من ندرة الميزانيات وقلة الكفاءات وعدم وجود تنسيق كافٍ بين المؤسسات التي تعنى بذلك من جهة وبين احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة ثانية.
- رغم تخطي معدلات انتساب الإناث إلى التعليم العالي معدلات انتساب الذكور، فإنه لا يمكننا الحديث عن مساواة في الفرص التعليمية في هذا المجال لأن هذا الانتساب يختلف تبعاً لنوع الجامعة وتبعاً لنوع الاختصاصات. فحظوظ الإناث تبلغ أقصاها في الجامعات : الروح القدس (٦٠,٣%) فالقديس يوسف، فاللبنانية، فالبلمند (٤٩%)، فيما يشكل ما بين ٤٤% و٤٦,٥% في الجامعتين الأعلى في أقطابهما : الأميركية في بيروت واللبنانية الأميركية. كما ترتفع نسبتهن في اختصاصات اللغات والآداب، والعلوم الاجتماعية والتربية والفنون والعلوم الصحية والإعلام والتوثيق حيث تتخطى نسب الإناث الـ ٧٠% من مجموع المسجلين. أما

حظوظ الذكور فمتجاوز الـ ٧٠% في الهندسة و٦٠% في العلوم البحتة والحقوق والـ ٥٠% في إدارة الأعمال والطب والزراعة (١٩٩٤-١٩٩٥). كما أن التفاوت بين الجنسين يظهر عند المقارنة بين الطلاب والأساتذة. فالإناث على صعيد الطلاب يشكلن النصف، وعلى صعيد الهيئة التعليمية فهن يشكلن الربع فقط، وفي داخل هذه الهيئة تقل النسبة كلما اتجهنا نحو الكليات التطبيقية، أو نحو الشهادات العليا، أو نحو الرتب الأعلى، ولا سيما رتبة أستاذ.

- إن التوزيع الحالي للجامعات ولمعاهد التعليم العالي في لبنان يفتقر إلى عنصر التوازن بين المناطق ولا يتم وفقاً لاعتبارات احتياجاتنا التنموية ومعاييرها.

- إن مخرجات التعليم العالي لا تتناسب إلى حد بعيد مع احتياجات سوق العمل، فهناك فائض من الأطباء والمهندسين وحملة شهادة المحاماة العاطلين عن العمل، وهذه المشكلة تطرح بصورة حادة ضرورة إيجاد نظام توجيه دراسي ومهني توفيراً للجهد وصوناً للطاقات وترشيحاً للإنفاق.

- ضعف مشاركة الفعاليات الاجتماعية والاقتصادية في هيكليّة الجامعات والمعاهد العليا.

- تحمل الأهالي أعباء كبيرة للإنفاق على أبنائهم في معظم الجامعات الخاصة، إذ أن تكاليف تعليم الطالب في بعض الاختصاصات في تلك الجامعات تبلغ أضعاف تعليمه خارج لبنان.

إن الواقع المشار إليه أعلاه يتطلب بذل الكثير من الجهود من أجل تطويره وتحسينه، ولعل ما نص عليه اتفاق الطائف عام ١٩٨٩ لجهة "إصلاح أوضاع الجامعة اللبنانية وتقديم الدعم لها وبخاصة في كلياتها التطبيقية"، والاتفاق الذي وقع مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ٢٠٠٠ وغيره من الاتفاقات قد تشكل الخطوة الأولى في الطريق الصحيح.

١-٣- الدروس المستخلصة من الإصلاحات التربوية: مكانم القوة ومكانم الضعف.

يصعب علينا في المرحلة الحالية استخلاص العبر من الجهود التي بذلت والتي تبذل في إعادة بناء قطاعنا التربوي، ذلك لان المشاريع الملحوظة والتي يجري تنفيذها لم تتخط لتاريخه المدد الزمنية المخصصة لها وذلك في كثير من الأحيان. من هنا، قد يكون من المبكر إصدار حكم نهائي في هذا الموضوع، ومع ذلك لا بد من الإشارة إلى مواطن القوة ومواطن الضعف لان التقييم عملية دائمة ومستمرة.

- مكانم القوة وأبرزها ما يلي:

- إقرار غايات وأهداف للتربية ولمناهج التعليم موحدة وموحدة لجميع اللبنانيين وللمرة الأولى في تاريخ لبنان الحديث.
- إقرار هيكلية للتعليم تتمتع بالمرونة وتطمح إلى التكامل إذ تربط مختلف فروع التعليم ومستوياته بعضها ببعض، كما تلحظ مساراً للتعليم النظامي وآخر للتعليم غير النظامي.
- إقرار إلزامية التعليم حتى عمر ١٢ سنة كمرحلة أولى وحتى عمر ١٥ سنة كمرحلة ثانية.
- تحديث مناهج التعليم وتضمينها قيماً ومعارف ومهارات ومواقف متعلقة بالبيئة والصحة والمساواة بين الجنسين وعبر إدخال التكنولوجيا والكمبيوتر، وعبر ربط بعض المدارس بشبكة الانترنت العالمية.
- جعل المتعلم محور العملية التعليمية لجهة التشديد على استعمال الطرائق الناشطة وخصوصاً العمل الفريقي.
- إقرار نظام للتقييم يرتكز على تنمية قدرات المتعلم وكفاياته، مع إنتاج الأدلة التربوية ودفاتر التقييم الملائمة.
- إدخال مفاهيم التربية الحديثة في النصوص التشريعية الخاصة بالتعليم.
- اعتماد مناهج تعليم مفصلة لجهة الغايات والأهداف والمحتوى في جميع المواد، يضاف إلى ذلك جعل كتب التاريخ والتربية الوطنية والتنشئة المدنية إلزامية لجميع المدارس الرسمية والخاصة.
- القيام ببحوث ودراسات تتناول مختلف عناصر نظام التعليم وخاصة دراسات التحصيل التعليمي.
- تدريب عدد كبير من الكوادر اللبنانية في مجالات التقييم وتأليف الكتب الخ...
- إيجاد آلية للتنسيق والتعاون بين مختلف المؤسسات الرسمية والخاصة المعنية بالعملية التربوية.

- إرساء قاعدة للتعاون مع بعض المنظمات العربية والدولية، مع الاستفادة من خبرات دولية عديدة عبر مشاريع دعم إعادة بناء القطاع التربوي، وتوقيع عدد من القروض مع بعض البنوك والمؤسسات المالية العربية والدولية (كالبنك الدولي والبنك الإسلامي...).
- المباشرة بإنشاء نظام لإدارة المعلومات التربوية بصورة شاملة.
- العمل على زيادة فعالية نظام التعليم عبر التخفيف من الرسوب والتسرب، وعبر تحسين الظروف البشرية والمادية للعملية التربوية.
- زيادة فاعلية نظام التعليم عبر رفع معدلات الانتساب الدراسي وعبر زيادة اللحمة بين أبناء الوطن الواحد وعبر الموازنة بين مخرجات نظام التعليم وحاجات سوق العمل، من خلال زيادة معدلات الانتساب إلى التعليم المهني وتنويع اختصاصاته وفروعه وكذلك فروع التعليم العام ومن خلال زيادة معدلات الانتساب إلى التعليم العالي.
- العمل على ترشيد الإنفاق حيث أمكن ذلك كدمج المدارس التي يقل أعداد تلاميذها عن خمسين تلميذاً مع مدارس أخرى مجاورة.
- العمل على خفض معدلات الأمية في لبنان
- إقرار معايير جديدة للأبنية ومواصفات فنية متطورة للتجهيزات المدرسية.
- وضع معايير موضوعية لاختيار مديري المدارس.
- العمل على استيعاب الأعداد الوافدة من التلاميذ إلى المدارس الرسمية.
- تفعيل نظام التعليم بمساره غير النظامي لجهة التدريب المهني.
- العمل على فتح مدارس مهنية جديدة في لبنان.
- القيام بدراسات وأبحاث تتناول الصعوبات التعليمية للتلاميذ والإدارة التربوية ونظام الإرشاد والتوجيه في لبنان الخ...
- العمل على تأهيل أفراد الهيئة التعليمية وإقرار خطة تمتد خمس سنوات لأعداد ٦٢٠٠ معلم في دور المعلمين.
- العمل على تشييد ٣٣ بناء مدرسياً من القروض الخارجية، إضافة إلى تأمين تجهيزات للمدارس الرسمية من مختبرات وكمبيوترات وتجهيزات لمواد الفنون والتكنولوجيا والتربية البدنية بحيث تستكمل تلك التجهيزات خلال السنوات المقبلة.
- إقرار مرسوم يسمح للقطاع الخاص ببناء مدارس حيث تدعو الحاجة على أن تستأجرها الدولة لمدة زمنية محددة بعدها تصبح تلك الأبنية ملكاً لوزارة التربية.

- مكامن الضعف وأبرزها الآتي:

- عدم وضع خطة إجرائية مواكبة لخطة النهوض التربوي تأخذ بالاعتبار احتياجات المدارس، عند تطبيق المناهج الجديدة، من معلمين لبعض المواد المستحدثة وأبنية مدرسية وتجهيزات ووسائل تربوية.
- نقص نوعي في أعداد المعلمين وفائض عددي في بعض المجالات.
- المعالجة غير المتوازنة لمختلف المجالات والمحاور التي تضمنتها خطة النهوض التربوي، فالتقدم الذي أنجز على مستوى المناهج لم يواكبه مثلاً تقدم في مجال الخدمات التربوية من إرشاد نفسي وتوجيه دراسي ومهني.
- الازدواجية في عمل بعض أجهزة الإدارة التربوية كنتيجة طبيعية لعدم وضع هيكلية إدارية جديدة لوزارة التربية والتعليم العالي .
- قصر المدة الزمنية المخصصة لتنفيذ خطة النهوض التربوي.
- التدريب غير الكافي، كفافاً وزمناً للمعلمين وبالتخصيص لمعلمي المواد الجديدة والمتجددة.
- عدم مأسسة الوحدات والبنى الإدارية التي استوجبتها خطة النهوض التربوي ووضع المناهج الجديدة، فوحدة الخريطة المدرسية ما زالت تنتظر التشريعات اللازمة، وجهاز الإرشاد والتوجيه ما زال في وضع غير قانوني نظراً لكونه يطرح نفسه بشكل يتداخل فيه مع دور التفتيش التربوي، وحدة التقييم في المركز التربوي للبحوث والإنماء ما زالت بحاجة إلى تعزيز.
- عدم ملائمة ملء الشواغر في كثير من الإدارات في وزارة التربية مع الكفايات المطلوبة، واستطراداً فإن الكوادر التي يتم بناؤها ليست دائماً من داخل مؤسسات تلك الوزارات، وعليه فإن الكثير من اللجان والهيئات وخاصة الهيئة المولجة بالتخطيط كانت مؤقتة مما أضعف السياسة الرامية إلى متابعة عملية النهوض التربوي، ذلك نظراً إلى أن التخطيط التربوي تقوم به وحدة داخل المركز التربوي للبحوث والإنماء وقد صار لاحقاً إلى تعزيز هذه الوحدة من خلال البرنامج المشترك مع البنك الدولي.
- التنسيق غير الكافي في عمل الإدارات وعمل بعض المكاتب المخصصة لدعم إعادة بناء القطاع التربوي.
- التطوير غير الكافي للبنى والكوادر الإدارية لتستجيب بفعالية أكبر لمتطلبات النهوض التربوي.

- كثرة الكتب المدرسية المقررة والتي قد تتعكس سلباً على البنية التلميذ الجسدية، وهذه أحد الأسباب التي تدعو لإعادة النظر بعدد الكتب وأساليب تأليفها وإنتاجها وبخاصة في الحلقة الأولى من التعليم الأساسي على الأقل، والتي تجري حالياً معالجتها من خلال تطبيق التربية الشمولية (Global Education) في عدد من المدارس كمرحلة اختيارية.
- بالرغم من الجهود التي بذلت، فإن عدداً كبيراً من الأطفال لا يدخلون صفوف الروضة، والفرق بين معدل الانتساب الخام ومعدل الانتساب الصافي ما زال مرتفعاً في المرحلة الابتدائية، كذلك هناك قسم كبير من التلاميذ لم يتمكنوا من تحقيق الحد الأدنى المقبول من الكفايات التعليمية في مختلف مراحل التعليم، كذلك فإن نسبة عالية من الأبنية المدرسية والتجهيزات ما زالت دون المستوى المطلوب.
- عدم وجود إحصاء سكاني شامل، فجميع المعلومات المتوفرة في هذا المجال هي عن طريق العينة.
- عدم وجود خطة تنمية اجتماعية واقتصادية شاملة ومتراصة، الأمر الذي يجعل من الصعب الموازنة بين مخرجات نظام التعليم وحاجات سوق العمل، وهذا مما يؤدي إلى هدر يتجلى في التباين بين اختيارات التلاميذ والطلاب واحتياجات سوق العمل، إذ أن ٦٥,٤%^(١) من طلاب الصف الثاني الثانوي قد اختاروا المهن الفكرية والعلمية ومهن الملاكات العليا، في حين أن تلك الفئات المهنية تشكل حوالي ٢٠% من حاجات سوق العمل، و٩% اختاروا مهن الخدمات والتجارة علماً بأن تلك المهن تشكل حوالي ٥٩,٥% من حاجات سوق العمل.
- تأخر نتائج الجهود التي تبذل لتجميع أبنية الجامعة اللبنانية وتحديثها.
- رغم المباشرة بالعمل على تفعيل المسار غير النظامي في التعليم المهني، فإن ذلك المسار ما زال بحاجة إلى الكثير من التطوير والتعميم.
- تأخر القيمين على التعليم العالي في إعادة النظر بمناهجه في ضوء تطور المناهج في المراحل التعليمية التي تسبقه.

نكتفي بما تقدم مع الإشارة إلى أننا ما زلنا بحاجة إلى بذل المزيد من الجهود من أجل تطوير مفاهيم التربية الحديثة في أذهان الكثيرين من العاملين أو المعنيين بالتربية والتعليم في لبنان.

(١) حسان جمعة، فوزي أيوب، وآخرون، التوجيه الدراسي والمهني لطلاب المرحلة الثانوية في لبنان، المركز التربوي للبحوث والإنماء، بيروت ١٩٩٩.

١-٤- المشكلات والتحديات التي تواجهها التربية في مطلع القرن الحادي والعشرين :

لسنا بحاجة إلى بذل الكثير من الجهد لتحديد المشكلات والتحديات التي تواجهها التربية في لبنان في مطلع القرن الحادي والعشرين، إذ أن الكتيب الخاص " بالتوجهات الاستراتيجية للتربية والتعليم في لبنان للعام ٢٠١٥ " الذي أصدرته وزارة التربية والتعليم العالي، بتاريخ ١٢ /١٠/ ٢٠٠٠ عبر لجنة "تحديد معالم استراتيجية التربية والتعليم ومتابعة تطبيق خطة النهوض التربوي " والتي كانت برئاسة معالي الوزير، قد لخص تلك المشكلات والتحديات كآآي :

- التحدي الأول : تأمين الفرص الدراسية لجميع اللبنانيين والقضاء على جيوب

الحرمان، إذ أن هناك نقصاً نسبياً في الفرص الدراسية وبشكل خاص في ما يتعلق بتعليم الأطفال في مرحلة الروضة، واليافعين الذين تسربوا من المدرسة في سن مبكرة، والشباب للالتحاق بالتعليم الثانوي والجامعي، والكبار لمحو أميتهم، إذ رغم التوسع الذي حصل في الفرص الدراسية خلال العقود الثلاثة الأخيرة فما زال حوالي ٣٠% من الأطفال من عمر ٣ إلى ٥ سنوات خارج الروضات، وبلغ معدل الالتحاق الإجمالي في التعليم الثانوي ٦٠% عام ١٩٩٩، وما زال ١٣,٦% من الراشدين أميين.

يضاف إلى ذلك جيوباً للحرمان في بعض المناطق اللبنانية (ضواحي بيروت، بعض المناطق في الشمال والبقاع والجنوب) ولدى بعض الفئات الاجتماعية الدنيا. ناهيك عن ذلك الحاجة إلى تأمين فرص تعليمية لذوي الاحتياجات الخاصة في لبنان.

وخالصة القول إن تلك التوجهات الاستراتيجية ترى أن التحدي في هذا المجال هو زيادة الرصيد التعليمي للسكان ورفعته إلى مستويات تضاهي الدول المتقدمة.

التحدي الثاني : تأمين جودة التعليم عبر تأمين الظروف البشرية والمادية

الملائمة لجميع الطلاب في لبنان، بحيث لا يبقى هناك تباين في نوعية التعليم سواء كان لجهة القطاع التعليمي (رسمي وخاص) أو الموقع الجغرافي (المحافظات) أو الموقع السكني (ريف ومدن)، وسواء كان لجهة المواد التعليمية وموضوعاتها أو لجهة المستويات المعرفية والعقلية. يضاف إلى ذلك مشكلات الجودة التي يطرحها التعليم المهني والتقني لجهة عدم ملاءمة الكفايات التي يتزود بها متخرجو هذا التعليم في أحيان كثيرة لمتطلبات القطاعات الإنتاجية اللبنانية، ولجهة قصور التخصصات المتوافرة عن تلبية احتياجات السوق من اليد العاملة، ناهيك عن النقص في الظروف المادية والبشرية الملائمة لتأمين تعليم مهني وفني متقن.

أما في التعليم العالي، فإن عناصر الجودة لا تتوفر دائماً في مختلف مؤسساته إذ تتفاوت تلك النسب بين جامعة وأخرى، لجهة البيئة التعليمية والمناهج المعتمدة وظروف البحث العلمي والعناصر البشرية العاملة في تلك المؤسسات.

التحدي الثالث : تأمين الاندماج الاجتماعي والوطني، إذ أن قدراً كبيراً من التفكك في المجتمع اللبناني وخصوصاً خلال فترة الأحداث التي عرفها لبنان (١٩٧٥-١٩٩٠) يتحمل قسطاً منه نظام التعليم في لبنان، لأن المؤسسات التعليمية هي واحدة من أبرز الجهات المسؤولة عن التنشئة الوطنية، وعن تنمية مهارات الحوار وقبول الآخر واعتبار التنوع الثقافي غنى للوطن وأبنائه. وهذا يعني تأمين نظام تعليمي مرن يوفر دينامية اجتماعية ووطنية عبر مؤسسات تعليمية منفتحة بعضها على بعض وعبر تعليم نوعي جيد.

التحدي الرابع : مساهمة التعليم في تلبية حاجات سوق العمل وفي التطوير القطاعي. إن لبنان يواجه مشكلات جدية في قضية مساهمة نظام التعليم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة في ظل التغييرات التي يشهدها العالم مع العولمة والثورة التكنولوجية. وهذا يطرح رؤية جديدة لمواجهة المنافسة في جميع المجالات، مما يفرض تأمين قوى عاملة تتمتع بكفاءة عالية وبتخصصات تحتاجها السوق ولديها القدرة على المنافسة، إذ أن هناك خللاً كبيراً بين مخرجات نظام التعليم واحتياجات سوق العمل ويظهر ذلك جلياً في آلاف الأطباء والمهندسين والمحامين العاطلين عن العمل إذ أن هناك ٧ آلاف مهندس منتسبين إلى النقابة وعاطلين عن العمل، وهناك ثلاثة أطباء مقابل كل ممرضة، وطبيب لكل ٣٢٥ مواطناً، مقابل طبيب لكل ٤٤٦ مواطناً في الولايات المتحدة الأميركية.

التحدي الخامس : الإنفاق على التعليم وتأمين الموارد المالية اللازمة، في ظل ارتفاع الدين العام في لبنان والذي يصل إلى ٢٣ مليار دولار أي ما يوازي ١٣٥% من الناتج المحلي القائم وفي ظل عجز كبير في الموازنة، وهذا بالطبع سيزيد من تفاقم المشكلات ويزيد من صعوبات الحلول. فالإنفاق الإجمالي على التعليم بلغ ٢٥١١ مليار ليرة لبنانية (أي ما يوازي ١,٦٧٤,٠٠٠,٠٠٠ دولار أميركي) عام ١٩٩٨، أي ما يوازي ١٠,٢% من الناتج المحلي القائم وهذه نسبة عالية إذا ما قيست ببلدان أخرى أكثر تقدماً من لبنان. وتبلغ حصة إنفاق الأهالي من هذا المبلغ حوالي ٦٧,٢%، والمعضلة تكمن في أن زيادة الدولة لإنفاقها على التعليم لا تقابلها خدمات جيدة كما ونوعاً، كذلك تعتبر فاتورة الإنفاق التي تتحملها الأسر في التعليم الخاص غير المجاني مرتفعة أيضاً.

التحدي السادس : وهو يتناول مسألة إدارة النظام التربوي، فمواجهة التحديات السابقة الذكر تحتاج إلى موارد بشرية ومادية كما تحتاج إلى حسن تدبير وحسن تسيير للأمر وتتأول دور الدولة في موضوع التعليم بقطاعيه الخاص والرسمي وكيفية اتخاذ القرارات وهيكلية الإدارة التربوية وأساليب العمل فيها والموارد البشرية والإدارية، وذلك عبر الإشارك الفعلي لكافة القطاعات الرسمية والخاصة في عملية النهوض التربوي بحيث يتم تحقيق العدالة والمساواة في الفرص التعليمية، وبحيث يتم اتخاذ القرارات على قاعدة من المعلومات والدراسات ووفق هيكلية يشارك فيها جميع المعنيين من أدنى سلم الإدارة والسلطة إلى أعلاه.

إن كل ذلك يتطلب إصلاحاً شاملاً في الإدارة التربوية ويرتكز على مبادئ الإصلاح الإداري المعلن عنه في سائر إدارات الدولة، ويتطلب علاقة وطيدة مع الإدارات في القطاعات الأخرى بحيث يكون هناك تنسيق وتعاون على المستويات والمجالات كافة.

* * *

الفصل الثاني

مضامين التربية

المبادئ والفرضيات وآليات التغيير والتعديل

٢-١-١ - مناهج التعليم : تطورها والمبادئ والفرضيات التي ارتكزت

عليها.

٢-١-١-١ - مسار اتخاذ القرار الخاص بوضع مناهج التعليم وتطبيقها وتقييمها.

٢-١-١-٢ - المبادئ العامة والفرضيات الأساسية التي ارتكزت عليها مناهج

التعليم.

٢-١-١-٣ - استراتيجيات التعليم والتعلم (الطرائق وإعداد المعلمين وتأهيلهم).

٢-١-١-٤ - تقييم التلميذ أو الطالب : الأدوات المستخدمة وبرامج الدعم.

٢-٢ - مضامين التربية وآليات التغيير والتعديل :

٢-٢-١ - العوامل المحفزة لإصلاح مناهج التعليم.

٢-٢-٢ - الأجهزة والمؤسسات التي ساهمت في عملية التغيير والتعديل.

٢-٢-٣ - المجالات التي شملها التغيير : المواد المستحدثة، محتوى المواد

التعليمية وموضوعاتها (تعليم عام، تعليم مهني وتعليم عالي، تعليم

نظامي وغير نظامي).

٢-٢-٤ - الاستراتيجيات التي اعتمدت في تقييم إصلاح المناهج (التخطيط

والتطبيق والمتابعة)

٢-٢-٥ - الإيجابيات والسلبيات والحلول التي اعتمدت.

٢- مضامين التربية : المبادئ والفرضيات وآليات التغيير والتعديل

يبحث هذا القسم من التقرير في محتوى التربية والمبادئ التي ارتكزت عليها مع تحديد آليات التغيير والتعديل، خصوصا بالنسبة لمناهج التعليم وتطورها بمختلف مكوناتها، مع تحديد الأجهزة والمؤسسات التي ساهمت في عملية التغيير والتعديل ومسار اتخاذ القرارات والاستراتيجيات التي اتبعت مع تبيان الإيجابيات والسلبيات والحلول المعتمدة. وفي هذا المجال، يجدر بنا أن نشير إلى أن التغييرات خلال السنوات الماضية قد طاولت بشكل أساسي المناهج في مراحل التعليم العام ما قبل الجامعي، وبدرجة أقل مناهج التعليم المهني والتقني، أما التغييرات في مناهج التعليم العالي فما زالت في بدايتها، ويعود اختلاف درجات التغيير هذه إلى أن خطة النهوض التربوي وما انبثق عنها افترضت تغييرا شاملا في نظام التعليم وهيكلته، ومن الطبيعي أن يبدأ هذا التغيير من أدنى درجات السلم التعليمي ليصل تباعا إلى أعلى درجات التعليم العالي، ولغاية تاريخه مضى على الخطة المذكورة أعلاه سبع سنوات وبالتالي لم تكتمل المدة المقدر لها وهي تسع سنوات.

من هنا، فإننا سنحاول في هذا القسم من التقرير معالجة مختلف النقاط الواردة فيه، لكن ضمن المعطيات المتوفرة وضمن ما أمكن بلوغه في مراحل التغيير التي حددتها خطة النهوض التربوي.

٢-١- مناهج التعليم : تطورها والمبادئ والفرضيات التي ارتكزت عليها :

بعد جمود استمر حوالي ربع قرن، كان لا بد من إعادة النظر بمناهج التعليم في لبنان لأن المناهج التي كانت مطبقة يعود تاريخها إلى الأعوام ١٩٦٨ و ١٩٧٠ و ١٩٧١ وذلك في مراحل التعليم العام ما قبل الجامعي، وقد تم ذلك مع إقرار مناهج التعليم العام الجديدة بغاياتها وأهدافها العامة والأهداف الخاصة بكل مادة وبكل مرحلة أو حلقة دراسية مع المحتوى إضافة إلى الأهداف التعليمية، وذلك بموجب المرسوم رقم ١٠٢٢٧ الصادر في ٨ أيار ١٩٩٧ عن مجلس الوزراء وبموجب المرسوم رقم ٣١٧٥ تاريخ ٢٢/٦/٢٠٠٠ لمادة التاريخ. أما مناهج التعليم المهني والتقني فتعود إلى الأعوام ١٩٦٧ و ١٩٧٠ مع تعديلات تلت ذلك في العام ١٩٨٣، ولم يحصل تغيير أساسي في مناهج هذا التعليم إلا في بداية العام ١٩٩٧ وقد صدرت هذه التغييرات في العام ١٩٩٩ في مناهج البكالوريا الفنية (B. Baccalauréat Technique) (T. S.) والامتياز الفني (Technicien Supérieur (T. S.)). وينتظر أن تتابع تلك التغييرات مع استكمال وضع الهيكلية الجديدة للتعليم المهني والتقني وذلك في العام ٢٠٠٠.

أما بالنسبة للتعليم العالي، فإن التغييرات التي تطول المناهج تختلف بين مؤسسة وأخرى وتختلف بين كلية وكلية ضمن المؤسسة الواحدة، وترتبط حداثة مناهج بعض الكليات إلى حد بعيد بحداثة إنشائها علما بأن الكليات المنشأة سابقا تقوم بتعديلات على مناهجها من وقت لآخر لكن يصعب لتاريخه الحديث عن تغيير شامل في هذا المجال.

٢-١-١- مسار اتخاذ القرار الخاص بوضع مناهج التعليم وتطبيقها وتقييمها:

بصورة أساسية يمكن القول بأن النصوص الخاصة بوضع المناهج وتطبيقها وتقييمها يعود إلى الأجهزة الرسمية الممثلة بوزارات التربية ومديرياتها ودوائرها، والتي تترجم بمراسيم وقرارات يتخذها المسؤولون المعنيون.

إلا أن ذلك لا يعني أن هذا الأمر يتم بصورة أوتوماتيكية ودورية، فرغم المركزية الشديدة والحصرية في اتخاذ القرارات في هذا المجال، نجد أن مختلف الأفرقاء المعنيين بالتربية، أفرادا كانوا أو مؤسسات، إضافة إلى الظروف الصعبة التي عاشها لبنان خلال الأحداث، قد ساهموا في تهيئة الأجواء لإحداث تغييرات في النظام التربوي في لبنان وبالتالي في مناهج التعليم، وقد تجلّى ذلك في الأمور التالية :

- اتفاق الطائف في العام ١٩٨٩ والذي نص على ضرورة إصلاح التعليم وإعادة النظر في المناهج وتطويرها بما يعزز الانصهار والانتماء الوطنيين...، مع التشديد على ضرورة توفير إلزامية التعليم في المرحلة الابتدائية على الأقل.

وقد جاء هذا الاتفاق نتيجة معاينة مجلس النواب لواقع الحال في لبنان واعتبارهم أن أحد مفاتيح الإصلاح هو إصلاح التعليم والمناهج.

- خطة النهوض التربوي التي أقرت عام ١٩٩٤ وما انبثق عنها من هيكلية تعليمية عام ١٩٩٥ ومناهج جديدة لجميع مراحل التعليم العام ما قبل الجامعي عام ١٩٩٧ ، وقد جاءت تلك الهيكلية والمناهج نتيجة جهد أساسي قام به المركز التربوي للبحوث والإنماء مع إشراك غالبية الفعاليات المعنية في التربية سواء في قطاع التعليم الرسمي أو الخاص وسواء على مستوى التعليم الجامعي وما قبل الجامعي، إذ شارك في هذه العملية أكثر من أربعمئة باحث وأخصائي توزعوا في لجان خاصة بكل مادة، تشرف على تلك اللجان هيئة تخطيط ومتابعة وهيئة استشارية مع منسق عام هو رئيس المركز التربوي يساعده جهاز فني مركزي ومنسقون اقليميون وعموديون ولجنة خاصة بالتقييم والامتحانات ولجنة خاصة بالإعداد والتدريب، بالإضافة إلى الاستفادة من الخبرات

الدولية التي وفرتها بشكل خاص منظمة الأمم المتحدة عبر برنامج الأمم المتحدة للتنمية ومنظمتا اليونسكو واليونسيف، وعبر خبراء من دول عدة وبصورة خاصة فرنسا. وبعد استمراج آراء المؤسسات التربوية والنقابية ومختلف القطاعات المعنية بالتربية بالمناهج الموضوعية تمت إحالتها من قبل المركز التربوي للبحوث والإنماء إلى وزير التربية ومجلس الوزراء حيث تم إصدار المراسيم اللازمة، مع الإفصاح في المجال أمام الوزير لإصدار تعاميم عند الحاجة بخصوص تفاصيل محتوى المناهج والأهداف التعليمية لكل مادة مع الطرائق والأنشطة العائدة لها، وذلك بناء على اقتراحات يضعها مجلس الأخصائيين في المركز التربوي للبحوث والإنماء.

- تطبيق المناهج وقد صدر مع مرسوم تحديد مناهج التعليم العام ما قبل الجامعي وأهدافها عام ١٩٩٧ من خلال ترتيب زمني حدد تطبيق تلك المناهج خلال أربعة أعوام تنتهي في العام الدراسي ٢٠٠٠ - ٢٠٠١، بحيث تطبق مناهج الروضة عام ١٩٩٧ - ١٩٩٨، ومناهج السنوات الأولى والرابعة والسابعة من التعليم الأساسي والأولى الثانوية عام ١٩٩٨ - ١٩٩٩، يلي ذلك عام ١٩٩٩ - ٢٠٠٠ مناهج السنوات الثانية والخامسة والثامنة من التعليم الأساسي والسنة الثانية الثانوية، وفي العام الحالي ٢٠٠٠ - ٢٠٠١ السنوات الثالثة والسادسة والتاسعة من التعليم الأساسي والثالثة الثانوية.

- بالنسبة للتقييم : اعتبر المرسوم ١٠٢٢٧ أن المناهج هي قيد الدراسة المستمرة من قبل المركز التربوي للبحوث والإنماء بحيث تجري إعادة النظر فيها كل أربع سنوات على الأقل، على أن تعدل بنتيجتها المناهج وفقا للأصول المتبعة في تقييم هذه المناهج أساسا. هذا مع العلم بأن هذه المناهج التي صدرت في أيار ١٩٩٧ لم تتضمن نظاما للتقييم، إنما جرى العمل عليه لاحقا، إذ صدر على مرحلتين: الأولى عام ١٩٩٩ لجهة تقييم عمل التلامذة اليومي، والثانية عام ٢٠٠٠ لجهة الامتحانات الرسمية. وسيصدر نظام هذه الامتحانات في مرسوم في حين أن أنماط أسئلة الامتحانات تتم بقرارات تتخذ من قبل الوزير بناء على اقتراحات مقدمة من المركز التربوي للبحوث والإنماء الذي شكل لجنة بهذا الخصوص وقد أنجزت ما طلب منها.

والجدير بالذكر أن خطة النهوض التربوي قد تمت مواكبتها بأبحاث ودراسات أهمها دراسات قياس التحصيل التعليمي التي أظهرت تباينا وفقا للقطاع التعليمي والموقعين الجغرافي والسكاني ووفقا للمواد التعليمية وموضوعاتها ومهاراتها، إضافة إلى تباين في الظروف التي تجري فيها العملية التعليمية، يضاف إلى ذلك دراسات أخرى تناولت النظام التعليمي وكلها ساهمت في عملية توجيه اتخاذ القرارات الخاصة بإعادة بناء القطاع التربوي وتعديل المناهج.

إن الواقع المبين أعلاه والخاص بمسار اتخاذ القرار بخصوص مناهج التعليم ينطبق ليس فقط على التعليم العام ما قبل الجامعي، بل أيضاً على التعليم المهني والتقني والذي تمّ فيه وضع خطة النهوض بالتعليم المهني والتقني. تلا ذلك مناهج شهادة البكالوريا الفنية والامتياز الفني من قبل وزارة التعليم المهني والتقني بصورة أساسية بمختلف أجهزتها، إضافة إلى لجان متعددة شكلت من قبل اختصاصيين وأساتذة وبالتعاون مع مكتب فني للتخطيط. وبعد الانتهاء من إعداد تلك المناهج تمّ إصدارها بمرسوم صادر عن مجلس الوزراء. وفي العام ٢٠٠٠ صدرت الهيكلية الجديدة للتعليم المهني والتقني في إطار الهيكلية الجديدة للتعليم في لبنان بموجب القرار رقم ٣١ بتاريخ ٢٠٠٠/٨/١٦، وقد تمّ التحضير لتلك الهيكلية بواسطة لجنة خبراء وطنيين شكلها وزير التربية لهذا الغرض.

أما في التعليم العالي فإن وضع المناهج في الجامعة اللبنانية أي الجامعة الرسمية فيتمّ بمراسيم تصدر عن مجلس الوزراء بناءً على اقتراح مجلس الكلية ومجلس الجامعة وصولاً إلى الوزير المختص.

أما في الجامعات والمعاهد الخاصة، فيتمّ ذلك في مجالس تلك الجامعات والمعاهد مع رقابة غير مباشرة يمارسها المجلس الأعلى للتعليم العالي من خلال اقتراح منح التراخيص ومعادلة الشهادات.

أما على صعيد تقييم المناهج حسب الأصول المتبعة في اختصاص المناهج فهذا أمر نادر الحصول في مؤسسات التعليم العالي في لبنان، والدليل على ذلك عدم وجود تلك الدراسات التقييمية، باستثناء دراسة* قدمها الدكتور نمر فريحه في أحد المؤتمرات حول الجامعة اللبنانية ونشرت لاحقاً كمدخل إلى تقييم مناهج الجامعة.

مما تقدم، يتضح بصورة جلية أن اتخاذ القرارات بخصوص وضع المناهج وتطبيقها وتنفيذها يتمّ من خلال الأجهزة الرسمية بالتعاون مع هيئات المجتمع ومؤسساته التربوية بنسب متفاوتة ودون أن يتخذ ذلك التعاون أشكالاً مؤسسية لها صفة الديمومة. فهئية التخطيط والهيئة الاستشارية في المركز التربوي للبحوث والإنماء اللتان واكبنا على سبيل المثال وضع مناهج التعليم العام ما قبل الجامعي توقف دورهما مع قرب انتهاء وضع تلك المناهج.

* نمر فريحه، "مدخل إلى تقييم مناهج الجامعة اللبنانية" في مؤتمر دور الجامعة في مجتمع متنوع - حالة لبنان، بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية، ١٩٩٨.

٢-١-٢- المبادئ العامة والفرضيات الأساسية التي ارتكزت عليها مناهج التعليم.

في هذا الإطار، سنخصص جزءاً لكل من التعليم العام ما قبل الجامعي وآخر للتعليم المهني والتقني وثالثاً للتعليم العالي.

٢-١-٢-١- بالنسبة للتعليم العام ما قبل الجامعي :

إن تغيير هذه المناهج قد انطلق من فرضيات أهمها :

- وجود ثغرات في المناهج التي كانت قائمة قبل العام ١٩٩٧ (تاريخ البدء بتطبيق المناهج الجديدة): أظهرت مختلف الدراسات التي جرت سواء داخل المركز التربوي للبحوث والإنماء أو خارجه أن نظام التعليم وبالتالي المناهج يعانيان من ثغرات تجعل من الصعب الحديث عن نظام موحد للتربية والتعليم في لبنان. وقد تجلّى ذلك في :

- تباين وتعدد أنظمة التعليم وأنماطه وفقاً لنوع المدرسة والموقع الجغرافي والسكاني. فحوالي ثلث التلاميذ ينتسبون إلى التعليم الرسمي والباقي هم في التعليم الخاص وكذلك التباين في مستويات التعليم إن من ناحية الأهداف أو المواد وموضوعاتها ومهاراتها المعرفية أو من ناحية الظروف الاجتماعية والتربوية التي تجري فيها العملية التربوية مما يجعل المعدلات العالية للانتساب المدرسي إلى المرحلة الابتدائية نوعاً من المساواة الشكلية.

- اقتصر التعليم في معظم الأحيان على المستويات المعرفية الدنيا التي هي غالباً ما تكون معرفة لفظية تقتصر على مجرد العلم بالشيء فمثلاً أظهرت دراسة قياس التحصيل التعليمي التي قام بها المركز التربوي بالتعاون مع منظمتي اليونسيف واليونسكو أن ٨٦,٤% من التلاميذ قد حققوا الإتقان في مجال المعرفة مقابل ١٥,٦% فقط في مجال التحليل وذلك في الصف الرابع الابتدائي^(١).

- غياب الأهداف العامة للتربية وانعدام التخطيط في هذا المجال (قبل إقرار خطة النهوض التربوي والهيكلية التعليمية والأهداف العامة للمناهج)، إذ لم تتضمن المراسيم ٩٠٩٩ و ٩١٠٠ تاريخ ١/٨/١٩٦٨ و ٢١٥٠ و ٢١٥١ تاريخ ٦/١١/٧١ المطبقة حالياً أية أهداف أو غايات عامة لمناهج التعليم بل اكتفت بتحديد أهداف خاصة وموجزة لكل مرحلة من مراحل التعليم.

- ضعف الكفاءة الداخلية لنظام التعليم إذ يترك عدد كبير من الأطفال المدارس قبل تأمين الحد الأدنى من الكفايات التعليمية ويظهر ذلك في النسبة العالية من التأخر الدراسي الذي يطول حوالي ثلث التلاميذ في كل من المرحلة الابتدائية و ٤٥% من تلاميذ المرحلة المتوسطة والتسرب الذي يطول في المرحلة المتوسطة ٣١,٧% من تلاميذها.

(١) المركز التربوي للبحوث والإنماء، قياس التحصيل التعليمي في لبنان للسنة الرابعة الابتدائية للعام الدراسي ١٩٩٤-١٩٩٥.

• ضعف الكفاءة الخارجية لنظام التعليم وضمنا المناهج من حيث عدم اسهامه بشكل كاف في إعادة اللحمة بين أبناء الوطن وفي عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

• اعتماد طرائق التدريس التقليدية في التعليم حيث يكون المعلم محور عملية التعلم وليس المتعلم مع استبعاد أسلوب العمل الفرقي والتركيز على العمل الفردي.

• التركيز على أساليب التقييم التقليدية التي تعتمد المراقبة والامتحانات مع غياب نظام للإرشاد والتوجيه.

• ضعف التعليم المهني بالنسبة إلى التعليم العام إذ يشكل تلاميذ التعليم المهني على سبيل المثال في المرحلة المتوسطة ١,٢٥% من تلاميذ المرحلة المتوسطة و ٢٧% من تلاميذ المرحلة الثانوية.

• ضعف التنسيق بين مختلف أفرقاء العملية التربوية على جميع المستويات.

• التباين الحاصل في تسمية الصفوف إذ تعتمد المدارس الخاصة على اختلاف برامجها تسميات مختلفة للصف الواحد، كذلك هناك التباس في التمييز بين المراحل التعليمية مع صعوبة في الانتقال من مسار إلى مسار أو من فرع إلى فرع ضمن الهيكلية المعمول بها حاليا وان تم ذلك الانتقال فهو مبني على قاعدة استثنائية ومزاجية في أغلب الأحيان.

• عدم مواكبة محتوى المناهج السابقة لمتطلبات العصر ويتجلى ذلك في غياب مادتي التكنولوجيا والمعلوماتية وفي ضرورة تحديث محتوى المواد التعليمية.

• غياب التعليم للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

أما المبادئ التي ارتكزت عليها المناهج الجديدة في التعليم العام ما قبل الجامعي فتتجلى في غايات خطة النهوض التربوي وأطرها والأهداف العامة للمناهج كما وردت في هيكلية التعليم الجديدة وفي المناهج. وهنا، نركز على النقاط التالية :

• من ناحية الأهداف والغايات العامة :

- إقرار غايات وأهداف لمناهج التعليم موحدة وموحدة لجميع اللبنانيين وذلك وفقا لما نصت عليه خطة النهوض التربوي والدستور اللبناني واتفاق الطائف وقد جاءت كالاتي: " تتوخى المناهج تنمية شخصية اللبناني كفرد وكعضو صالح ومنتج في مجتمع ديموقراطي حر وكمواطن مدني ملتزم بالقوانين ومؤمن بمبادئ ومرتكزات الوطن، وتستجيب لضرورات مجتمع متقدم ومتكامل يتلاحم فيه أبنائه في مناخ من الحرية والعدالة".

- بناء شخصية الفرد من حيث القدرة على تحقيق الذات وتحمل المسؤولية والالتزام الأخلاقي والتعامل مع الآخرين بروح المواطنة المسؤولة والمشاركة الإنسانية وذلك من خلال الميادين التالية :

- الميدان الذهني المعرفي (معارف ومهارات).
- الميدان العاطفي الوجداني (المواقف والقيم).
- الميدان الحركي (السلوك).

وتتعزيز هذه القدرة في ممارسة النشاطات الثقافية والاجتماعية والفنية والرياضية وتنميتها بما يتناسب مع إمكانيات الفرد ورغباته.

كما تتعزز في دمج التربية المدنية بما فيها الأخلاقية، والبيئية بما فيها السكانية والعمرائية، والصحية بما فيها الأسرية، في المقررات الدراسية التي تتلاءم مع طبيعتها في مختلف مراحل التعليم.

- تكوين المواطن لجهة بناء مجتمع لبناني موحد، متماسك، قادر على ممارسة دوره الحضاري في المجتمع العالمي بشكل عام وفي مجتمعه العربي بشكل خاص.

وتهدف هذه المناهج إلى تكوين المواطن :

- * المعترف بوطنه لبنان وبالانتماء إليه والالتزام بقضاياها.
- * المعترف بهويته وانتمائه العربيين والملتزم بهما.
- * المتمثل تراثه الروحي النابع من الرسائل السماوية والمتمسك بالقيم والأخلاق الإنسانية.
- * المستوعب تاريخه الوطني الجامع، بعيدا عن الفتوية الضيقة وصولا إلى مجتمع موحد ومنفتح إنسانيا.
- * العامل على إعلاء المصلحة العامة والملتزم بالقوانين انسجاما مع ميثاق العيش المشترك.
- * الملتمزم اللغة العربية، لغة وطنية رسمية والقادر على استخدامها باتقان وفعالية في جميع المجالات.
- * المتقن لغة أجنبية واحدة على الأقل تفعيلا للانفتاح على الثقافات العالمية واغنائها والاعتناء بها.
- * العامل على توطيد روح السلام في الذات وفي العلاقات بين الأفراد، وفي العلاقات الاجتماعية الوطنية.
- * الممارس القواعد الصحية المؤدية إلى النمو السوي جسديا ونفسيا وخلقيا.
- * العامل على تنمية رصيده الثقافي والعلمي وتنمية ذوقه الفني وثقل طاقاته الإبداعية وتعزيز حسه الجمالي.
- * القادر، من خلال العملية التربوية، والإرشاد والتوجيه، على الاختيار الحر لمهنة المستقبل والارتقاء بها عن طريق التعلم الذاتي.
- * المدرك أهمية التكنولوجيا والقادر على استخدامها وتطويرها والتفاعل معها بشكل واع ومتقن.

* المحافظ على موارد لبنان وعلى بيئته الطبيعية والعامل على وقايتها وتحسينها وصيانتها باستمرار.

• من ناحية المحتوى :

- صياغة محتوى مفصل بشكل يلي الأهداف الموضوعية والمصوغة بصورة تفصيلية وذلك من خلال :

• وضع ليس فقط مناهج موحدة للتربية الوطنية والتنشئة المدنية والتاريخ بل أيضا وضع كتب واحدة لجميع المدارس في لبنان في هاتين المادتين.

• إدخال مادة التكنولوجيا والنشاطات والمعلوماتية في المناهج الجديدة.

• صياغة محتوى ينمي قدرات المتعلم ومهاراته الفكرية والعلمية فالنصوص في اللغات تواصلية ووظيفية وجمالية، واللغة العربية أداة انتماء، واللغات الأجنبية وسيلة إطلاع على الثقافات العالمية والتفاعل معها، ومفاهيم الرياضيات أداة لتنمية الفكر النقدي والموضوعي، ومفاهيم العلوم هي لتنمية التفكير العلمي وربطه بالحياة اليومية، مع التركيز على ميادين الصحة والبيئة والتكنولوجيا والأخلاقيات، ومناهج الاجتماع والاقتصاد من أجل الإطلاع على مبادئ وأسس الحياة الاقتصادية والاجتماعية والقانونية في بعدها المعرفي والتطبيقي ومن أجل تلبية حاجات سوق العمل عن طريق اختيار التخصص الجامعي الملائم.

• تعلم لغتين أجنبيتين إضافة إلى اللغة العربية، الفرنسية أو الإنكليزية أو الألمانية أو الإيطالية أو الإسبانية أو الأرمنية وغيرها على أن يتم البدء بلغة أجنبية واحدة في المرحلة الابتدائية ثم يضاف إليها لغة أجنبية ثانية في المرحلة المتوسطة.

• التمكن من تحصيل الحد الأدنى المطلوب من معارف وقيم ومهارات في نهاية التعليم الأساسي أي نهاية المرحلة المتوسطة وهي سن الإلزام المقترح للتعليم في لبنان.

• التركيز على المفاهيم الوطنية والصحية والبيئية والأخلاقية والإنسانية في مختلف مواد التعليم.

• تفصيل المناهج أهدافا ومحتوى يضمن بشكل قاطع كتباً مدرسية موحدة لجميع اللبنانيين وإن اختلف المؤلفون.

• من ناحية طرائق التدريس والوسائل التربوية :

اعتماد طرائق تدريس متنوعة وحديثة وبخاصة الطرائق الناشطة كالعمل الفرقي، وبشكل يتلاءم وتحقيق الأهداف المتوخاة ومراحل نمو التلاميذ، مع تنويع أيضا في الوسائل التربوية بالاستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجي في هذا المجال لإنتاج كتب

مدرسية جيدة تطرح مشكلات دراسية للتحليل ولمخاطبة عقل المتعلم على أن تكون موضوعاتها على صلة بالحياة التي يعيشها، وللاستخدام الوسائل السمعية البصرية والتلفزيون التربوي والكمبيوتر بالمقدار المناسب.

• من ناحية التقييم :

- إتباع نظام تقييم مرن ومستمر وشامل مع استخدام أنماط معينة وفقا لتنوع الأهداف التعليمية التي تشير إلى أنماط متنوعة من السلوك، وهذا يعني استخدام أنماط في المجالات الشفوية أو الكتابية أو الادائية أو الثلاثة معا، إضافة إلى مجالات التقييم التي تركز على نشاطات طويلة الأمد (ملف التلميذ، نشاطاته). وفي هذا المجال يتم التركيز على :

- مشاركة مختلف أفرقاء العملية التربوية في عملية التقييم (المعلم، التلميذ، الأهل، المرشد).
- شمولية التقييم لمختلف جوانب التلميذ مع تنمية قدرته على التقييم الذاتي والابتعاد عن التقييم التنافسي.
- استخدام التقييم في مختلف مراحل العملية التعليمية ابتداء بالتقييم المبدئي مرورا بالتقييم التكويني وانتهاء بالتقييم النهائي والخاص باتخاذ القرارات المتعلقة بمستقبل التلميذ.
- اعتماد نظام تقييم يركز على تقييم القدرات والكفايات التي يجب ترميتها عند التلميذ وهذا يعني تحديد القدرات والمهارات المطلوبة في نهاية كل وحدة تعليمية أو سنة أو حلقة أو مرحلة دراسية ثم تعيين المعايير والمؤشرات الخاصة بتقييم كل مهارة من المهارات.
- الانسجام مع أهداف التقييم في مراحل التعليم المختلفة كما وردت في الهيكلية التعليمية الجديدة، ففي مرحلة الروضة وفي الحلقة الأولى من المرحلة الابتدائية يركز التقييم على إعطاء تقدير وصفي شامل عن كل تلميذ مع ترفيع ميسر، وفي الحلقة الثانية يكون الترفيع حسب علامات التلاميذ، وفي المرحلة المتوسطة يركز التقييم على توجيه التلميذ نحو التعليم العام أو التعليم المهني بدءا بنجاحه في الامتحانات الرسمية في نهاية هذه المرحلة، وفي المرحلة الثانوية يساعد التقييم التلميذ على اتخاذ قرارات تتعلق بمستقبله الدراسي والمهني لتوجيهه في نهاية الصف الأول نحو فرع الإنسانيات أو العلوم وفي نهاية الصف الثاني نحو أحد الفروع الأربعة : آداب وإنسانيات، اجتماع واقتصاد، علوم عامة، علوم الحياة.

مع الإشارة إلى أن التقييم ليس فقط ضمن المنهج لتحصيل التلميذ، بل أيضا يتم التركيز على تقييم المنهج بحد ذاته من أجل تطويره وتحسينه وضمن مشاركة مختلف الأفرقاء المعنيين في هذا المجال.

٢-١-٢-٢ - بالنسبة للتعليم المهني والتقني :

- إن تغيير مناهج التعليم المهني والتقني ارتكز على الفرضيات التالية :
- إن التطور الجذري الذي طال هيكلية التعليم والمناهج كان نتيجة حتمية لسبب جوهري بسيط هو أن السلم التعليمي في لبنان والمناهج العائدة له بقيا جامدين، لم يسهما تعديل أو تغيير يذكر منذ أكثر من ربع قرن، وهي فترة زمنية شهدت تطورات مهمة في مختلف أنواع المعارف والعلوم والفنون والتكنولوجيا إلى درجة أنه لم يعد مستغربا أن يكتشف المرء أن تلميذنا في لبنان يستقي من أجهزة التلفزيون والكمبيوتر والانترنت وغيرها من وسائل الإعلام المختلفة، معلومات تظهر ما يتعلمه عبر المناهج الدراسية المعتمدة وكأنه ينتمي إلى عالم الماضي البعيد.
 - الخلل التربوي في مفهوم المناهج وأهدافها وطرائق التعليم وأساليب التقييم والامتحانات الرسمية، وذلك في ضوء المبادئ التربوية الحديثة ومعاييرها.
 - الطلاق المبين بين مضمون المناهج في المدارس وبيئتها الخارجية في المنزل والمجتمع.
 - الرسوب والتأخر المدرسيان وما يستتبع ذلك من تسرب وهدر مالي وبشري.
 - ضعف التواصل بين التعليم العام والتعليم المهني / التقني.
 - فقدان التكامل بين مناهج التعليم ما قبل الجامعي ومجالات التخصص في التعليم العالي.
 - افتقار المناهج إلى الفنون الجميلة والتعرف المهني والتكنولوجيا وعلم الكمبيوتر وعلوم الاجتماع والاقتصاد والإدارة.
 - التركيز على المواد النظرية العامة وتخصيص الأعمال التطبيقية والتكنولوجيا من مشاغل ومصانع بحصص دراسية قليلة (٢٧% في الاختصاصات الصناعية مقابل ٧٣% للمواد النظرية العامة ومواد الاختصاص).
 - تقليدية المناهج التي تركز على نظام السنوات ولا تعتمد نظام الوحدات أو نظام تحقيق المهارات الأدائية.
 - تدني عدد ساعات التعليم الأسبوعية والتي لا تتعدى ٢٤ أسبوعا تعليميا فعليا خلال السنة الدراسية.
 - محتوى المناهج الذي أصبح قديما إذ وضع في الثمانينات وهو بحاجة إلى تطوير دائم ومستمر علما بأن عددا من تلك المناهج لم يعدل منذ أواخر الستينات.

- جمود الاختصاصات وتصنيفاتها التي تتلاءم وحاجات سوق العمل، وهذا يفرض إشراك القطاعات الاقتصادية في إعداد المناهج.
- غياب المسار غير النظامي رسمياً وبالتالي عدم توفر التدريب أو الإعداد الذي يحتاجه العمال أو المتسربون من مدارس التعليم العام.
- غياب التدريب في مسار التعليم النظامي.
- عدم توفر التعليم العالي المهني والتقني بشكل كاف.

أما المبادئ التي ارتكزت عليها المناهج الجديدة في التعليم المهني والتقني فهي مستوحاة من غايات خطة النهوض التربوي والهيكلية الجديدة للتعليم المهني والتقني ومن الاستراتيجية العامة لخطة النهوض بالتعليم المهني والتقني، إذ نصت تلك الاستراتيجية على الأهداف التالية :

- النهوض بالتعليم المهني والتقني وتحسين نوعيته في مختلف حقول التأهيل المهني والفني وعلى المستويات المختلفة.
- تحسين أداء العاملين من القوى العاملة اللبنانية، ورفع نسبة اليد العاملة الماهرة الوطنية من خلال التعليم المهني والتقني النظامي وغير النظامي.
- تحقيق الملاءمة والتكامل بين التعليم المهني والتقني من جهة وحاجات سوق العمل ومتطلبات حركة الإنماء والأعمار في لبنان من جهة ثانية.
- مواكبة التقدم العلمي والتطور التكنولوجي المعاصرين والتفاعل معهما بإيجابية.
- تعزيز الموارد " المادية الذاتية " من خلال برنامج " الإنتاج أثناء التدريب".
- إعادة الاعتبار إلى العمل اليدوي، وتنمية الضمير المهني عند المتدرب وتزويده بالأخلاق والقيم اللبنانية الأصيلة.

- أما الهيكلية الجديدة للتعليم المهني والتقني فحددت اتجاهات ذلك التعليم بما يلي :
- اعتبار التعليم المهني والتقني أحد الخيارات الأساسية للتلميذ لمتابعة مشروع حياته المهنية، وهو بذلك يسير بشكل متواز مع التعليم العام مما يسمح للتلميذ بالتنقل بين هذين النوعين من التعليم ضمن شروط محددة.
 - اختيار كل تلميذ مهنة المستقبل بحرية من خلال برنامج إرشادي توجيهي يبدأ بالتعرف المهني وتعلم التكنولوجيا أثناء الدراسة العامة المشتركة.
 - إدخال مادة التكنولوجيا ضمن التعليم العام للمساهمة في التعرف المهني ولتعزيز قدرات التلميذ على الاختيار الحر لمشروع حياته المهنية.

- فتح سبل الترقى في المهنة المكتسبة عن طريق إفساح المجال أمام الراغبين من العمال والتقنيين للالتحاق ببرامج التعليم المهني والتقني أو ببرامج التدريب المستمر.
- مساهمة المجتمع الأهلي والقطاعات الإنتاجية والإنمائية والمختصة في عملية تطوير التعليم المهني والتقني المستمرة وفي تحديد اتجاهاته ومساراته.
- تطوير المناهج التعليمية وتنويعها بشكل يتناسب مع متطلبات المجتمع وحاجات سوق العمل القائمة والمرتقبة مع الأخذ بالاعتبار التطورات التكنولوجية والعلمية المتسارعة.
- اعتماد نظم وأساليب تدريس حديثة تؤدي إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الجودة في التعليم.
- فتح المجالات للبرامج التعليمية والتدريبية غير النظامية وتوفير كل الوسائل المتطورة لها لتمكينها من استيعاب مختلف الحالات بما فيها التعليم المختص.
- توفير نظام تقييم موثوق يعتمد أسسا ومعايير واضحة ومحددة ومبني على المهارات الأدائية المكتسبة مهما كان مصدرها.
- إعطاء الأعمال التطبيقية دورا هاما والتركيز على المهارات التقنية وفق الشروط والمعايير المعتمدة عالميا.

٢-١-٢-٣ - بالنسبة للتعليم العالي :

- يصعب الحديث عن الفرضيات والمبادئ الكامنة وراء تغيير مناهج التعليم العالي نظرا للتنوع الكبير في أنظمة مؤسسات هذا التعليم وفي الطروحات الأكاديمية التي بشرت بها، ولكن من خلال الواقع والدراسات يمكننا استخلاص الفرضيات التي تكمن وراء الدعوات إلى إعادة النظر في مناهج هذا النوع من التعليم واختصاصاته، وهنا نذكر :
- عدم الملاءمة بشكل كاف بين مخرجات مؤسسات التعليم العالي وحاجات سوق العمل اللبناني والعربي.
- ضعف الصلة بين التعليم العام والتعليم المهني والتقني والتعليم العالي. وقد استدرك المركز التربوي ذلك، فدعا إلى ورشة عمل بعنوان " مواءمة الاختصاصات الجامعية مع المناهج الجديدة للتعليم العام"، شاركت فيها مؤسسات التعليم العالي الخاصة والعامة في لبنان.
- الحاجة إلى تحديث بعض المناهج والمواد لتواكب التقدم العلمي والتطور التكنولوجي.
- اعتماد بعض الجامعات والمعاهد على مناهج ثابتة بحيث لا يستطيع الطالب اختيار بعض المقررات وفي أوقات معينة.
- عدم التناسق في تسمية الاختصاصات بين بعض الجامعات في لبنان.
- عدم وجود مرونة كافية تتيح للطالب الانتقال من مؤسسة تعليمية عالية إلى مؤسسة تعليمية أخرى دون خسارة عمرية معقولة.

أما المبادئ التي يؤمل أن يركز عليها إصلاح التعليم العالي مستقبلاً فتلخصها خطة النهوض التربوي بالآتي :

- تحقيق الملاءمة والتكامل بين التربية والتعليم من جهة، وحاجات المجتمع وسوق العمل اللبناني والعربي من جهة ثانية.

- مواكبة التقدم العلمي والتطور التكنولوجي وتعزيز التفاعل مع الثقافات العالمية.

- الوصول إلى تحقيق التوازن بين التعليم العام الأكاديمي والتعليم المهني والتقني وتوثيق صلتها بالتعليم العالي.

أما "التوجهات الإستراتيجية للتربية والتعليم في لبنان للعام ٢٠١٥"^(١)، فقد نصت على ما يلي:

- تنويع التعليم العالي، وهذا يشمل :

- ترتيب برامج التعليم العالي وجعلها أكثر مرونة وتوافقاً مع متطلبات التغيير في عالم الاقتصاد والمهن (برامج قصيرة وطويلة، مهنية وغير مهنية).

- تنظيم برامج التعليم العالي بصورة تفسح في المجال للحراك الأكاديمي بين مؤسساته، والانتقال ما بين الدراسة والعمل.

- تنظيم التعليم العالي بصورة تصبح فيها جميع أنواع التعليم ما بعد الثانوي مندرجة في نظام واحد.

- وضع آليات لتخفيف معدلات البقاء في السنة الأولى في الجامعة اللبنانية والحد من الهدر في كلفة هذا البقاء.

- إنشاء منظومة متكاملة للتعليم المستمر مدى الحياة، وهذا يشمل :

- إنشاء الجامعة المفتوحة.

- توفير الدراسات المسائية.

- متابعة المقررات وإنهاؤها من دون الحصول على شهادة.

- تقديم الحلقات الدراسية والمحاضرات في مراكز العمل.

- التوسع في التعليم غير النظامي.

- استثمار وسائل الاتصال والتكنولوجيا.

- وضع برامج خاصة بالفئات والمناطق الأكثر حرماناً، وهذا يشمل :

- تنظيم حملات لمحو الأمية، تشارك فيها هيئات حكومية وغير حكومية.

- وضع برامج إنمائية متكاملة تشتمل على التعليم والعمل والخدمات الصحية والاجتماعية.

(١) وزارة التربية والتعليم العالي، التوجهات الإستراتيجية للتربية والتعليم في لبنان للعام ٢٠١٥.

- حصر جيوب الحرمان ووضعها في أولويات تنفيذ الخريطة المدرسية، وفي أولويات خطط التنمية.
- إعادة النظر في مفهوم منهج الإعداد واختصاصاته في المرحلتين الثانوية والعالية، بصورة تتأمن فيها للنظام التعليمي مستلزمات الثبات والمرونة في الوقت نفسه، وذلك عن طريق:
 - توفير التوازن بين القدرات العامة والتخصص الدقيق، بما يؤمن للمتخرجين فرص التكيف مع التغيرات الحاصلة في عالم المهنة.
 - توفير نواة إلزامية ومحيط اختياري من المواد أو المقررات التعليمية، بما يسمح بالاستجابة للاتجاهات الدراسية لدى الطلاب، التي تأخذ بدورها بالاعتبار إمكاناتهم الذاتية والمثيرات المهنية في المجتمع.
 - توفير فرص الحركية الأكاديمية بين الاختصاصات التي توفرها سائر الجامعات وكلياتها والمعاهد.

٢-١-٣- استراتيجيات التعليم والتعلم (الطرائق وإعداد المعلمين وتأهيلهم) :

٢-١-٣-١- في التعليم العام ما قبل الجامعي :

أظهرت الدراسات والمعطيات الإحصائية أن التدريس في معظمه يعتمد، في لبنان، على طرائق تلقينية محورها المعلم، ويغلب أسلوب العمل الفردي على التعلم الفرقي. كما أن قسماً كبيراً من الجهاز التعليمي ينقصه إعداد تربوي حديث. كما تشير هذه الإحصاءات إلى أن ١٦% (١) فقط من مجموع أفراد الهيئة التعليمية في القطاعين قد تم إعدادهم إما في دور المعلمين أو في كلية التربية. كما أن ١٧,٥% منهم قد تجاوزت أعمارهم الخمسين عاماً في القطاع الرسمي. يضاف إلى ذلك أن الهيكلية التعليمية والمناهج الجديدة قد فرضت إعادة تأهيل أفراد الهيئة التعليمية الموجودين في الخدمة وإعداد معلمين جدد خصوصاً للمواد المستحدثة.

وعليه، فإن خطة النهوض التربوي قد لحظت في أهدافها النهوض بمستويات التعليم والتأهيل عبر تطوير نظام الإعداد والتدريب للمعلمين وتحديثه بما يتلاءم مع أهداف رفع مستوى التعليم، وعبر تحقيق التوازن بين أعداد المعلمين واحتياجات المدارس الرسمية، إضافة إلى تعزيز مهنة المعلم وضرورة تأهيله ومراقبته وإرشاده، وتضمنت الإجراءات العملية التي اقترحتها الخطة تدريب أفراد الهيئة التعليمية وفقاً للمناهج الجديدة وتأهيلهم لاعتماد الأساليب الحديثة للقياس والتقييم، وإعادة النظر بالتشريعات التربوية العائدة لنظام الإعداد والتدريب عبر تعديل شروط قبول الطلاب في دور المعلمين والمعلمات والاختصاصات المطلوبة ومدة الإعداد مع إطلاق مشروع تدريب مستمر.

(١) المركز التربوي للبحوث والإنماء، النشرة الإحصائية ١٩٩٨-١٩٩٩. بيروت: مطبعة المركز التربوي، ٢٠٠٠.

هذا وقد تم وضع مناهج جديدة لدور المعلمين الابتدائية والمتوسطة عام ٢٠٠٠ وأجريت على أساسها مباراة تتطلب سنة جامعية على الأقل من المرشحين لدخول تلك الدور، يضاف إلى ذلك إعادة النظر بملاكات التعليم وسلاسل الرتب والرواتب باتجاه إنشاء ملاك موحد مع إنصاف حملة الإجازات وإعادة النظر بنظام العقاب والثواب لتحفيز المعلمين دون إغفال قضية إعادة النظر بخريطة انتشار دور المعلمين وإعطائها دوراً تربوياً وإنمائياً.

أما الهيكلية الجديدة للتعليم فقد تجاوزت مع التوجهات الجديدة للتربية في لبنان وذلك على النحو التالي :

" لتحقيق الغايات والأهداف العامة للمناهج التعليمية الجديدة، تعتمد استراتيجية حديثة للتربية في لبنان تقوم على تزويد المتعلم بجملة من القيم والمعارف والمهارات والعلوم العصرية والمواقف التي تشمل من جهة فهم المتعلم للمعلومات وتعريفاتها وعمليات التطبيق والتحليل والتركيب والتقييم بمقدار ما تسمح به وتجزئه المادة المعرفية وقدرات المتعلم الجسدية والعقلية واللغوية، وتلبي من جهة ثانية احتياجات سوق العمل المحلية والعربية وتوقعاتهما المستقبلية".

تتجسد هذه التوجهات في أربعة مجالات :

- مواد المناهج.
- طرائق التعليم.
- الإعداد والتأهيل المستمر للمديرين والمعلمين والمرشدين.
- أساليب التقييم.

أولاً : مواد المناهج التعليمية وأطرها : وهي تتضمن ما يلي :

- المعارف المتعلقة بالمادة التعليمية ويراعى فيها التوازن والتفاعل بين محتواها النظري وتطبيقاتها العملية.
- الثقافات الوطنية والمدنية بما فيها الأخلاقية، والبيئية بما فيها السكانية والعمرائية، والصحية بما فيها الأسرية، والفنية والرياضية، وتقديمها للمتعلم عبر محتوى المقررات الدراسية والنشاطات المتنوعة (صفية وغير صفية) الموائمة لها.
- المعارف والمهارات المهنية بما يساعد على ربط المناهج التربوية بحاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإطلاع المتعلم بشكل حسي ومباشر على مواد العمل التقني وخصائصه وأدواته ولوائمه، وتدريبه على ممارسة عمل يدوي أو آلي متقن.
- المعارف التكنولوجية في المجالات التي تتيح ذلك، ولا يعتبر إدخال التكنولوجيا وتعليمها في إطار التعليم العام هدفاً قائماً بذاته، بل لتنمية أسلوب في العمل والتفكير يعزز آلية استعمال المعارف والمفاهيم العلمية في إطارها الشامل والمتكامل كمهارات عملية.

- التأكيد في جميع مواد المنهاج والمعارف والأنشطة المتعلقة بها على :
 - تربية الروح النقدي عند المتعلم، وروح المبادرة والإبداع، وتدريبه على طرق البحث العلمي، منفردا وضمن فريق عمل، تسهила لتكيفه مع التطور العلمي والتكنولوجي السريع.
 - تعزيز النزعة الإنسانية والالتزام الأخلاقي والمسؤولية وروح المعاصرة في المناهج.
 - تنمية الذوق الفني والحس الجمالي من خلال مناهج الفنون بوجه خاص.

ثانيا : طرائق التعليم ووسائله :

- اعتماد التنوع في طرائق التعليم واختيار الحديثة منها في ضوء أوضاع المتعلمين وامكانيات المدرسة وطبيعة المادة، وإفساح المجال للقيام بنشاطات تربوية اختبارية.
- التركيز على تطوير الكتاب المدرسي بحيث يؤمن نصوصا ويطرح مشكلات للدراسة والتحليل تخاطب عقل المتعلم وتتصل بحياته اليومية وبهمومه والأحداث الجارية في محيطه، وتعمق حسه بالمسؤولية فضلا عن تناولها للتطورات العلمية والمستجدات التكنولوجية.

ثالثا : الاعداد والتأهيل المستمر للمديرين والمعلمين والمرشدين :

في هذا الإطار يتم التركيز على :

- أساليب الإدارة الحديثة التي تؤمن الفعالية وترفع من مستوى الانتاجية، وتقوي الروابط الإنسانية.
- أساليب التعليم الحديثة التي تركز على استثارة امكانيات المتعلم وعلى تنويع الطرائق للحصول على المعارف المستجدة وعلى التواصل الاجتماعي.
- مواكبة التطورات الحاصلة في نطاق العلوم والمعارف والوسائل والأساليب التربوية بما يخدم تعميق التأهيل المستمر.
- أساليب الإرشاد والتوجيه للمساعدة على حل المشكلات التي تعترض المتعلمين وعلى اختيارهم الأفضل لمهن المستقبل.

رابعا : - أساليب التقييم :

يتناول التقييم المتعلم من جهة، والعملية التعليمية من جهة ثانية. فبالنسبة للمتعلم يهتم التقييم باكتشاف مدى النجاح الذي يحرزه في بلوغ الأهداف المحددة في المنهاج من خلال تحقيق الكفايات التي شكلت الأساس في نظام التقييم الجديد، وكذلك بتبيان أوجه القصور التعليمي أو الفشل تحضيراً لوضع الحلول الملائمة.

أما بالنسبة للعملية التعليمية فيهتم التقييم بالمنهاج وبالمعلم وطريقة أدائه وبالأوضاع المحيطة بهذه العملية وبالوسائل المستعملة وبتكاتف كل هذه العناصر تحقيقاً للأهداف المقررة.

خامسا : - عدد أيام التدريس :

لإنجاز متطلبات هذا التوجه وبالتخصيص ما تفرضه المناهج التعليمية الجديدة، ومن أجل انتظام العمل الدراسي والتحقق من بلوغ الأهداف،

تحدد مدة السنة الدراسية الواحدة بـ ٣٦ أسبوع عمل وهي المدة المعمول بها عالمياً كمعدل عام^(١).

انسجاماً مع ما ورد أعلاه، فقد تمّ خلال السنوات الماضية القيام بالإجراءات التالية :

- البدء بدورات تدريبية منذ العام ١٩٩٧ بحيث تطول أو تشمل ٦٠٠٠٠ معلماً إضافة إلى مدربين لهم.

ويظهر جدول إحصائي أعده مكتب الإعداد والتدريب في المركز التربوي للبحوث والإنماء أن متوسط عدد المدربين منذ العام ١٩٩٨ وحتى نهاية العام ٢٠٠٠ يبلغ حوالي ٨٠٠ مدرب سنوياً. أما عدد المتدربين للفترة عينها فبلغ ٤٥٨٢٩ متدرباً، ومواد التدريب هي : لغة عربية، لغة فرنسية، لغة إنكليزية، علوم الحياة، كيمياء، فيزياء، تربية مدنية، رياضيات، جغرافيا، اجتماع واقتصاد، تكنولوجيا و"جميع المواد للحلقة الابتدائية الأولى".

برنامج تدريب المدربين :

- المواد التربوية العامة، وتضمنت المواد التالية :
- فلسفة المناهج في ضوء الهيكلية الجديدة.
- المقاربة الشمولية (الحلقة الأولى).
- طرائق التدريس الناشطة.
- تقنيات التعلم التي تمحورت حول تحسين قدرات المدرب المعرفية وتعزيز مهاراته لجهة إدارة الصف وتحضير الدرس واستخدام الوسائل التعليمية وغيرها.
- المواد التربوية الخاصة التي تمحورت حول مضامين المناهج الجديدة لكل مادة لجهة أهدافها والأنشطة والتطبيقات وطرائق تدريسها وتقنيات التقييم الخاصة بها.

برنامج تدريب المعلمين :

- المواد التربوية العامة وتضمنت :
- فلسفة المناهج في ضوء الهيكلية الجديدة.
- طرائق التدريس الناشطة.
- تقنيات التعلم.
- المواد التربوية الخاصة وتضمنت :
- الأهداف الخاصة بالمادة.
- المحتوى.
- الأنشطة والتطبيقات.
- طرائق التدريس والتقييم.

(١) وزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة، الهيكلية الجديدة للتعليم.

حلقة التدريب، كسواها من حلقات التدريب على المناهج، ليست بمنأى عن تعقيدات الواقع التربوي. من هنا، لا يمكن القول إنها خالية من الثغرات لكن "المركز التربوي" حاول جاهداً في الجزء المعني به تذليل الصعوبات التي تواجه هذه العملية فكان مكتب الإعداد والتدريب يعمل في الفترة الممتدة بين الأول من تشرين الأول ونهاية كانون الأول من كل عام على التحضير لها بلقاءات مكثفة تعقد بين لجنة الإعداد والتدريب، والمعدّين المختارين بالتنسيق والتشاور مع رؤساء الأقسام الأكاديمية المعنية.

وقد تم تأليف جهاز التدريب للمرحلة الأولى (١٩٩٨-٢٠٠١) من :

- معدّين يختارون من بين أعضاء لجان التأليف وأساتذة جامعيين حسب معايير الكفاءة والأهلية والخبرة.

- مدربين يختارون من بين منسقي المواد في المدارس الرسمية والخاصة، ومن أساتذة دور المعلمين والمعلمات وأساتذة التعليم الثانوي ويستعان أحياناً ببعض المعلمين لمراحل التطبيقات العملية.

- متدربين وهم معلمو المدارس الرسمية وراغبون من معلمي المدارس الخاصة. أما بالنسبة للمرحلة المقبلة، وحيث أن سياسة المركز التربوي هي أن التدريب نشاط مستمر ينبغي ألا يتوقف، فقد تمّ وضع خطة مع البنك الدولي لإنشاء جهاز تدريبي محترف يعمل مع المركز التربوي للبحوث والإنماء لمدة لا تقل عن ٥ سنوات، بحيث سيتم التركيز على التدريب النوعي للمعلمين على بعض طرائق التدريس والنشاطات.

في إطار الخطة الخمسية التي وضعها المركز التربوي للبحوث والإنماء بغاية إعداد المعلمين وتدريبهم تمّ ما يلي :

- إعداد حوالي ٤٠٠ معلم في مواد الفنون والتربية البدنية لتلبية احتياجات المدارس.
- وضع مناهج جديدة لإعداد المعلمين تتناسب ومتطلبات المناهج الجديدة للتعليم العام.

تم التركيز في هذا المجال على ما يلي :

- ترابط المواد المنهجية وتكاملها بحيث تزال الفجوات ما بين مواد الإعداد وتمحي مظاهر التجزئة والانفصال.
- التناغم ما بين المستويين النظري والعملي، فلا تغلب ناحية على أخرى بل يزداد التفاعل الديناميكي بينهما.
- الاستفادة من أحدث التطورات في مبادئ التكنولوجيا والمعلوماتية والعلوم التربوية والأكاديمية وطرائق التدريس وأساليب التقييم.
- تلبية حاجات المناهج الجديدة وتالياً حاجة المدارس الرسمية في لبنان إلى معلمين أكفاء حالياً ومستقبلاً.

لذلك، وبناءً على الصلاحيات المعطاة لـ " المركز التربوي"، تم وضع مناهج

إعداد شملت :

- المواد النظرية الأكاديمية كاللغات والعلوم والتربية العامة والمناهج.
- المواد التكنولوجية من تكنولوجيا ومعلوماتية ومشاكل تربوية.
- تقنيات التعلم/ التعليم في طرائق التدريس وإدارة الصف.
- الممارسات العملية التطبيقية كمشاهدة الدروس والتدريب العملي على التدريس.
- التوجهات التربوية العالمية في مواد التربية الشمولية والتربية البيئية والصحية والتقييم.
- القضايا والمفاهيم العالمية الحديثة كالديمقراطية والتعاون والتربية على السلام والبيئة والتلوث والحقوق والحريات والمواطنة.

أما مدة الدراسة في دور المعلمين والمعلمات فحددت بموجب الأنظمة والقوانين بـ :

- سنة واحدة لمعلمي المرحلة المتوسطة في الاختصاصات المذكورة سابقاً بعد نيلهم الشهادة الثانوية العامة وإنهاءهم سنتين جامعتين في المواد المطلوب التخصص فيها. مع الإشارة إلى أن هذه السنة قد قسمت إلى ٣ فصول (٤٢ أسبوعاً). وذلك للإفادة القصوى من المدة الزمنية.
- سنتين دراسيتين لمعلمي المرحلة الابتدائية والروضة بعد إنجائهم بنجاح الشهادة الثانوية العامة - البكالوريا اللبنانية - وبعد نجاحهم في امتحانات الدخول التي يجريها " المركز التربوي للبحوث والإنماء" بهذا الخصوص، باستثناء المعلمين لاختصاص اللغات الأجنبية حيث يطلب منهم إضافة إلى الشروط المبينة سابقاً إنهاء سنة جامعية واحدة في اختصاص اللغة المطلوبة.

كما تمّ تفرّيع اختصاصات الإعداد على النحو التالي :

- اختصاص معلمة روضة.
- اختصاص حلقة أولى وثانية من التعليم الأساسي.
- عام : (لغة عربية/ اجتماعيات).
- عام : (علوم/ رياضيات).
- لغة أجنبية (إنكليزية / أو فرنسية).
- تربية فنية (فنون تشكيلية أو تربية موسيقية).
- تربية رياضية.
- اختصاص حلقة ثالثة من التعليم الأساسي (المرحلة المتوسطة سابقاً).
- علوم.

- رياضيات.

- لغة أجنبية (إنكليزية / أو فرنسية).

هذا وقد تمّ تعديل شروط القبول في بعض الاختصاصات ولا سيما اللغة العربية واللغات الأجنبية (زيادة سنة جامعية في الاختصاص المطلوب على الشروط السابقة) بهدف الحصول على مستويات أعلى للطلاب المرشحين.

٢-١-٣-٢ - في التعليم المهني والتقني :

إن خطة النهوض بالتعليم المهني والتقني والهيكلية الجديدة للتعليم المهني والتقني بما نصت عليه من أهداف تتعلق بالنهوض بالتعليم المهني والتقني وتحقيق الملاءمة والتكامل بينه وبين حاجات سوق العمل مع تطوير المناهج التعليمية وتحديثها، كلها أمورٌ فرضت تغييرات على مستوى طرائق التدريس وإعداد المعلمين لأن الواقع يظهر قصوراً في قضية إعداد المعلمين وتدريبهم، خاصة أن سنوات الأحداث في لبنان قد أدت إلى هجرة عدد كبير من أساتذة التعليم المهني والتقني. كما أن التقدم التقني قد جعل عدداً كبيراً من الأساتذة متخرجي المعهد الفني التربوي بحاجة إلى إعادة تدريب وتأهيل لمواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة كل في مجال اختصاصه، يضاف إلى ذلك التوسع الذي عرفه التعليم المهني والتقني في السنوات الأخيرة لجهة الاختصاصات ولجهة اعتماد الوحدات التأهيلية والنظام المزدوج (Dual System) في التعليم.

وعليه، بوشر خلال السنوات الأخيرة باعتماد الإجراءات التالية :

- التركيز على تطوير المفاهيم التربوية والطرائق التعليمية بحيث يكون المتعلم هو محور العملية التربوية من خلال اكتساب مهارات تمكنه من استخدام التجهيزات الحديثة وتمكنه من التكيف مع المواقف الجديدة عبر اعتماد أساليب تدريس حديثة تحقق أكبر قدر ممكن من الجودة.

- التشديد على إعطاء الأعمال التطبيقية دوراً هاماً مع التركيز على المهارات التقنية لاكتسابها وفق المعايير المعتمدة عالمياً.

- تطوير التعليم المهني والتقني العالي باستحداث شهادة الهندسة الفنية (المرسوم رقم ٣٥٧١ تاريخ ٢٠٠٠/٨/٤)، ينالها الطالب بعد سنتين دراسيتين من حصوله على الامتياز الفني. ويتركز التدريس في هاتين السنتين على الجانب التطبيقي / العملي المباشر في المصانع وورش الإنتاج المحلية والخارجية وينال الطالب بنهايتهما شهادة مهندس فني في الاختصاصات الصناعية (تجدر الإشارة هنا إلى أنه بمقدور المتخرجين من حملة هذه الشهادة الانتماء إلى نقابة خاصة بهم غير نقابة المهندسين المتعارف عليها).

كما تجدر الإشارة إلى أنه يؤمل أن تكثف الجهود في السنوات المقبلة لتحسين واقع هذا التعليم لجهة إعداد الكادرات العلمية المناسبة عبر الاستفادة من القروض والهبات التي سبق ذكرها في مكان آخر من التقرير.

٢-١-٣-٣- في التعليم العالي :

نظراً لعدم اكتمال خطة النهوض التربوي الخاصة بالتعليم العالي في لبنان، ونظراً لتنوع مؤسسات التعليم العالي في لبنان وتعددتها، يصعب الحديث عن وجود استراتيجية موحدة خاصة بإعداد المعلمين وتأهيلهم وطرائق التدريس المعتمدة، إذ ورد في " التوجهات الاستراتيجية للتربية والتعليم في لبنان للعام ٢٠١٥" أن الشروط المعتمدة لتعيين أفراد الهيئة التعليمية تتفاوت بين الجامعات. فالجامعة اللبنانية هي الوحيدة التي تقتصر ممارسة التفرغ للتعليم فيها على حملة الدكتوراه الذين تبلغ نسبتهم ٧٧,٥% مقابل ٤٧,٨% في الجامعات الخاصة. أما الباقي فيضم أساتذة غير متفرغين من حملة الشهادة التطبيقية كالهندسة مثلاً. كما أن الكثير من المؤسسات ليس فيها تقاليد تقييم وترقية مضبوطة، بالإضافة إلى أن بعض المؤسسات تعطي نصاباً للتدريس لا يسمح للأستاذ الجامعي بممارسة أدواره الأخرى كباحث مثلاً.

إلا أنه حريٌّ بنا القول بأن شروط القبول للتعليم في مؤسسات التعليم العالي أصبحت أكثر تطلباً لجهة حيازة الدكتوراه وسنوات الخبرة والأبحاث والمقالات كشروط للترقية في سلم الرتب الأكاديمية، وهذا ما أكدته دراسة التعليم العالي في لبنان^(١) إذ أنها ذكرت بأن حوالي ثلثي الأساتذة الجامعيين في لبنان (٦٣,٦%) هم حائزون على شهادات عليا في اختصاصاتهم، وهذه النسبة مؤشر على ارتفاع مستواهم الأكاديمي وعلى إمكانية الارتقاء أكثر بهذا المستوى لأن ٤٢% منهم تقل أعمارهم عن ٤٥ سنة أي يتمتعون بالحيوية ويملكون المميزات الأكاديمية اللازمة للارتقاء. فيشكلون بالتالي الطاقة الكامنة لتطوير وتحسين التعليم العالي مستقبلاً. ويمثل حملة شهادة الدكتوراه ثلثي حملة الشهادات العليا أو ٤١,٥% من مجموع الأساتذة وبالتالي أكبر مجموعة من بين حملة الشهادات العليا من مجموع الأساتذة.

وعند فصل المتفرغين عن المتعاقدين بالساعة ترتفع حصة الدكتوراه ٨٨,٣% من المتفرغين وهؤلاء هم من الرتبة الثالثة (معيد في الجامعة اللبنانية وأستاذ مساعد في الجامعة الأميركية في بيروت) وما فوق، وهذه نسبة جيدة.

(١) نمر فريجه، البرامج والمناهج، التعليم العالي في لبنان.

وعند التأمل في وضع الجامعة اللبنانية تحديداً نجد أن وضعها من هذه الناحية (مؤهلات الهيئة التعليمية) هو أفضل من مجمل مؤسسات التعليم العالي. فنسبة حملة الدكتوراه من مجموع أساتذتها (متفرغين وغير متفرغين) هي ٧٧,٥% (مقابل ٤٧,٨% في المؤسسات الخاصة و ٦٣,٦% كمعدل عام)، ونسبة الذين حصلوا على دكتوراه من أوروبا الغربية هي ٥١,٤% (مقابل ٢٦,٣% في الجامعات الخاصة)، بينما الشهادات المعطاة من لبنان هي الأدنى (٣٤% مقابل ٥٠,٦% في المؤسسات الخاصة). ثم أن الجامعة اللبنانية لا نجد فيها أساتذة متفرغين من الفئتين الرابعة (رتبة مدرب، أو مساعد مدرس) والخامسة (مختلف) لذلك ترتفع فيها حصة الأساتذة من الرتبتين الثانية (استاذ مساعد) والثالثة (معيد) لتشكلاً معاً ٨٩,٦% فيها مقابل ٦٧,٧% في مجمل التعليم العالي. أخيراً إذا أردنا أن نقارن بين الجامعة اللبنانية والجامعة الأميركية يتبين لنا أنه في موضوع ملامح الهيئة التعليمية تبدو الجامعتان متعادلتين مع تفوق ملفت للجامعة اللبنانية ٧٧,٥% هم حملة الدكتوراه (مقابل ٦٨% في الأميركية) ١٠,٤% من أصحاب الرتبة الأولى - أستاذ (مقابل ١٦,٩% في الأميركية)، و ٤٢,٣% من أصحاب الرتبة الثانية (مقابل ١٨,١%) و ٤٧,٤% من أصحاب الرتبة الثالثة (مقابل ٢٤,٨%) علماً بأن أفراد الهيئة التعليمية "المستقرين" (أي الداخلين في الملاك) يشكلون ثلث أفراد الهيئة التعليمية فيها (٣٢,٣%) مقابل عشرين فقط (٣,٦%) في الجامعة الأميركية.

ومما يجدر ذكره أن الطرائق المعتمدة في التدريس تتنوع وفقاً للجامعة والكلية والاختصاص، مع تركيز أكبر على قضية مشاركة الطالب في العملية التعليمية خصوصاً في الكليات التطبيقية.

٢-١-٤- تقييم التلميذ أو الطالب : الأدوات المستخدمة وبرامج الدعم.

٢-١-٤-١- في التعليم العام ما قبل الجامعي :

إن إقرار خطة النهوض التربوي وما انبثق عنها من هيكلية تعليمية ومناهج جديدة يعتبر نقطة تحول هامة في النظرة إلى التقييم والامتحانات، إذ في مطلع التسعينات يمكن تلخيص نظام التقييم بأنه نظام امتحانات يركز على التعليم الذي محوره إعطاء المعلومات لإعادة إنتاجها دون المساهمة في زيادة الكفاءة الداخلية والخارجية لهذا النظام ودون تحضير التلاميذ لمستقبلهم المهني والحياتي. وعليه، يمكننا اختصار واقع التعليم والامتحانات الرسمية بالآتي :

التقييم المدرسي :

- إن مناهج التعليم العام ما قبل الجامعي، المعمول بها قبل العام الدراسي ١٩٩٩-٢٠٠٠، لا تتطرق إلى مبادئ التقييم المدرسي وأساليبه في شكل صريح ومفصل، وتكتفي بذكر الأهداف العامة المطلوب تحقيقها من قبل المعلم والتلميذ، مما يفتح الباب واسعاً أمام الاجتهادات والتأويلات المتباينة في هذا المجال. وإذا كان هناك جهاز رقابة في هذا المجال يشمل مختلف المؤسسات التربوية الرسمية ويحرص على تصويب المسارات التقييمية ضمن أطر مشتركة فإن ذلك لا ينطبق على المدارس الخاصة فأساليب التقييم تتنوع وفقاً للسياسة التربوية لكل مدرسة، والفروقات بين المدارس الخاصة والمدارس الرسمية ناتجة عن خضوعها لنظام داخلي يعطي توجيهات معينة في ما يختص بتقييم تحصيل التلاميذ وبشروط النجاح. إلا أن عدداً من القواسم المشتركة يجمع المدارس عامة في هذا المجال على النحو التالي :
- إجراء امتحانات شهرية (ترتكز على الفروض المكتوبة والتسميع في الصف)، وأخرى فصلية (اثنان أو ثلاثة في السنة)، يحتل فيها امتحان آخر السنة أهمية خاصة.
 - إشراك مجلس الصف في بعض الأحيان في اتخاذ قرار الترفيع، لا سيما في الحالات الخاصة وعدم المشاركة الفعلية للأهل والمرشدين في هذا القرار.
 - اعتماد العلامات الرقمية والملاحظات الشخصية من قبل المعلم كميّار أساسي في عملية تقييم تحصيل التلميذ.
 - استخدام أنماط تقليدية في وضع أسئلة الاختبارات وتصحيحها وقلة اعتماد التقنيات الحديثة والاختبارات التقنية، مع التركيز على التقييم التنافسي القائم على تقييم التلميذ بالنسبة إلى أقرانه وهذا ما يؤدي إلى تنمية المشاعر العدوانية وإلى عدم التعاون والمشاركة.
 - سيطرة مبدأ التقييم النهائي لوضع التلميذ الدراسي على حساب التقييم التشخيصي والتقييم التكويني، وعدم الحرص الكافي على ربط قدرات وحاجات التلاميذ بأهداف وأساليب التعليم.
 - قلة الاستعانة بنتائج الامتحانات من أجل وضع خطط معالجة لمشكلات التلاميذ الدراسية من جهة، وتأمين التوجيه الدراسي والنفسي والمهني اللازم مع غياب شبه كامل لجهاز إرشاد وتوجيه مدرسي مختص.
 - النقص في مقررات التقييم عن دورات تدريب المعلمين، لكن بدأ العمل على تعميم المقررات منذ دورات العام ٢٠٠٠.
 - ضعف ثقة المدرسة في ما يتعلق بأساليب ومعايير التقييم المتبعة في المدارس الأخرى ما ينعكس سلباً على مسار التلميذ المدرسي عند انتقاله من مؤسسة إلى أخرى.

كما أن هناك نسبة عالية من التأخر الدراسي التي يعاني منها نظامنا التعليمي إذ تبلغ هذه النسبة ٣٣,٣% في المرحلة الابتدائية، و ٤٤% في المرحلة المتوسطة، والرسوب الذي يصل إلى ٣٧,٥% في المرحلة الابتدائية، و ٣٢% في المرحلة المتوسطة، والتسرب الذي تصل نسبته إلى ٤٠% في المرحلة المتوسطة، وهذه النسب تتباين وفقاً للمناطق وقطاعات التعليم فعلى سبيل المثال تصل نسبة الرسوب في المرحلة المتوسطة في التعليم الرسمي إلى ٤٠%، مقابل ١٦% في التعليم الخاص، وكذلك بأن نسبة التسرب في هذه المرحلة تصل إلى ٥٠% في التعليم الرسمي، مقابل ٣٥% في التعليم الخاص. إن هذه الأرقام نوردها على سبيل المثال وهي مأخوذة من دراستي قياس التحصيل التعليمي اللتين نفذهما المركز التربوي بالتعاون مع منظمتي اليونيسف واليونسكو. كذلك فإن التعلم مقتصر في معظم الأحيان على المستويات المعرفية الدنيا فتكون المعرفة والحال هذه معرفة لفظية تقتصر على مجرد العلم بالشيء دون تطبيق أو ممارسة، نذكر على سبيل المثال أن ١٥,٦% من التلاميذ في المرحلة الابتدائية تمكنوا من بلوغ درجة الاتقان في مهارة التحليل في الرياضيات، مقابل ٨٦,٤% في مهارة المعرفة، مقابل ٤٢,٣% في مهارة التحليل في اللغة الفرنسية، مقابل ٧٢,٦% في مهارة المعرفة.

الامتحانات الرسمية :

نظم المرسوم رقم ٩١٠١ (١٩٦٨/١٢/٨) ورقم ١٤٥٢٩ (١٩٧٠/٥/٢٣) امتحانات كل من شهادة البكالوريا والشهادة المتوسطة، وألغى المرسوم رقم ٢٧٩٦ (١٩٧٢/٢/٢٣) شهادة الدروس الابتدائية العليا والمرسوم رقم ٢٣٨٥ (١٩٩٢/٤/٢٣) شهادة البكالوريا اللبنانية القسم الأول واستبدالها بامتحانات تمهيدية في اللغتين العربية والأجنبية. وبمعاينة البنية التنظيمية والإجرائية لهذه الامتحانات. في هذا الإطار نلاحظ ما يلي :

- اتخاذ قرار النجاح في صفوف الشهادات استناداً إلى نتائج الامتحانات الرسمية فقط مع إهمال تام لنتائج التقييم المدرسي.
- وضع شروط عمرية ودراسية للترشح إلى هذه الامتحانات.
- اعتماد العلامة اللاغية (صفر) والدورة الثانية، وغياب الامتحانات الشفهية والتطبيقية، واستبعاد عدد من المواد الدراسية.
- غياب الإرشادات العملية المفصلة من أجل توجيه اللجان الفاحصة في شكل لا يقبل الإلتباس حول طرائق وضع الأسئلة وتوزيع العلامات وتنقيحها ومعايير التصحيح في المواد كافة، ما يؤدي إلى تفاوت في أشكال وأنواع أدوات التقييم المستعملة.
- اعتماد أنماط تقليدية ثابتة ومتعارف عليها في أسئلة الاختبارات، قلما يتم تحديثها من سنة إلى أخرى.

- وجود ثغرات تنظيمية (التفاوت في نوعية المراقبة من مركز إلى آخر، ضيق الوقت لوضع الأسئلة وللتصحيح)، والنقص في الكفاءات العلمية لدى بعض أعضاء اللجان الفاحصة، علماً بأن هذه اللجان لا يتم تجديدها أو تعزيزها إلا نادراً، مع استبعاد شبه كامل للأخصائيين التربويين عن العمليات التنظيمية وغياب الدراسات النقدية حول هذا النظام (ما عدا المبادرات التي يقوم بها القطاع الخاص من جهة والمركز التربوي من جهة أخرى بهدف اقتراح نظام جديد).

- عدم ملاءمة محتويات جزء من الاختبارات الموضوعية لأهداف المناهج وعدم شموليتها لمنهج السنة الدراسية بأكملها، وتركيزها بالأغلب على الجوانب المعرفية الدنيا كالحفظ والفهم.

- الغياب التام للاختبارات التي تساهم في التعرف على ميول التلاميذ الدراسية والمهنية من أجل إرشادهم إلى الاختصاصات الأكثر ملاءمة لشخصيتهم ولحاجات البلاد.

إن هذا الواقع تبدل مع خطة النهوض التربوي التي نصت على ضرورة تطوير مفهوم التقييم التربوي والامتحانات المدرسية والرسمية العائدة للشهادتين المتوسطة والثانوية، مع تدريب أفراد الهيئة التعليمية على الأساليب الحديثة في القياس والتقييم، كما أن الهيكلية الجديدة للتعليم سمحت باعتماد مبدأ الترفيع التلقائي في الحلقة الأولى والميسر في الحلقة الثانية، مع التأكيد على أن التقييم يتناول المتعلم والعملية التعليمية مع تبيان أوجه القصور أو الفشل تمهيداً لوضع الحلول الملائمة، وربط ذلك بنظام إرشاد وتوجيه. وبناءً على ذلك، صدر عام ١٩٩٩ قرار عن وزير التربية حدد أسس التقييم ومبادئه وأدواته وآلية تشييد المواد وأسس الترفيع ونظام الدعم المدرسي وذلك كآلاتي :

- إن نظام التقييم الجديد يرتكز على مراعاة المسار التعليمي الخاص بكل تلميذ، وعلى مساعدته على تنمية قدراته، إلى جانب القياس التحصيلي المرتبط بوضع علامة، فدور التقييم ليس مجرد قياس كمية المعلومات التي يحفظها التلميذ بل تقييم قدرته على تطبيق هذه المعلومات وتحويلها وإعادة إنتاجها، مع جعل التقييم جزءاً أصيلاً من العملية التعليمية يشخص صعوبات المتعلمين ويساعد على معالجتها. من هنا، تحددت وظائف التقييم بثلاث هي : التشخيص والتكوين والتقرير.

- اعتماد مبدأ اكتساب الكفايات ومجالاتها بحيث يمكن تهيئة التلميذ لمواجهة الوضعيات الحياتية ومعالجتها.

- اعتماد دليل المعلم للتقييم وهو يوضح أسس التقييم في مادة ما وفي مختلف الحلقات مع تحديد مجالات الكفايات للمادة وتفصيل مكوناتها وربطها بأمثلة.

- اعتماد بطاقة للعلامات تظهر تطور تحصيل المتعلم أفقياً وعمودياً، ويوضع رمز في الحلقة الأولى تسهيلاً للترقيم الميسر وعلامة رقمية في الحلقات الأخرى، ويحتسب النجاح على أساس ٥٠% للتقييم المستمر و ٥٠% للامتحان الفصلي.

- جعل سلم التقييم في الحلقة الأولى من التعليم الأساسي مؤلفاً من ستة مستويات (أ، ب، ج، د، هـ، و) تقيّم تحصيل المتعلم في المواد كافة على أساس لوائح الكفايات الخاصة بكل مادة، ولا يعيد صفه في هذه الحلقة إلا من نال المستوى الأخير أي "و" أي من لم يكتسب الكفايات المطلوبة، وقد لحظ هذا التقييم برامج دعم للتلميذ الذي ثبت أنّ لديه صعوبات في اكتساب وتطبيق بعض الكفايات.

- في الحلقتين الثانية والثالثة، تمّ اعتماد مبدأ العلامة لتقييم تحصيل المتعلمين وفق مجالات الكفايات في المواد كافة، ومعدل النجاح هو ٢٠/١٠ ومن نال ما بين ٩,٥ ودون ١٠ لا يرفع إلا بناءً على قرار مبرر من مجلس الصف، كما لحظ هذا النظام برامج دعم للتلاميذ.

- في المرحلة الثانوية اعتمد التقييم مبدأ تقويل المواد وفق توزيع عدد الساعات في السنوات المنهجية لهذه المرحلة، واعتمد المبدأ نفسه في ترفيع التلاميذ والذي ورد في الحلقتين الثانية والثالثة، مع لحظ برامج دعم لأولئك الذين يواجهون صعوبات في اكتساب كفايات معينة.

- لحظ نظام التقييم وجود أستاذ موجه يكون وسيطاً بين المتعلم وأسرته والفريق التربوي المدرسي.

أما بالنسبة لنظام الامتحانات الرسمية لشهادة التعليم الأساسي ولشهادة الثانوية العامة، فإنه لغاية تاريخه لم يصدر بشكل نهائي، لكن، وللمرة الأولى في تاريخ الامتحانات في لبنان، سيتم اعتماد العلامة المدرسية للمواد الإجرائية كالمعلوماتية والتكنولوجيا والفنون والرياضة. كما ستحتسب مواد التخصص بنسبة ٥٥% من المجموع العام في الفروع الأربعة للشهادة الثانوية و ٤٥% للمواد الأخرى، مع تنظيم دورة استحقاق للذين تخلفوا عن الدورة الأولى للامتحانات أو الذين رسبوا وحازوا على معدل عام يفوق ٢٠/٨.

وما تجدر الإشارة إليه هو أن التغييرات التي طالت التقييم المدرسي والامتحانات الرسمية كانت موضوع مشاورات خلال ورش عمل دعي إليها ممثلون عن معظم مؤسسات التعليم الرسمي والخاص.

٢-٤-١-٢- في التعليم المهني والتقني :

إن تطوير مفهوم التقييم والامتحانات كما حددته خطة النهوض التربوي وهيكلية التعليم الجديدة، مع اقتراح تدريب أفراد الهيئة التعليمية وتأهيلهم لاعتماد الأساليب الحديثة للقياس والتقييم، باتجاه إقامة نظام تقييم موثوق هو أمر يحتاجه التعليم المهني والتقني مثلما يحتاجه التعليم العام، علماً بأن الامتحانات المدرسية والرسمية في التعليم المهني والتقني هي متعددة المستويات وكل شهادة تضم مجموعة كبيرة من الاختصاصات، وكل اختصاص يتألف من مجموعة كبيرة من المواد التعليمية، الأمر الذي يجعل من تلك الامتحانات مهمة شائكة ومعقدة وتتطلب بحثاً جدياً عن الوسائل والأساليب الواجب إتباعها لتحسين عمليات التقييم والقياس والتخفيف منها وتوزيعها على فترة زمنية أطول وفق نظام مرن لتقييم التحصيل العملي والأكاديمي للطلاب. إن واقع التقييم في هذا النوع من التعليم يعتمد في مفهومه التقليدي على الرقابة والاصطفاء بحيث من لا يحصل على معدل ٦٠% من مجموع العلامات لا يمكنه النجاح في الامتحانات الرسمية، وهذا واقع لا يتلاءم مع المفاهيم الحديثة التي يشرت بها الهيكلية الجديدة للتعليم والتي اعتمدت نظاماً للتعليم المزدوج وحلقات للتدريب المهني. من هنا، فإن التغييرات التي بدأت تبرز في هذا المجال تتلخص بالنقاط التالية :

- اعتماد نظام الوحدات التدريبية في نظام التدريب المهني المجزأ مع منح كل متدرب بعد نجاحه في كل وحدة تدريبية إفادة عمل رسمية تخوله العمل كما تخوله متابعة التأهيل في الوحدة التي تليها.

- إعطاء حيز هام من العلامة للنشاطات التدريبية والتطبيقات العملية وبحيث ينال المتدرب في الوحدة الثالثة شهادة الكفاءة المهنية.

- إعطاء حيز هام للتدريب العملي والميداني خصوصاً من أجل حيازة الشهادة الثانوية المهنية.

- إضافة مجموعة ثالثة من المواد تتضمن نشاطات رياضية ونشاطات متنوعة.

- إفساح المجال أمام كل تلميذ بالانتقال من مستوى إلى مستوى أو من فرع إلى فرع بشكل مرن.

- في التعليم المهني العالي إعطاء حيز هام للأعمال التطبيقية يصل إلى ٥٠%.

إن تلك الخطوات تمثل تقدماً إيجابياً باتجاه تحقيق الأهداف التي حددتها الخطط الرامية للاستفادة من طاقات أبنائنا إلى أقصى حد ممكن.

أما آلية التغيير والتعديل بالنصوص التشريعية الخاصة بالتقييم المدرسي والامتحانات الرسمية فهي ذاتها المتبعة في التعليم العام، أي أن الامتحانات وأصولها تصدر بمراسيم أما تفصيلاتها وآلية التقييم والامتحانات المدرسية فتصدر بقرارات عن الوزير بناءً لاقتراح الأجهزة الرسمية المختصة.

٢-١-٤-٣ في التعليم العالي :

من المعروف أنه ليس في مؤسسات التعليم العالي في لبنان شروط متفق عليها حول المكونات العامة للمناهج، وأصول منح الشهادات وأسمائها وسنوات الدراسة فيها، فألية عمل مجلس التعليم العالي ومهامه لا تصل إلى حدود اعتماد إطار موحد لتلك المناهج وعناصرها، فشروط منح الشهادات وآلية التقييم تختلف بين مؤسسة وأخرى وقد فصلنا ذلك في القسم الأول من هذا التقرير. لكن الحاجة تبقى قائمة لتعميم ثقافة التقييم وإقامة بنى مستقرة ومرنة خاصة به، وذلك انسجاماً مع ما ورد في خطة النهوض التربوي وما بوشر بتنفيذه بهذا الخصوص في مراحل التعليم العام ما قبل الجامعي. أما آلية تعديل الامتحانات والتقييم وتغييرها فتختلف من جامعة إلى أخرى. أما في الجامعة اللبنانية (الجامعة الرسمية) فالتغييرات في مجال التقييم الفصلي والثانوي يحدد بواسطة القسم المختص ومجلس الكلية، وامتحانات الشهادات تتطلب موافقة مجلس الجامعة ومصادقة الوزير، علماً بأن تنظيم الكليات والاختصاصات فيها تصدر بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء.

٢-٢-٢ مضمين التربية وآليات التغيير والتعديل :

في إطار الجهود التي بذلت لإعادة بناء القطاع التربوي، عرف محتوى التربية، في إطار عملية تجديد مناهج التعليم، تغييرات وتعديلات تناولت النواحي الأكاديمية والنواحي التربوية. وتفاوتت نسبة هذا التغيير تبعاً للمواد الدراسية وتبعاً للصف والمرحلة والفرع والمستوى التعليمي. وعليه، سنتطرق ضمن هذا الإطار إلى العوامل المحفزة لإصلاح مناهج التعليم، مع الإشارة إلى المؤسسات والأجهزة التي ساهمت في عملية التغيير مع تحديد مجالات هذا التغيير وموضوعاته والاستراتيجيات التي اعتمدت في التقييم وصولاً إلى استخلاص الإيجابيات والسلبيات والحلول التي اعتمدت في هذا المضمين.

٢-١-١ - العوامل المحفزة لإصلاح مناهج التعليم :

ليس من الصعب تحديد العوامل المحفزة لإصلاح مناهج التعليم في لبنان، إذا ما أخذنا بالاعتبار النقاط الواردة في هذا التقرير، والذي أشار في أماكن عدة منه إلى تلك العوامل والتي يمكن اختصارها بالآتي :

- اتفاق الطائف عام ١٩٨٩ الذي طرح في أحد بنوده قضية تعزيز التعليم وتحقيق التلاحم والانصهار الوطني.

- المطالبات المتكررة من قبل الهيئات الطلابية والنقابية لتعديل مناهج التعليم، ونتيجة للأحداث التي عرفها لبنان لمدة خمسة عشر عاماً والتي اعتبر الكثيرون أن نظام التعليم يتحمل قسطاً لا بأس به من المسؤولية في هذا المجال نظراً إلى أن مناهج التعليم المعتمدة في حينه تطرح نماذج مختلفة ومفاهيم متباينة أحياناً حول بعض المسائل الهامة كالهوية وتاريخ الوطن.

- تأثير المؤتمرات الدولية وخصوصاً مؤتمر جوميتين الذي عقد عام ١٩٩٠ في تايلاند والذي أوصى بتحقيق التعليم للجميع بغض النظر عن اللون والعرق والجنس والدين.

- ازدياد الوعي بأهمية الرأس المال البشري وضرورة تطويره إلى أقصى حد ممكن نظراً إلى أن طبيعة العصر الحالي بما يفرضه من مشكلات وتحديات، تتطلب الاستفادة من الموارد البشرية إلى أقصى حد ممكن، إلى جانب التقنيات المتطورة في المجالات كافة. ويكفي أن نذكر هنا التسارع الحاصل في مجال المعلوماتية والانترنت.

- الجهود التي قامت بها المنظمات العربية والدولية والهيئات المحلية من خلال الورش والندوات للمطالبة بتعديل محتوى مناهج التعليم باتجاه إدخال مفاهيم عصرية في تلك المناهج تتناول الصحة والتربية السكانية والبيئية ...

- المعطيات التي أسفرت عنها الدراسات والأبحاث والتي أظهرت مدى الحاجة الملحة لتطوير نظام التعليم ومناهجه بمكوناتها كافة، خصوصاً إذا ما أخذنا بالاعتبار الأرقام العالية للتأخر الدراسي والرسوب والتسرب المدرسي.

- جمود مناهج التعليم التي كانت قائمة، وعدم مواكبتها لمتطلبات العصر علمياً وتقنياً وتربوياً.

- عدم قدرة المناهج المعمول بها سابقاً على تحقيق تنمية شاملة ومتكاملة لشخصية التلميذ، نظراً لتغليبها الجانب النظري على الجانب العملي ونظراً لاقتران معظمها على تنمية النواحي المعرفية القائمة على التراكم الكمي للمعلومات.

- التباين الحاصل في مستويات التعليم تبعاً للمناطق وللمواد الدراسية وموضوعاتها.

- اللامساواة في الظروف المادية والبشرية التي تجري فيها العملية التربوية.

- الحاجة إلى تحقيق الملاءمة مع احتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- إقرار خطة النهوض التربوي وما استتبعها إضافة إلى خطة النهوض بالتعليم المهني والتقني وما نتج عنها.

كما يجب أن لا ننسى تأثير الكوادر التي حصلت مستويات عالية من الثقافة والشهادات في بعض الدول المتقدمة على دفع الأمور باتجاه تطوير المناهج بشكل يتلاءم ومتطلبات العصر. ناهيك عن تأثير وسائل الإعلام والاتصالات لجهة تحفيز فعاليات المجتمع أفراداً ومؤسسات باتجاه تطوير مناهجها واستراتيجيتها التربوية.

٢-٢-٢ - الأجهزة والمؤسسات التي ساهمت في عملية التغيير والتعديل :

إن عملية تطوير القطاع التربوي في لبنان وما نتج عنها من خطة نهوض تربوي وهيكلية تعليمية ومناهج جديدة كانت حصيلة جهد شاركت فيه، إضافة إلى الأجهزة الرسمية، الكثير من المؤسسات التربوية في القطاع الخاص. وإذا ما راجعنا اللجان التي تم تشكيلها من أعلى الهرم إلى أدناه فإننا نجد أن الكثير من المؤسسات كانت ممثلة فيها بمشاركة بعض المنظمات الدولية كاليونسكو واليونسيف. وهذه المشاركة لم تقتصر فقط على الخطة والهيكلية والمناهج، بل أيضاً على الدراسات والورش والأنشطة التي حضرت للمناهج الجديدة. وفي هذا المجال نذكر الورش واللجان الخاصة بمشروع قياس التحصيل التعليمي وتلك الخاصة بإعادة بناء القطاع التربوي في لبنان أو المتعلقة بالتربية على الديمقراطية وعلى حقوق الإنسان وبالتربية على الوقاية من السيداء، وبناء القدرات الوطنية مع استخلاص المؤشرات التوعوية، إضافة إلى ورش ومؤتمرات خاصة بصورة المرأة في المناهج التربوية والكتب المدرسية، وتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، والتربية الشمولية. وقد شارك في تلك الورش منظمات دولية كاليونسيف واليونسكو ومنظمة الصحة الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومختلف الأجهزة الرسمية في وزارة التربية على مستوى المديرين العاميين

ورؤساء المصالح والمناطق، إضافة إلى ممثلين عن مؤسسات تربوية خاصة مرموقة في لبنان. أما هرمية اللجان التي أشرفت وشاركت في تنفيذ مناهج التعليم، فكانت المشاركة فيها على النحو الآتي :

- هيئة التخطيط والمتابعة وشملت ممثلين عن :

- المركز التربوي للبحوث والإنماء.
- المديرية العامة للتربية.

- المديرية العامة للتعليم المهني والتقني.
- المديرية العامة للتعليم العالي.
- الجامعة اللبنانية.
- الأمانة العامة للمدارس الكاثوليكية.
- جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية.
- الجامعة الأميركية.
- انترناشونال كولدج (I.C).
- ممثل عن منظمة اليونسكو .
- ممثل عن مشروع إعادة دعم بناء القطاع التربوي.

- الهيئة الاستشارية وشملت ممثلين عن :

- المركز التربوي للبحوث والإنماء.
- المفتشية التربوية العامة.
- جامعة القديس يوسف.
- الجامعة الأميركية.
- مستشار وزير التربية.

- لجنة الإعداد والتدريب، وضمت ممثلين عن :

- مكتب الإعداد والتدريب.
- مدير التعليم الثانوي.
- مدير التعليم الابتدائي.
- المفتشية التربوية العامة .

إضافة إلى عناصر تمثل مؤسسات تربوية في القطاع الخاص.

- لجنة التقييم والامتحانات وضمت ممثلين عن :

- المركز التربوي للبحوث والإنماء.
- دائرة الامتحانات في وزارة التربية.
- المفتشية التربوية العامة.

إضافة إلى عناصر تمثل مؤسسات تربوية في القطاع الخاص.

- لجان تأليف المناهج وشملت :

- رؤساء الأقسام الأكاديمية في المركز التربوي للبحوث والإنماء وممثلين عن القطاعين الرسمي والخاص، يضاف إلى ذلك منسقين أفقيين وعموديين.

- لجان تأليف الكتاب المدرسي الوطني وتشكلت كالآتي :

- تولى منسق عام ومقرر عام مهمة الإشراف على أعمال لجان تأليف كتب المادة الواحدة في مختلف المراحل والسنوات.

- تشكلت لجان التأليف على أساس لجنة واحدة للمادة على مستوى سنوات الحلقة بهدف تأمين التتابع والتدرج في المعلومات بين سنوات الحلقة الواحدة.

- تراوح عدد أعضاء لجان تأليف الكتاب الواحد للسنة الواحدة (تلميذ /معلم/ تمارين) بين ثلاثة وخمسة مؤلفين وذلك وفق عدد الحصص المخصصة للمادة على مستوى السنة والمرحلة.

- تم اختيار أعضاء لجان التأليف من اختصاصيي المواد ومن أساتذة ممارسين في سلك التعليم على مستوى الحلقة بشكل يراعي واقع تدريس المادة ومستلزمات التحديث والتطوير.

- تابعت أعمال التأليف، وبإشراف مجلس الأخصائيين في المركز التربوي للبحوث والإنماء، لجان وهيئات متخصصة تمثلت فيها الوزارات والإدارات التربوية الرسمية وممثلون عن "الأونسكو" وعن كيريات المؤسسات التربوية الرسمية والخاصة وذلك بهدف توحيد منهجية العمل وتعزيز روح المشاركة والتعاون وإغناء المضامين التربوية والمعرفية والسلوكية.

- تم تعزيز التنسيق الأفقي والعمودي بين اللجان على مستوى المادة الواحدة بهدف تأمين التدرج في مضامين المادة الواحدة وبينها وبين مضامين سائر المواد بهدف تعزيز الخدمة المتبادلة بين المواد وتلافي التكرار في المضامين.

كما تجدر الإشارة إلى أن تلك المشاركة شملت تقييم المناهج من قبل المؤسسات التالية :

- المركز التربوي للبحوث والإنماء.

- المفتشية التربوية العامة.

- المديرية العامة للتربية ورؤساء المناطق التربوية.

- الجامعة الأميركية في لبنان.

- جامعة القديس يوسف.

- الجامعة اللبنانية.

- جامعة البلمند.

- جامعة الكسليك.

- نقابة المعلمين.
- مصرف لبنان.
- الأمانة العامة للمدارس الكاثوليكية.
- مؤسسة الحريري التربوية.
- جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية.
- مدارس الجمعية العاملة.
- مؤسسات أمل التربوية.
- المدرسة الأرمنية الكاثوليكية.
- مدارس المصطفى.
- مدارس العرفان.
- المدارس الارثوذكسية.
- انترناشونال كولدج (I.C).
- المؤسسة الإسلامية للتربية والتعليم.
- جمعية التعليم الديني الإسلامي.
- جامعة سيدة اللويزة.
- مدرسة الجالية الأميركية.
- الثانوية الانجيلية الفرنسية.
- ثانوية الروضة.

وهكذا يبدو جلياً أن المشاركة كانت على نطاق واسع في الجهود التي بذلت في مناهج التعليم العام، حتى أن لجان التأليف على مختلف مستوياتها كانت تضم ممثلين عن مختلف المؤسسات والأجهزة، لكن ذلك لم يمنع صدور بعض الاعتراضات على هذا العمل التربوي الضخم.

أما في التعليم المهني والتقني ولجهة الجهود التي بذلت في تعزيز بعض الاختصاصات وفي عملية وضع الهيكلية الخاصة بهذا التعليم، فكانت هناك مشاركة أقل اتساعاً من مثيلاتها في التعليم العام، لكن تلك المشاركة تتجلى بشكل أساسي في العناصر التي يتكون منها التعليم المهني والتقني، والمكون من وزير التربية والتعليم العالي ومن رئيس المركز التربوي للبحوث والإنماء، مدير عام المؤسسة الوطنية للاستخدام، مدير عام وزارة الصناعة، مدير عام وزارة الصحة العامة، رئيس جمعية الصناعيين، ممثل غرفة التجارة والصناعة، رئيس نقابة المستشفيات الخاصة، ممثل نقابة أصحاب الفنادق، مدير المعهد الفني الصناعي، مدير المؤسسة المهنية العاملة، المدير العام للتعليم المهني والتقني.

يضاف إلى ذلك مشاركة دولية تمثلت في اتفاقيات تعاون مع فرنسا وألمانيا والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

أما في التعليم العالي فالصورة ليست بالوضوح التي هي عليه في التعليم العام ما قبل الجامعي والمهني والتقني، نظراً لتشعب هذا التعليم وتنوعه ونظراً لكون عمليات التغيير لم تأخذ أبعداً شاملة لغاية تاريخه، باستثناء تغييرات تحصل على مستوى مناهج في بعض الكليات أو مؤتمرات تشارك فيها الجامعات أو وزراء التعليم العالي في الدول العربية. لكن يتوقع أن يتم تفعيل هذا الواقع عبر ما بدىء به مع الجامعة اللبنانية عبر اتفاقية بينها وبين كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسكو التي وقعت خلال هذا العام.

٢-٢-٣ - المجالات التي شملها التغيير لجهة مراحل التعليم ووظائفها

وأهدافها ومواصفاتها ومناهجها وتوصيف المواد المستحدثة :

إن أهم التغييرات، التي شملت التعليم العام ما قبل الجامعي والتعليم المهني والتقني بمساريه النظامي وغير النظامي بمراحلها وأهدافها ومواصفاتها وموادها المستحدثة، قد تم التطرق إليها في الهيكلية الجديدة للتعليم في لبنان.

٢-٢-٣-١ - في التعليم العام ما قبل الجامعي :

ويشمل مرحلة الروضة ومرحلة التعليم الأساسي (الابتدائية والمتوسطة) والمرحلة الثانوية أي من عمر ثلاث سنوات حتى عمر الثامنة عشرة. يضاف إلى ذلك الإشارة إلى وجوب لحظ مسار للتعليم المختص أي لذوي الاحتياجات الخاصة.

مرحلة الروضة :

وظائفها وأهدافها :

- تعويد الأطفال الانتقال التدريجي من مناخ البيت إلى مناخ المدرسة.
- تأمين التوازن بين متطلبات نمو الطفل من النواحي الفيزيولوجية والحركية والوجدانية والذهنية.
- توفير المناخ الملائم لتشجيع الطفل على الاتصال بسواه والتعبير عن نفسه.
- تنمية قدرات الطفل الجسدية ومساعدته على السيطرة على أعضاء جسمه وتنسيق حركاته وإنماء حواسه.
- تشجيع الطفل على اكتساب المهارات اللغوية التلقائية التي تتجلى في الفهم والتعبير ومهارة الاداء الممهدة لعمليات القراءة والكتابة.
- مساعدة الطفل على تحقيق ثقته بنفسه وابرار مشاعره وعلى اكتساب روح الاستقلالية وتحمل المسؤولية.
- مساعدة الطفل على التفكير والفهم والاكتساب من خلال حواسه، وذلك بالتفاعل الإيجابي مع البيئة المحيطة به وبالوسائل والطرق العلمية.
- تنمية روح التعاون والانتظام لدى الطفل وتنشئته على الأخلاق الحميدة والعادات والسلوكية الحسنة.
- تعويد الطفل العيش ضمن جماعة ومساعدته على بناء علاقات أسرية واجتماعية وتعريفه بمظاهر أولية تتعلق بحب الوطن.
- تنمية اتجاهات إيجابية عند الطفل نحو العمل اليدوي.

مواصفاتها :

تمتد هذه المرحلة على سنتين، من سن الرابعة إلى السادسة. صفوفها : الروضة الأولى والروضة الثانية. يدخل الروضة الأولى من أتم الرابعة من عمره قبل للواحد والثلاثين من كانون الأول من السنة التي ينتسب خلالها الطفل إلى الروضة.

- التوزيع اليومي للنشاطات :

تحدد الفترة التي يقضيها الطفل يومياً في الروضة بأربع ساعات كحد أدنى. وتمتد على مدى خمسة أيام أسبوعياً على الأقل. تتخلل الفترة اليومية هذه أوقات كافية للنشاطات المتنوعة التالية وذلك على سبيل المثال لا الحصر :

• النشاطات الفردية الحرة :

وتشمل استقبال الأطفال وتفقد حالتهم الصحية وإعطاء كل طفل فرصة للتعبير عن ذاته وتهيئته للمشاركة الفعالة في نشاطات اليوم المقررة.

• النشاطات الجماعية :

وتشمل النشاطات الحركية والموسيقية التي يمارسها أطفال الصف الواحد، داخل الصف أو خارجه.

• النشاطات الموجهة :

وهي النشاطات التي يكتسب الطفل من خلالها الخبرات المتكاملة.

• نشاطات الألعاب الحرة :

ويتم ذلك بإشراف ومراقبة المشرف النفسي/ الاجتماعي. يتخلل هذه النشاطات فترات مخصصة للتغذية والراحة.

المرحلة الابتدائية :

تمتد المرحلة الابتدائية في الهيكلية الجديدة على مدى ست سنوات بدلاً من خمس في الهيكلية السابقة. تبدأ في السادسة من العمر وتوزع على حلقتين : ثلاث سنوات لكل حلقة. وبقي مجموع الحصص اليومية والأسبوعية على حاله (ست حصص يومياً وثلاثون حصّة اسبوعياً).

أما وظيفتها فلم يرد حولها في الهيكلية السابقة ما نقارنه بها، وما هو مبين أدناه متفق عليه في العديد من أنظمة التعليم الحديث انطلاقاً من اعتبارها مرحلة تأسيسية لغيرها من المراحل وللانخراط الاجتماعي، ولأي تعليم نظامي أو غير نظامي لاحق.

وما تحقق من تجديد نجاه في الأهداف والمضمون وفي مدة المرحلة وتوزيعها على حلقتين. فقد فصلت الأهداف من جهة ووجهت من جهة أخرى نحو أبعاد التعليم الأساسي في المجتمع اللبناني، وهي : التمكن من اللغة والاتصال بالآخرين، فهم الأساسيات العلمية والرياضية، التعرف العلمي على المحيط الاجتماعي، الالتزام بالهوية الوطنية والأخلاق، وإنماء الذوق والتمرس بالنشاطات الفنية والرياضية واليدوية.

طال التغيير توزيع الدروس، بما يعبر عن الأهداف الجديدة وذلك باتجاه تعزيز حصّة الفنون والمهارات والرياضة والنشاطات المتنوعة في البرنامج.

ويعكس هذا التوجه بتنظيم جديد للمراحل يقتضي :

- تجزئة المرحلة الابتدائية إلى حلقتين تمتد كل منهما على ثلاث سنوات.
- تحديث المادة المعرفية استناداً إلى المستجدات المعاصرة.
- تحديث الأسلوب التربوي والتقييم استناداً إلى نتائج البحوث التربوية العالمية والتجارب الرائدة في التعليم الابتدائي.

وظائفها وأهدافها :

توفير القدر الأساسي من المعارف والمهارات والقيم اللازمة لاندماج الأطفال في مجتمع متمدن، والمتناسبة مع سمات النمو في هذا العمر، بصورة تسمح للطفل بالمشاركة بفعالية في عملية التعلم.

- إكساب الطفل مهارات الاتصال اللغوي الأساسية، فهما وقراءةً وتعبيراً خطياً وشفهياً، مع تحفيز الميل إلى المطالعة.

- إكساب الطفل المهارات العلمية والرياضية الأساسية، وتزويده بالمعارف والمبادئ العلمية والبيئية والصحية والمصطلحات العلمية البسيطة اللازمة لفهم بعض ما يجري حوله ولمتابعة الدراسة لاحقاً.

- إكساب الطفل مجموعة من المعارف والمهارات والقيم المتعلقة بمجتمعه، من النواحي الجغرافية والتاريخية والحضارية والسكانية. وهذا يشمل محيطه المباشر، ووطنه لبنان، والمحيط العربي، وبعض سمات العالم والكون كي ينمو لديه حس المكان والزمان والهوية.

- إكساب الطفل قيماً إيجابية تجاه العلم والعمل والبيئة والتقدم والأخلاق والحضارة والآخر، أكان هذا الآخر فرداً أم جماعة أم شعباً.

- تنمية قدرات الطفل الفنية والرياضية والحركية وحسه الجمالي.

- تعزيز ثقة الطفل بنفسه، واستقلاليته، وممارسة السلوك المتمدن والعمل التعاوني،

داخل المدرسة وخارجها.

مواصفاتها :

تمتد المرحلة الابتدائية على ست سنوات. من سن السادسة إلى الثانية عشرة. وهي إلزامية لجميع المواطنين قانوناً وتعتبر المرحلة الأولى من الإلزام المدرسي الذي سيطبق تدريجياً إلى سن الخامسة عشر.

تتألف هذه المرحلة من حلقتين تتضمن الحلقة الأولى الصفوف : الأول والثاني والثالث، وتتضمن الحلقة الثانية الصفوف : الرابع والخامس والسادس. يقبل في الصف الأول من أتم السادسة من عمره قبل الحادي والثلاثين من كانون الأول من السنة التي يتم الانتساب خلالها إلى المدرسة.

التوزيع الأسبوعي للمواد والحصص الدراسية :

يحدد عدد الحصص التعليمية في كل صف من صفوف المرحلة الابتدائية بـ ٣٠ حصة أسبوعياً كحد أدنى أي بمعدل ٦ حصص يومياً وعلى مدى خمسة أيام في الأسبوع. مدة الحصة الواحدة ٤٥ دقيقة كحد أدنى في الحلقة الأولى وهي قابلة للزيادة في الحلقة الثانية. توزع المواد وحصصها الأسبوعية على امتداد الست سنوات حسبما هو مبين في الجدول التالي :

جدول رقم ١٣

التوزيع الأسبوعي للمواد التعليمية وحصصها
المرحلة الابتدائية*

الحلقة الأولى	المادة / السنة		لغة عربية	لغة أجنبية	تربية وطنية وتنشئة مدنية تاريخ / جغرافيا	علوم ^(١)	رياضيات	فنون ونشاطات متنوعة ^(٢)	تربية رياضية	مجموع الحصص
	السنة	المادة								
	الأولى		٧	٧	٣	٢	٥	٤	٢	٣٠
	الثانية		٧	٧	٣	٢	٥	٤	٢	٣٠
	الثالثة		٧	٧	٣	٣	٥	٣	٢	٣٠
	عدد الحصص		٤٢		٩	٢٢		١٧		٩٠
	النسبة المئوية		%٤٦,٦		%١٠	%٢٤,٤		%١٩		%١٠٠
	الرابعة		٦	٦	٣	٤	٥	٤	٢	٣٠
	الخامسة		٦	٦	٣	٤	٥	٤	٢	٣٠
	السادسة		٦	٦	٣	٥	٥	٣	٢	٣٠
	عدد الحصص		٣٦		٩	٢٨		١٧		٩٠
	النسبة المئوية		%٤٠		%١٠	%٣١		%١٩		%١٠٠

* يصار إلى تأمين التعليم الديني في المدارس الرسمية اختيارياً يومي الجمعة والأحد لمدة ساعتين، غير أنه بتاريخ ١٩٩٩/١٢/٦ صدر المرسوم رقم ١٨٤٧ بتخصيص حصة دراسية كاملة أسبوعياً لتدريس التربية الدينية، كما نص القرار رقم ١١٢ الصادر عن مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٠/١٠/٢٨ حصر التعليم الديني في المدارس الرسمية بالكتب التي يصدرها المركز التربوي للبحوث والإنماء وذلك اعتباراً من العام الدراسي القادم (٢٠٠١-٢٠٠٢) ..

(١) يمكن دمج بعض المواد تحقيقاً لمنهجية التربية الشمولية (علوم، صحة، بيئة).

(٢) تشمل الفنون والنشاطات المتنوعة على سبيل المثال لا الحصر : الرسم، التصوير، النحت، الخط، الأناشيد، الموسيقى، الرقص، التمثيل، الأشغال اليدوية، العناية بالمزروعات، التدبير المنزلي، الكمبيوتر، الألعاب الحركية ...

- المرحلة المتوسطة :

تطرح الهيكلية المقترحة أهدافاً جديدة للمرحلة المتوسطة تأخذ بعين الاعتبار الحاجات الاجتماعية وحاجات المتعلمين، وأصول تدريس المواد المختلفة في هذه السن. وفي هذه الأهداف تركيز على أساليب التفكير والمهارات الحياتية بقدر التركيز على المعلومات والمعارف والمعضلات، والتركيز على القيم والاتجاهات والنشاطات المتنوعة.

وفي هذا السياق تفرض الهيكلية الجديدة المقترحة إيجاد مهام ارشاد مدرسي ومهني في المرحلة المتوسطة، ومهام نشاطات متنوعة، يقوم بها مختصون و/أو أفراد الهيئة التعليمية المدربون.

وبالإشارة إلى الوضع الجديد يلاحظ أن التغيير طال المواد وتوزيع الدروس، بما يتناسب مع الأهداف الجديدة ومدة المرحلة، وذلك باتجاه :

- إدخال التكنولوجيا - الكمبيوتر.
- إدخال لغة أجنبية ثانية.
- زيادة حصة العلوم.
- توسيع نطاق النشاطات المتنوعة واليدوية والرياضية والفنية.
- فتح المجال لنشاطات التعرف المهني.

أما على صعيد مضمون المنهج وأساليب التعليم والتقييم فالهيكلية الجديدة

تفترض :

- إيجاد ترتيب ضمني بين الصف السابع (الأول متوسط) من جهة، والصفين الثامن والتاسع من جهة ثانية، بما يتناسب مع قواعد التأسيس للمعلومات ومن ثم تعميقها.
- تحديث المادة المعرفية استناداً إلى المستجدات المعاصرة.
- التوفيق بين المتطلبات التي تفرضها الحقول المعرفية وتلك التي تفرضها الحاجات الاجتماعية وحاجات المتعلمين في هذا العمر.
- اعتماد الأنظمة التقييمية الحديثة.

وظائفها وأهدافها :

- توفير القدر الكافي واللازم من المعارف والمهارات والقيم من أجل :
- تكوين مواطن لبناني : مثقف ومتمدن.
- التعرف على القدرات والاتجاهات الفردية وتعزيزها، ومتابعة الدراسة النظامية أو الانخراط في الحياة العامة ودورها الاقتصادية.

- إكساب المتعلم معارف ومهارات وتدريبه على الالتزام بقيم المواطنة، وما يرتبط بها من هوية وطنية وإنسانية، وثقافة مدنية.
- استكمال ثقافة المتعلم الصحية والاجتماعية والبيئية والحضارية وإتاحة فرص مناقشة بعض القضايا المعاصرة لمساعدته على تفتح الوعي الموضوعي والعقلاني لديه وتمميته.
- تعزيز مهارات الاتصال اللغوي الأساسية، والارتقاء بها إلى مستوى التدوق اللغوي والأدبي والتعبير الإبداعي.
- إكساب المتعلم المعارف والمهارات اللازمة وتممية التفكير العلمي والقيم المرتبطة به، وإغناء قاموس المصطلحات وتوسيع نطاق المعلومات والمبادئ العلمية والرياضية.
- استعمال التكنولوجيا والتآلف معها، لا سيما الكمبيوتر، كوسيلة تعليمية وبرنامج للمعالجة ومصدر للمعلومات.
- تعريف المتعلم على النشاطات اليدوية وعلى عالم المهن لتكوين اتجاهات إيجابية نحوها من جهة، وتدريبه على بعضها لتنمية قدراته واستعداداته تمهيداً لاختيار مهنة المستقبل من جهة أخرى.
- تعزيز ثقة المتعلم بنفسه باعتباره فرداً مستقلاً في تفكيره، مقبلاً على التعاون والانخراط الاجتماعي، موازناً بين حريته ومسؤوليته.

- مواصفاتها :

- تكوّن المرحلة المتوسطة مع المرحلة الابتدائية التعليم الأساسي.
- مدة هذه المرحلة ثلاث سنوات، وتسمى صفوفها، استكمالاً لصفوف المرحلة الابتدائية: السابع، الثامن، التاسع.

- التوزيع الأسبوعي للمواد والحصص الدراسية :

- يحدد عدد الحصص الأسبوعية في جميع صفوف هذه المرحلة بـ ٣٥ حصة موزعة على خمسة أيام، مدة الحصة الواحدة ٥٠ دقيقة كحد أدنى.
- توزع المواد وحصصها الأسبوعية على امتداد ثلاث سنوات حسبما هو مبين في الجدول رقم ١٤ :

جدول رقم ١٤

التوزيع الأسبوعي للمواد التعليمية وحصصها
المرحلة المتوسطة.

المادة السنة	لغة عربية	لغة أجنبية أولى	لغة أجنبية ثانية	تربية وطنية ونشئة مدنية	تاريخ	جغرافيا	رياضيات	علوم	تكنولوجيا	معلوماتية	فنون ونشاطات متنوعة	تربية رياضية	مجموع الحصص
السابعة	٦	٦	٢	١	١	٢	٥	٦	١	١	٢	٢	٣٥
الثامنة	٦	٦	٢	١	١	٢	٥	٦	١	١	٢	٢	٣٥
التاسعة	٦	٦	٢	١	١	٢	٥	٦	١	١	٢	٢	٣٥
عدد الحصص	٤٢			١٢			٣٦			١٥			١٠٥
النسبة المئوية	%٤٠			%١١,٤			%٣٤,٤			%١٤,٣			%١٠٠

- يصار إلى تأمين التعليم الديني في المدارس الرسمية اختياريًا يومي الجمعة والأحد لمدة ساعتين، غير أنه بتاريخ ١٩٩٩/١٢/٦ صدر المرسوم رقم ١٨٤٧ بتخصيص حصة دراسية كاملة أسبوعياً لتدريس التربية الدينية، كما نص القرار رقم ١١٢ الصادر عن مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٠/١٠/٢٨ حصر التعليم الديني في المدارس الرسمية بالكتب التي يصدرها المركز التربوي للبحوث والإنماء وذلك اعتباراً من العام الدراسي القادم (٢٠٠١-٢٠٠٢).

المرحلة الثانوية :

تحتل المرحلة الثانوية في نظام التعليم في لبنان باهتمام كبير، ذلك أنها مرحلة أساسية لمتابعة إنماء المواطن وإفساح المجال أمامه كي يتمكن من تقرير خياره للمستقبل بعد إعطائه القدر الوافر من المعارف والمهارات المتنوعة.

إن عدم تطوير هيكلية التعليم في لبنان وتحديث المناهج فيه لفترة تقارب الربع قرن أدى إلى اتساع المسافة بين وظائف مراحل الهيكلية الحالية وأهدافها ومواصفاتها، (خاصة المرحلة الثانوية منها باعتبارها الأكثر التصاقاً بالحياة)، وبين ما طرأ من تغييرات جذرية في المجتمع وفي حاجات سوق العمل ومتطلباتها، وما أدخلته المستجدات العلمية والتكنولوجية والتربوية في مجالات الحياة العامة وعلى مختلف مستويات التعليم العالي.

بقي عدد سنوات التدريس في المرحلة الثانوية للهيكلية الجديدة على ما هو عليه في الهيكلية الحالية. أما وظيفتها المبينة أدناه فلم يرد حولها في الهيكلية الحالية ما نقرانه بها. التجديد الأساسي نجده في الطروحات المتمثلة بتعدد التوجهات وتنوع الاختصاصات وفي الحدود الزمنية للتفرع في مجالاتها بحيث يعطى للمتعلم سنة إضافية ليتخذ قراره بصدد الاختصاص الذي يرغب بدخوله والفسح في المجال أمامه لمزيد من المرونة تساعده على الانتقال إلى فرع آخر أو نوع آخر من التعليم وبما يتلاءم مع مختلف ميادين التخصص العالي وحاجات سوق العمل اللبنانية والعربية. كما نجده في أهداف هذه المرحلة ومضامين مناهجها وبرامجها التي تمكن الملتحقين بها من مواكبة المستجدات العلمية والتكنولوجية والثقافية المعاصرة ومن تحديد خياراتهم في الانخراط الاجتماعي والمهني أو متابعة التحصيل التعليمي العالي.

وظيفتها وأهدافها :

يتوخى التعليم في المرحلة الثانوية، في الاتجاهين العام والتقني، وتوثيق الروابط بين المدرسة والحياة، وذلك بتوفير المعارف والمهارات التي تؤهل المتعلم لتقرير مجال التخصص أو دخول سوق العمل مزوداً بالمفاهيم المناسبة وبالمعلومات النظرية والتطبيقية في مجالات الثقافة والعلوم والتكنولوجيا الحديثة.

تهدف العملية التربوية في المرحلة الثانوية إلى إعداد المتعلم بحيث يصبح قادراً على :

- فهم جوهر الأديان ودورها في تكامل شخصية الفرد روحياً وأخلاقياً وإنسانياً.
- إدراك أهمية القيم والمبادئ الأخلاقية والإنسانية وممارستها واحترام الغير وترسيخ أسس العيش المشترك.
- إدراك معنى الحقوق والواجبات والأنظمة وممارستها بمسؤولية والتعبير عن الرأي ضمن القانون.
- الالتزام بلبنان وطناً للحرية والديمقراطية والعدالة وترسيخ الولاء له والاعتزاز به.
- تفهم موقع لبنان الحضاري وإدراك أهمية التزود بالثقافة الوطنية المنطلقة من التراث اللبناني العربي والإنساني.
- إدراك دور لبنان في المنظمات العربية والدولية ومساهمته في صياغة مواثيقها والالتزام بها لا سيما تلك التي ترعى حقوق الإنسان.
- اكتساب المفاهيم الأساسية المتعلقة بنظام لبنان الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وممارسة دوره كمواطن مسؤول.
- استيعاب المفاهيم والنظريات في مجالات الثقافة والعلوم والتكنولوجيا، وحسن توظيفها.
- تحديد الصعوبات والمشكلات وتحليلها بمنهجية علمية عن طريق التفكير المنهجي والبحث العلمي.
- القيام بنشاطات رياضية وثقافية وفنية تحقيقاً لنمو متوازن بين الجوانب الجسدية والخلفية والعقلية والعاطفية.
- استيعاب قواعد الصحة العامة وممارستها والمحافظة على البيئة.
- الابتكار والإبداع وتذوق المظاهر الجمالية والتفاعل مع الانجازات الفنية والعلمية والتكنولوجية في هذا المجال.
- احترام العمل المنتج واعتباره قيمة كبرى في حياته وحياة المجتمع.
- إدراك أهمية الإنتاج وتنظيم الخدمات وترشيد الاستهلاك في المجتمع.
- إدراك أهمية الأسرة في تنمية المجتمع وضرورة تنظيمها.
- تعميق معرفته باللغة العربية وتعزيز مهارة الاتصال اللغوي والارتقاء بها نحو التذوق الأدبي والتعبير الإبداعي.
- إتقان مهارة الاتصال في اللغات الأجنبية باعتبارها أداة تواصل وتفاعل ثقافي وحضاري.

- مواصفاتها :

ينتسب إلى هذه المرحلة الحائز على الشهادة المتوسطة. تمتد الدراسة فيها على ثلاث سنوات تنتهي بامتحانات رسمية تؤول إلى نيل شهادة الثانوية العامة في أحد فروع نوعي التعليم : العام والتقني. يحق لحاملي هذه الشهادة الانتساب إلى الكليات الجامعية أو المعاهد التكنولوجية والفنية العالية لمتابعة التحصيل الدراسي في الاختصاصات التي أعدوا فيها أساساً. وكل تغيير في الاختصاصات أو الاتجاهات يخضع إلى شروط تربوية تضع أسسها الكلية أو المعهد المستضيف.

- التوزيع الأسبوعي للمواد والحصص الدراسية :

تتم الدراسة في المرحلة الثانوية في أحد الاتجاهين التاليين : العام أو التقني.

في التعليم العام (المرحلة الثانوية العامة) :

تسمى هذه المرحلة : الثانوية العامة وتوزع على ثلاثة صفوف :

- الثانوي الأول.
- الثانوي الثاني.
- الثانوي الثالث.

وتؤول إلى : الشهادة الثانوية العامة.

يعتبر الصف الثانوي الأول جذعاً مشتركاً يتضمن معظم المواد اللازمة ليتمكن المتعلم من الاختيار المناسب في الصفوف اللاحقة.

يبدأ التفريع في الصف الثانوي الثاني باتجاهين :

- إنسانيات.

- علوم.

ويزيد التفريع في الصف الثانوي الثالث باتجاهات أربعة :

- آداب وإنسانيات.

- اجتماع واقتصاد.

- علوم عامة.

- علوم الحياة.

توزع المواد المنهجية على مجموعات تعليمية ويؤخذ بالاعتبار، في تحديد عدد الحصص الأسبوعية لكل مادة، محتوى المادة والنسبة المئوية المخصصة لكل مجموعة من المجموع العام للحصص الأسبوعية.

يبلغ عدد الحصص ٣٥ حصة أسبوعياً كحد أدنى أي بمعدل ٧ حصص يومياً. مدة الحصة الواحدة ٥٠ دقيقة كحد أدنى.

تبين الجداول التالية رقم ١٥-١٦-١٧-١٨-١٩-٢٠-٢١ : عناوين المواد التعليمية وتوزيعها في المجموعات التعليمية وعدد حصصها الأسبوعية ونسبها المئوية.

جدول رقم ١٥

التوزع الأسبوعي للمواد التعليمية وحصصها
السنة الأولى الثانوية

ملاحظات	النسبة المئوية	عدد الحصص	المادة / النشاط	المجموعة
	%٣٤,٣٠	٥	- اللغة العربية وآدابها	الأولى
		٥	- اللغة الأجنبية وآدابها	
		٢	- لغة أجنبية ثانية	
		١٢	المجموع	
	%١٧,١٠	٢	- اجتماع واقتصاد	الثانية
		١	- تربية وطنية وتنشئة مدنية	
		١	- تاريخ	
		٢	- جغرافيا	
		٦	المجموع	
	%٣٧,١٠	٥	- رياضيات	الثالثة
		٣	- فيزياء	
		٢	- كيمياء	
		٢	- علوم الحياة	
		١	- تكنولوجيا	
		١٣	المجموع	
	%١١,٥٠	١	- معلوماتية	الرابعة
		٢	- تربية رياضية	
		١	- فنون ونشاطات متنوعة	
		٤	المجموع	
	%١٠٠	٣٥	المجموع العام	

جدول رقم ١٦

التوزع الأسبوعي للمواد التعليمية وحصصها
السنة الثانية الثانوية - فرع الإنسانيات

ملاحظات	النسبة المئوية	عدد الحصص	المادة / النشاط	المجموعة
	%٤٠	٦	- لغة عربية وتعريب	الأولى
		٦	- لغة أجنبية وترجمة	
		٢	- لغة أجنبية ثانية	
		١٤	المجموع	
	%٢٨,٦٠	٣	- فلسفة وحضارات	الثانية
		٣	- اجتماع واقتصاد	
		١	- تربية وطنية وتنشئة مدنية	
		١	- تاريخ	
		٢	- جغرافيا	
		١٠	المجموع	
	%٢٢,٨٠	٤	- رياضيات	الثالثة
		٣	- ثقافة علمية	
		١	- تكنولوجيا	
		٨	المجموع	
* تعطى، كل أسبوعين، حصتان لكل مادة بالتناوب.	%٨,٦٠	١	- معلوماتية	الرابعة
		٢	- تربية رياضية*	
		٢	- فنون ونشاطات متنوعة*	
		٣	المجموع	
	%١٠٠	٣٥	المجموع العام	

جدول رقم ١٧

التوزع الأسبوعي للمواد التعليمية وحصصها
السنة الثانية الثانوية - فرع العلوم

ملاحظات	النسبة المئوية	عدد الحصص	المادة / النشاط	المجموعة
	%٢٢,٨٠	٣	- لغة عربية وتعريب	الأولى
		٣	- لغة أجنبية وترجمة	
		٢	- لغة أجنبية ثانية	
		٨	المجموع	
	%٢٠	٢	- فلسفة وحضارات	الثانية
		٢	- اجتماع واقتصاد	
		١	- تربية وطنية وتنشئة مدنية	
		١	- تاريخ	
		١	- جغرافيا	
		٧	المجموع	
	%٤٨,٦٠	٦	- رياضيات	الثالثة
		٥	- فيزياء	
		٣	- كيمياء	
		٢	- علوم الحياة	
		١	- تكنولوجيا	
		١٧	المجموع	
* تعطي، كل أسبوعين، حصتان لكل مادة بالتناوب.	%٨,٦٠	١	- معلوماتية	الرابعة
		٢	- تربية رياضية*	
		٢	- فنون ونشاطات متنوعة*	
		٣	المجموع	
	%١٠٠	٣٥	المجموع العام	

جدول رقم ١٨

التوزع الأسبوعي للمواد التعليمية وحصصها
السنة الثانية الثانوية - فرع الآداب والإنسانيات

ملاحظات	النسبة المئوية	عدد الحصص	المادة / النشاط	المجموعة
	%٤٠	٦	- لغة عربية وتعريب	الأولى
		٦	- لغة أجنبية وترجمة	
		٢	- لغة أجنبية ثانية	
		١٤	المجموع	
	%٣٧,١٠	٩	- فلسفة وحضارات	الثانية
		١	- تربية وطنية وتنشئة مدنية	
		١	- تاريخ	
		٢	- جغرافيا	
		١٣	المجموع	
	%١٤,٣٠	٢	- رياضيات	الثالثة
		٣	- ثقافة علمية	
		٥	المجموع	
* تعطى، كل أسبوعين، حصتان لكل مادة بالتناوب.	%٨,٦٠	١	- معلوماتية	الرابعة
		٢	- تربية رياضية *	
		٢	- فنون ونشاطات متنوعة *	
		٣	المجموع	
	%١٠٠	٣٥	المجموع العام	

جدول رقم ١٩

التوزيع الأسبوعي للمواد التعليمية وحصصها
السنة الثالثة الثانوية - فرع الاجتماع والاقتصاد

ملاحظات	النسبة المئوية	عدد الحصص	المادة / النشاط	المجموعة
		٤	- لغة عربية وتعريب	الأولى
		٤	- لغة أجنبية وترجمة	
		٢	- لغة أجنبية ثانية	
	٢٨,٦٠%	١٠	المجموع	
		٣	- فلسفة وحضارات	الثانية
		٨	- اجتماع واقتصاد	
		١	- تربية وطنية وتنشئة مدنية	
		١	- تاريخ	
	٤٠%	١	- جغرافيا	
		١٤	المجموع	
		٤	- رياضيات	الثالثة
		٤	- ثقافة علمية	
	٢٢,٨٠%	٨	المجموع	
* تعطى، كل أسبوعين، حصتان لكل مادة بالتناوب.	٨,٦٠%	١	- معلوماتية	الرابعة
		٢	- تربية رياضية *	
		٢	- فنون ونشاطات متنوعة*	
		٣	المجموع	
	١٠٠%	٣٥	المجموع العام	

جدول رقم ٢٠

التوزع الأسبوعي للمواد التعليمية وحصصها
السنة الثالثة الثانوية - فرع العلوم العامة

ملاحظات	النسبة المئوية	عدد الحصص	المادة / النشاط	المجموعة
	١٧,١٠%	٢	- لغة عربية وتعريب	الأولى
		٢	- لغة أجنبية وترجمة	
		٢	- لغة أجنبية ثانية	
		٦	المجموع	
	١٤,٣٠%	٢	- فلسفة وحضارات	الثانية
		١	- تربية وطنية وتنشئة مدنية	
		١	- تاريخ	
		١	- جغرافيا	
		٥	المجموع	
	٦٠%	١٠	- رياضيات	الثالثة
		٧	- فيزياء	
		٤	- كيمياء	
		٢١	المجموع	
* تعطى، كل أسبوعين، حصتان لكل مادة بالتناوب.	٨,٦٠%	١	- معلوماتية	الرابعة
		٢	- تربية رياضية *	
		٢	- فنون ونشاطات متنوعة *	
		٣	المجموع	
	١٠٠%	٣٥	المجموع العام	

جدول رقم ٢١

التوزع الأسبوعي للمواد التعليمية وحصصها
السنة الثالثة الثانوية - فرع علوم الحياة

ملاحظات	النسبة المئوية	عدد الحصص	المادة / النشاط	المجموعة
	%١٧,١٠	٢	- لغة عربية وتعريب	الأولى
		٢	- لغة أجنبية وترجمة	
		٢	- لغة أجنبية ثانية	
		٦	المجموع	
	%١٤,٣٠	٢	- فلسفة وحضارات	الثانية
		١	- تربية وطنية وتنشئة مدنية	
		١	- تاريخ	
		١	- جغرافيا	
		٥	المجموع	
	%٦٠	٥	- رياضيات	الثالثة
		٥	- فيزياء	
		٥	- كيمياء	
		٦	- علوم الحياة	
		٢١	المجموع	
* تعطي، كل أسبوعين، حصتان لكل مادة بالتناوب.	%٨,٦٠	١	- معلوماتية	الرابعة
		٢	- تربية رياضية*	
		٢	- فنون ونشاطات متنوعة*	
		٣	المجموع	
	%١٠٠	٣٥	المجموع العام	

٢-٢-٣-٢- في التعليم المهني والتقني :

وهنا سنعرض لأمرين أساسيين، الأول هو توزيع حقول واختصاصات التعليم المهني والتقني ومستوياتها والثاني هو تلخيص التغييرات التي تمت في هذا النوع من التعليم وفقاً لما جاءت به الهيكلية الجديدة.

- توزيع حقول واختصاصات التعليم المهني والتقني ومستوياتها قبل صدور قرار

مجلس الوزراء الخاص بالهيكلية الجديدة للتعليم المهني والتقني في العام ٢٠٠٠ :

ويمكن تلخيص تلك الاختصاصات ضمن الجدولين التاليين :

جدول رقم ٢٢

توزيع حقول واختصاصات التعليم المهني والتقني ومستوياتها

الاختصاص		حقل التعليم الفني
<ul style="list-style-type: none"> - الإلكترونيك - المعلومات الإدارية - المراجعة والخبرة في المحاسبة 		<ul style="list-style-type: none"> - الهندسة المدنية - الميكانيك - الكهرياء
نوع الشهادة		مستوى الأظر الوسطى
T S	T S P	(T S P - T S)
<ul style="list-style-type: none"> - ميكانيك - ميكانيك الطائرات - عناية تمريضية - معالجة فيزيائية - كهرياء - إلكترونيك - بصريات - تربية حضانية وابتدائية - تربية مختصة - خدمة اجتماعية - معلوماتية إدارية - فنون الإحصاء - تحاليل طبية 	<ul style="list-style-type: none"> - أمانة سر إدارية - المراجعة والخبرة في المحاسبة - علوم مصرفية - تأمين - تنظيم وإدارة المؤسسات - ترجمة - هندسة مدنية - تكييف الهواء وفنون التبريد - مساحة - إدارة المؤسسات الفندقية (فنادق ، مطاعم). - علوم سياحية - زراعة - كيمياء صناعية. 	<ul style="list-style-type: none"> - ميكانيك - كهرياء - إلكترونيك - هندسة مدنية - معلوماتية إدارية - مراجعة وخبرة في المحاسبة
<ul style="list-style-type: none"> - عناية تمريضية - كهرياء - برق وهاتف - الكترولنيك - فنون موسيقية - تربية حضانية - برمجة الحاسبات الإلكترونية - فنون الاعلان - المختبرات الطبية 	<ul style="list-style-type: none"> - طباعة - فنون زراعية - كيمياء صناعية - ميكانيك صناعي - ميكانيك السيارات - ميكانيك بحري - ميكانيك الطائرات - إنشاءات معدنية - السباكة - الرسم الصناعي 	<ul style="list-style-type: none"> - أمانة السر - علوم تجارية - التوثيق - البناء والأشغال العامة - تكييف الهواء - مساحة - رسم معماري - تجميل داخلي - فنون فندقية (بيع) - الفنون الفندقية (انتاج)
		مستوى التنفيذ
		(B T)

جدول رقم ٢٣

توزع حقول واختصاصات التأهيل المهني ومستوياتها

الاختصاص		حقل التأهيل المهني
<ul style="list-style-type: none"> - معاونة صحية -أخصائي في التجميل - مدبرة منزل - كهربائي أبنية - كهربائي ماكينات - مخابر برقي - مصلح راديو - مصلح تلفزيون - رسام إعلانات - أخصائي بشغل الجلود - دباغ 	<ul style="list-style-type: none"> - طباع أوفست - نجار موبيليا - أخصائي في البلاستيك - خياطة للنساء - خياط للرجال - ميكانيكي آليات - ميكانيكي محركات - صانع قوالب للصب - ميكانيكي زراعي - حداد صفائح - سباك - مدقق - ساعاتي 	<ul style="list-style-type: none"> - مستكتب مختزل - موظف مصارف - موظف شركة تأمين - محاسب مساعد - بائع - أمين مستودع -عامل صيانة - سنكري - مساح مساعد - أمين خدمة مطاعم - طاهي - حلواني - طباع منضد <p>مستوى التكميلية (B T)</p>
<ul style="list-style-type: none"> - خراط / براد - كشاط - عامل فريزة - لحام - حداد - مزين للشعر - معلم أظافر - عامل تمديدات كهربائية - فاخوري / خزاف - سكاف 	<ul style="list-style-type: none"> - أخصائي للحومات المجلدة - قصاب - خباز - نجار - مساعد حفار - خياطة مساعدة - حائك - غزال - منجد - رثاء - صباغ 	<ul style="list-style-type: none"> - مستكتب - عامل بناء - معاون سمكري - مورق بناء - طلاء - عامل زجاج - معاون خدمة في المطبخ - طاه مساعد - حلواني مساعد - منضد مساعد - مجلد <p>مستوى الكفاءة (C A P)</p>
<ul style="list-style-type: none"> - نجار باطون - طلاء - عامل تدفئة مركزية - لحام - أمينة سر تنفيذية - الديكور العام - مركب ومصلى راديو وتلفزيون - ميكانيكي سيارات - الخياطة - التزيين النسائي 	<ul style="list-style-type: none"> - حداد باطون - بلاط - كهربائي أبنية - سنكري - أمينة سر مختزلة - رئيس محاسبة - الرسم الهندسي والمعماري - كهربائي - أخصائي تدفئة وتبريد 	<ul style="list-style-type: none"> - عامل بناء - مورق - نجار بناء - عامل إنشاءات معدنية - الضرب على الآلة الكاتبة - محاسب عام - أخصائي الكتروني - كهربائي سيارات <p>مستوى التأهيل المهني المسرع أو التأهيل المهني للكبار (F P A)</p>

تتميز هذه الشهادة عن الشهادة الثانوية التقنية في شروط قبول التلاميذ فيها إذ يكفي بالحصول على إفاة بإنهاء مرحلة التعليم الأساسي (المرحلة المتوسطة) ويتم التعليم النظري فيها في المدرسة، والتدريب العملي في مصانع وورش مؤسسات الإنتاج والإنماء، وتكون نسبة المواد النظرية أقل من نسبة الأعمال التطبيقية.

- التغييرات التي طالت التعليم المهني والتقني وفقاً لما ورد في الهيكلية الجديدة للتعليم :

- **الشهادة الثانوية التقنية (BT)**، التي تخول حاملها، بشكل رئيسي، ممارسة المهنة التي أعدّ فيها والموصوفة أساساً في سوق العمل أو متابعة الدراسة في التعليم العالي.

- **الشهادة الثانوية المهنية (BP)** نظام مزدوج، والمنشأة بموجب المرسوم رقم ١٣٨٤ تاريخ ٤ /١٠/١٩٩٩ والتي تخول حاملها، بشكل رئيسي، ممارسة المهنة التي أعدّ فيها والموصوفة أساساً في سوق العمل، أو متابعة الدراسة في التعليم العالي.

تمتد المرحلة الثانوية التقنية والثانوية المهنية - نظام مزدوج على ثلاث سنوات :

- السنة الأولى.

- السنة الثانية.

- السنة الثالثة.

يشترط للالتحاق بهذه المرحلة حيازة الشهادة المتوسطة الرسمية.

وتعتبر هذه المرحلة البداية الرسمية للتعليم المهني والتقني النظامي. ويتفرع التعليم والتدريب أثناءها في ثلاثة مجالات :

- الزراعة.

- الصناعة.

- الخدمات (مال / تجارة / إدارة / سياحة / معلوماتية / فندقية / صحة الخ...)

يمكن أن يبدأ التفرع في مجال الخدمات اعتباراً من السنة الثانية وتعتبر السنة الأولى جذعاً مشتركاً. أما في المجالين الآخرين : الزراعة والصناعة فإن التفرع يبدأ اعتباراً من السنة الأولى مع مراعاة الوحدات التعليمية المشتركة.

يتراوح المجموع العام للحصص الدراسية والتدريبية للاختصاص الواحد في مجال الخدمات ما بين ٢٨٠٠ حصة و ٣٠٠٠ حصة أي بمعدل وسطي ٩٥٠ حصة سنوياً.

كما يتراوح المجموع العام للحصص الدراسية والتدريبية للاختصاص الواحد في أي من المجالين : الزراعي أو الصناعي، ما بين ٣٠٠٠ و ٣٣٠٠ حصة أي بمعدل وسطي ١٠٥٠ حصة سنوياً.

تتوزع هذه الحصص على ما يقارب الـ ٣٠ أسبوعاً تعليمياً فعلياً في السنة الواحدة (لا تحتسب فيها أيام العطل الدراسية والأعياد والأوقات المخصصة للامتحانات) وبمعدل ٣٥ حصة أسبوعياً، مدة الحصة الواحدة ٥٠ دقيقة كحد أدنى.

كما تتوزع المواد التعليمية والتدريبية في الاختصاصات كافة على أربع مجموعات (أ، ب، ج، د) وذلك على الوجه التالي :

- المجموعة الأولى : مواد عامة

(أ) - لغة عربية

- لغة أجنبية

- لغة أجنبية (ثانية)

- رياضيات

- علوم

- اجتماعيات

ويخصص لها من بين ٤٠ و ٤٥% من المجموع العام للحصص في السنوات الأولى لجميع الاختصاصات وتنحسر هذه النسبة تدريجياً إلى ما بين ٣٥ و ٤٠% في السنتين اللاحقتين الثانية والثالثة.

- المجموعة الثانية : مجالات التخصص

(ب) - مواد اختصاص

- مواد علمية مساندة للاختصاص (علوم ورياضيات تطبيقية الخ...)

- أعمال تطبيقية

ويخصص لها ما بين ٤٥ و ٥٠% من المجموع العام للحصص في السنوات الأولى لجميع الاختصاصات. وترتفع هذه النسبة تدريجياً إلى ما بين ٥٥ و ٦٠% من المجموع العام للحصص في السنتين اللاحقتين الثانية والثالثة.

- المجموعة الثالثة : النشاطات

(ج) - رياضة

- نشاطات متنوعة

يخصص لهذه المجموعة ١٠% من المجموع العام للحصص في السنوات الأولى وتتحسر إلى ٥ % في السنتين اللاحقتين عملاً بمبدأ التناوب : حصتان للمادة الواحدة كل أسبوعين.

المجموعة الرابعة : تدريب عملي ميداني في مصانع وورش المؤسسات الإنتاجية أو في مصانع ومشاعل المؤسسة التعليمية حين يتعذر ذلك ميدانياً. (د)

يخصص لهذه المجموعة ما بين ٣٥ و ٤٠% من المجموع العام للحصص في السنوات الأولى وترتفع هذه النسبة تدريجياً إلى ما بين ٤٠ و ٤٥% من المجموع العام للحصص في السنتين اللاحقتين الثانية والثالثة .

تتكفل المؤسسة التعليمية المهنية، المرخص لها رسمياً، بتأمين التدريب العملي الميداني المنوه عنه أعلاه واللازم لتلاميذها الذين تعدهم للشهادة الثانوية التقنية وذلك في مصانعها ومشاعلها أو في مصانع وورش المؤسسات الإنتاجية والخدماتية المتعاونة مع المؤسسة وفق قواعد النظام المزدوج.

ينال الشهادة الثانوية التقنية كل من ينهي بنجاح الوحدات التعليمية والتطبيقات العملية للمواد في المجموعات (أ) و (ب) و (ج) .

وينال الشهادة الثانوية المهنية، نظام مزدوج، كل من ينهي بنجاح جميع الوحدات التعليمية/التدريبية للمواد في المجموعات (ب) و (ج) و (د) المذكورة في الجدول أعلاه.

في مجال الإعداد والتدريب المهني والتقني :

يمكن أن يتم إعداد التلاميذ لشهادتي الثانوية التقنية والثانوية المهنية - نظام مزدوج وفق برنامج التعليم المجرأ إلى حلقات تأهيلية ممتدة على ثلاث سنوات بمعدل حلقة تأهيلية واحدة في كل سنة.

في مثل هذا التدبير يحق للتلميذ الذي ينهي بنجاح الحلقات الثلاث التقدم إلى الامتحانات الرسمية للشهادة الثانوية التقنية أو الشهادة المهنية - نظام مزدوج، ضمن الشروط الخاصة لكل شهادة. كما يحق للتلميذ الذي ينهي بنجاح كل حلقة تأهيلية الحصول على إفادة رسمية بإنهاء هذه الحلقة للاستفادة منها حيث يلزم.

تكون أشكال النظام المزدوج في المرحلة الثانوية المهنية وسيلة فعالة للإعداد والتدريب كلما كان ذلك ممكناً كما توفر ارتباطاً وثيقاً بين التعلم والإنتاج الحقيقي وبالتالي ملاءمة أفضل لمهارات المتعلم وأساليب أدائه مع مواصفات سوق العمل ومتطلباتها. هذا فضلاً عن أهمية تطبيق هذا النظام بالنسبة إلى المؤسسات الإنتاجية المشاركة فيه خاصة لجهة تزودها بالمهارات والخبرات البشرية التي لا تحتاج إلى تأهيل أو تدريب عند بداياتها بالعمل لديها.

تحويل الاتجاهات :

إن توزيع الحصص التعليمية وفق المجموعات والوحدات التعليمية في كل من التعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي التقني، يتيح الفرص الميسرة أمام المتعلم في كلا الاتجاهين من تحويل اتجاه تعلمه والاستفادة من بعض الوحدات التعليمية المحصلة والمقررة أساساً في اختصاصات الفروع المطلوب التوجه إليها.

- التأهيل التقني المستمر :

تفسح الهيكلية التعليمية الجديدة المجال لفرص أوفر للتقنيين والمهنيين المنخرطين في سوق العمل للتأهيل التقني المستمر على مستجدات التكنولوجيا وذلك تحقيقاً لمبدأ التربية المستمرة أو المستديمة حيث يمنح التقني أو المهني / المتدرب بنهاية كل دورة تأهيلية إفادة تخصص بالموضوع الذي تم تأهيله فيه.

- التدريب المهني المجزأ :

تلحظ الهيكلية أيضاً في الجانب غير النظامي، مساراً تدريبياً على المهن الموصوفة في سوق العمل، وذلك للمتعلمين الذين أنهوا المرحلة الابتدائية ويرغبون باكتساب مهنة في وقت مبكر.

يتلقى المتعلم في مراكز التدريب المهني المجزأ هذا تدريباً مهنيًا في ثلاثة مستويات يتم الإعداد فيها ضمن وحدات تدريبية مستقلة تتيح أمام المتدرب إمكانات الانتقال عمودياً - أي من وحدة تدريبية معينة إلى وحدة أخرى ذات مستوى أعلى - أو الانتقال أفقياً ضمن المستوى نفسه إلى مهنة أخرى في المجموعة ذاتها من المهن.

يمنح كل متدرب بعد اجتيازه بنجاح كل وحدة تدريبية إفادة عمل رسمية تخوله ممارسة المهنة التي أعد فيها كما تخوله متابعة التدريب في الوحدة التدريبية التي تليها.

كما يتلقى المتدرب في كل وحدة تدريبية ما بين ٦٠٠ و ٩٠٠ ساعة تدريب / تدريس وبمعدل وسطي للدروس النظرية ٢٥% وللدروس التطبيقية / العملية ٧٥%.

ينال المتدرب بعد نجاحه في الوحدة الثالثة شهادة الكفاءة المهنية التي تسمح لحاملها بالعمل في مصانع المؤسسات الإنتاجية وورشها وفي ميادين النشاطات الخدمائية بصفة عامل ماهر في المهنة، أو بمتابعة تدريبه في المستويات المهنية العليا النظامية وغير النظامية وفق شروط خاصة تضعها المؤسسة التعليمية المستضيفة بالتنسيق مع الإدارة الرسمية المختصة.

يمكن أن يلتحق ببرامج التدريب المهني المجزأ هذا، المتسربون من التعليم الأساسي أو سواهم، ويستفيد من هذه البرامج الراغبون من الكبار، بالانتقال من مهنة مكتسبة سابقاً إلى مهنة جديدة والتأهيل أو التحديث في المهنة الحاضرة من أجل الترقى الوظيفي. إن هذه البرامج تفتح لكل فرد في المجتمع آفاقاً متنوعة ومتعددة في مجالات الدراسة التطبيقية المؤدية إلى ممارسة مهنة موصوفة في سوق العمل.

أما شروط القبول في الوحدات التدريبية وتفاصيل محتوى برامجها ومواصفاتها، فهي مرتبطة بمقتضيات كل اختصاص، وتحددها دورياً، وكلما دعت الحاجة، وزارة التربية بالتعاون مع وزارة العمل (المؤسسة الوطنية للاستخدام)، وما يقتضيه توثيق الروابط بين العمل التربوي وحاجات سوق العمل وتوقعاتها المستقبلية. وتقوم المديرية العامة للتعليم المهني والتقني بإعداد وتنفيذ الدورات للوحدات التدريبية المشار إليها.

تجدر الإشارة إلى أن الهيكلية الجديدة للتعليم المهني والتقني والتي أقرت عام ٢٠٠٠ قد أوقفت العمل بالمناهج التعليمية الآيلة إلى نيل كل من شهادتي التكميلية المهنية (B P) والكفاءة المهنية (C A P)، وأدخلت نظام التعليم المزدوج في مستوى التأهيل المؤدي إلى شهادة الثانوية المهنية - نظام مزدوج، وإلى اعتماد نظام الوحدات التأهيلية في مناهج الكفاءة المهنية (نظام جديد) والثانوية المهنية - نظام مزدوج.

أما في حقل التعليم التقني العالي، فقد تمّ تحديد الشهادات كالاتي :

- الإجازة الفنية، للاختصاصات المعتمدة في قطاع الخدمات.
- الهندسة الفنية، للاختصاصات المعتمدة في قطاعي الصناعة والزراعة.
- الإجازة التعليمية الفنية، للاختصاصات المعتمدة لإعداد المعلمين في مختلف القطاعات.

تتجاوب هذه الأطر، الوسطى والعليا، من حيث إدارتها ومناهج اختصاصاتها وأهدافها العامة والخاصة ومحتواها ووسائلها تدريسيها ونظام التقييم فيها والامتحانات مع متطلبات سوق العمل والإنتاج وحاجات هذه السوق الآنية والمستقبلية (Demand driven supply) .

يتم الإعداد للاختصاصات المقررة في هذه الأطر، الوسطى والعليا، في معاهد فنية تابعة للمديرية العامة للتعليم المهني والتقني. يخضع الترخيص لهذه المعاهد وإدارتها وهيكلتها وأجهزتها التعليمية لمراسيم تنظيمية خاصة توضع لهذا الغرض، كما تخضع نشاطاتها ومدى ملاءمتها لحاجات قطاعات العمل والإنتاج وتعاونها مع هذه القطاعات لتأمين التدريب وإعادة تأهيل العاملين فيها لنصوص قانونية خاصة تنظم أمور العلاقة بين هذه المعاهد وأصحاب العمل والإنتاج.

أما قبول الطلاب وتنظيم الدروس في المعاهد الفنية لنيل شهادة الامتياز الفني وشهادة الإجازة الفنية والإجازة التعليمية الفنية والهندسة الفنية من شهادات التعليم المهني والتقني العالي، فتتطلب الشهادات التالية :

- الثانوية العامة أو ما يعادلها رسمياً.
 - الثانوية التقنية أو ما يعادلها رسمياً.
 - الثانوية المهنية - نظام مزدوج أو ما يعادلها رسمياً.
- وذلك بنتيجة مباراة دخول يتم عبرها اختيار الطلاب أو قبولهم على أساس خلفيتهم العلمية وقدراتهم الشخصية وحاجات سوق العمل والإنتاج.

أما الطلاب الحائزون على شهادة الامتياز الفني والذين يرغبون في متابعة تحصيلهم العلمي في الأطر العليا فإن قبولهم يتم عن طريق المباراة على أساس خلفيتهم العلمية وضمن مسالك التحصيل العلمي الأساسي لاختصاصهم إضافة إلى حاجات سوق العمل والإنتاج.

تعتمد المعاهد الفنية النظام التعليمي المجزأ الذي يشكل فيه كل مقرر دراسي وحدة مستقلة وأساسية للتعليم والتقييم. ويمكن أن يمتد تدريس بعض المقررات على كامل السنة الدراسية كما يمكن أن يمتد تدريس البعض الآخر على فصل دراسي واحد. وتوزع الدروس في المعاهد الفنية على الوجه التالي :

شهادة الامتياز الفني :

مدة الدراسة في الأطر الوسطى هي ثلاث سنوات دراسية على أن لا تقل حصص الدروس النظرية والموجهة والتطبيقية عن ألفين وأربعمائة حصة دراسية خلال هذه السنوات الثلاث، وبمعدل ٥٠ دقيقة للحصة الدراسية الواحدة.

توزع الحصص الدراسية كما يأتي :

- من ٢٠% إلى ٢٥% دروس نظرية (Cours théoriques).
 - من ٣٠% إلى ٤٠% أعمال موجهة (Travaux dirigés)، على ألا يزيد عدد الطلاب في المجموعة الواحدة عن ٢٤ طالباً.
 - من ٤٠% إلى ٥٠% أعمال تطبيقية (Travaux pratiques)، على ألا يزيد عدد الطلاب في المجموعة الواحدة عن ١٢ طالباً.
- وفي مطلق الأحوال يقتضي أن يبلغ مجموع النسب المئوية المذكورة ١٠٠%.
- إضافة إلى ذلك ينظم كل معهد لطلابه أعمال تدريب ميداني في المؤسسات الإنمائية والإنتاجية لا تقل عن عشرين أسبوعاً خلال السنوات الثلاث يتقدم الطالب بنهايتها إلى امتحانات رسمية تجري سنوياً لنيل شهادة الامتياز الفني.

شهادة الأطر العليا :

مدة الدراسة في الأطر العليا هي سنتان دراسيتان تليان مرحلة الأطر الوسطى على أن لا تقل حصص الدروس النظرية والموجهة والتطبيقية عن ألف وثمانمائة حصة دراسية خلال هاتين السنتين الدراسيتين بمعدل ٥٠ دقيقة للحصة الدراسية الواحدة.

- توزع هذه الحصص الدراسية للاختصاصات في مختلف القطاعات الإنمائية والإنتاجية كما يأتي :
- من ٢٠% إلى ٢٥% دروس نظرية (Cours théoriques).
 - من ٣٠% إلى ٤٠% أعمال موجهة (Travaux dirigés)، على ألا يزيد عدد الطلاب في المجموعة الواحدة عن ٢٤ طالباً.
 - من ٤٠% إلى ٥٠% أعمال تطبيقية (Travaux pratiques)، على ألا يزيد عدد الطلاب في المجموعة الواحدة عن ١٢ طالباً.

وفي مطلق الأحوال يقتضي أن يبلغ مجموع النسب المئوية المذكورة ١٠٠%. إضافة إلى ذلك ينظم كل معهد لطلابه أعمال تدريب ميداني في المؤسسات الإنمائية والإنتاجية لا تقل مدتها عن أربعة عشر أسبوعاً خلال السنتين الدراسيتين، ويقدم الطالب في نهاية دراسته مشروع تخرج إلزامي (Projet de diplôme). ينال الطالب الناجح إحدى شهادات الأطر العليا المذكورة أعلاه.

- وتجدر الإشارة إلى أن المناهج التعليمية الجديدة قد توفرت فيها العناصر التالية :
- التكامل في مكوناتها الأربعة : الهدف، المحتوى، الأداء التعليمي/ التعليمي، أساليب التقييم.
 - الوضوح في الغايات والأهداف العامة والخاصة بحيث تسهل ترجمتها إلى نتائج تعليمية (مهارات، عادات، اتجاهات، مواقف ...).
 - تطبيق الاستراتيجيات الحديثة للتربية والتي تقوم على تزويد المتعلم بجملة من القيم والمعارف والمهارات والمواقف ويكون له دور ناشط ومحوري في عملية التعلم التي لا تقتصر على فهم المعلومات أو التعريفات، بل تمتد إلى مناقشتها وتحليلها وتقييمها بعقل شمولي وبالاعتماد على مفهوم التكنولوجيا كأسلوب تفكير خاص.
 - التحديث، بحيث تواكب التقدم العلمي والتطور التكنولوجي وتجاري الاتجاهات العلمية والتربوية المستجدة مع مراعاة النزعة الإنسانية والالتزام الأخلاقي وروح المسؤولية.
 - الاستجابة لمتطلبات سوق العمل وشروطها وفقاً لقدرات الفرد وحاجات المجتمع وتوقعات هذه السوق المستقبلية، محلياً وعربياً.
 - المرونة والتنوع بحيث توازن بين مختلف ميادين السلوك وبين الجوانب النظرية والتطبيقية مع مراعاة الفروقات الفردية عند المتعلمين.

توصيف المواد التعليمية المستحدثة في التعليم العام ما قبل الجامعي :

- التكنولوجيا :

يهدف تعليم هذه المادة إلى إطلاع المتعلم على المنجزات العلمية من الآلات والأدوات التقنية التي تمّ ابتكارها بفضل تطبيق بعض المبادئ والمعارف المكتسبة في مختلف فروع العلم. فالتكنولوجيا التي هي التطبيق المتقن لما تتوصل إليه العلوم النظرية، تهدف إلى تعرف المتعلم على مواد العمل الميداني وأدواته وقواعده من أجل تمكينه من الاختيار الأفضل لمهنة المستقبل.

وفي ذلك نورد المواضيع التالية على سبيل المثال لا الحصر :

- تاريخ تطور العلوم والتقنيات وأهمية دور الأبحاث العلمية في تطوير الأجهزة واستخدامها وانعكاس ذلك على تقدم المجتمعات البشرية ورفقيها.
- التعرف الميداني على النواحي التطبيقية / العملية لاستعمالات التكنولوجيا مع التركيز على طرائق الصيانة ووسائل الوقاية والحماية من الحوادث.
- التعرف على نماذج من التجهيزات القديمة والحديثة في مختلف المجالات : زراعية، صناعية، خدماتية.
- القيام بأشغال تقنية يدوية وآلية تساعد المتعلم على اكتساب الخبرة الشخصية في التعامل مع الأدوات والمواد على تحويل الأفكار إلى أعمال بدقة وإتقان.
- التعرف على عالم المهن وبالتخصيص على المهن التي تعتمد بصورة رئيسية على التكنولوجيا ووسائلها ... الخ.

- الكمبيوتر / المعلوماتية :

يتناول موضوع الكمبيوتر التحليل الوظيفي لهذا الجهاز وتشغيله وخصائصه داخل المنظومات، ويتم التركيز على :

- معرفة أقسام الكمبيوتر وأجزائه الداخلية.
- توزيع المهام بين أجزاء الكمبيوتر والمنظومة : وحدة العمل المركزية، الذاكرة، اسطوانات التسجيل ... الخ.
- أهمية الوصل وحاجز الارتباط المكيف -الملاءمة.
- محاكاة الكمبيوتر على مستويات متعددة - الرموز والبرمجة.

- معرفة المفاهيم والمصطلحات الأساسية للمعلوماتية كي يتمكن المتعلم من استعماله كوسيلة تعليمية، والتعامل معه كأداة مساعدة في الأعمال الإدارية والمكتبية.
- التعرف على استعماله كأداة لحفظ المعلومات ومعالجتها.

- الفنون والنشاطات المتنوعة :

تتضمن مادة فنون ونشاطات متنوعة : الموسيقى والغناء والتمثيل والرسم والتصوير والنحت والتعبير بالأشكال والرقص الفولكلوري والخط والإخراج الفني والعناية بالمزروعات والتدبير المنزلي وقيادة السيارات والتعرف على عالم المهن وخصائص كل منها والكمبيوتر وخدمة البيئة والقيام بالتحقيقات وجمع المعلومات من الميدان، وتنظم هذه النشاطات ضمن الأندية المدرسية.

توفر المدرسة عدداً من النشاطات المتنوعة التي تتلاءم مع بيئتها المحلية فتتيح للمتعلم، من خلال أندية المدرسة، فرص التعبير عن ذاته فتتمو بذلك مواهبه وتتكامل بالتالي شخصيته.

- حضارات :

تتضمن مادة الحضارات على سبيل المثال لا الحصر :

- المفاهيم المتنوعة للحضارة والثقافة.
- الحضارة والمستقبل.
- التطورات التي لحقت بالإنسان ككائن متمدن.
- إبداعات الفكر الإنساني: التيارات الفكرية والمعرفية.
- المكتشفات العلمية / التقنية.
- العقائد الدينية.
- أهمّ التيارات الفلسفية وروادها.
- أهمّ التيارات في علم النفس وروادها.
- الميثولوجيا والثقافة الشعبية.
- أهمّ النظم السياسية والاقتصادية.
- الأخلاق والسلوك المجتمعي.
- مظاهر الحياة الاجتماعية (فولكلور، طعام، زواج...)
- المؤسسات والنظم والمعاهدات والمواثيق في الحضارة.

- دراسة الحضارات لرفع مستوى وعي الإنسان لذاته ولمحيطه وللإنسانية، ودفعه للارتفاع بمستوى سلوكه واكسابه بعداً حضارياً، يحافظ بواسطته على مستقبل البشرية.

الاجتماع والاقتصاد والإدارة وميررات إدخالها في المناهج :

أدخل التطور التكنولوجي المتسارع تغييرات جذرية على بنية سوق العمل وعلى علاقات الإنتاج، وألغى التمييز التقليدي بين العمل اليدوي والعمل العقلي وبين الإدارة والإنتاج. وأصبحت علوم الاقتصاد والاجتماع والإدارة والمعلوماتية ضرورية في ممارسة عدد كبير من المهن وفي مؤسسات العمل والإنتاج.

فالعلوم الاقتصادية والإدارية تساعد على توجيه جميع المعلومات المتوافرة في سبيل تنظيم العمل والخدمات، والعلوم الاجتماعية تساعد في تنظيم الأطر الجماعية لأداء العمل وتفعيل الحياة الاجتماعية.

إن الاستجابة لهذا التغيير تتطلب أن تلحظ المناهج الجديدة مواداً اقتصادية واجتماعية وإدارية وتكنولوجية.

- الاجتماع :

دراسة ما ينشأ عن اجتماع الناس وتجمعهم للعيش في مكان معين من ظاهرات وسلوكات وعادات وتقاليد، وما تفرضه الجماعة من نظم على أبنائها، وما تبينه من مؤسسات وأجهزة لتؤمن لكل واحد منهم الحصول على حاجاته الأساسية وتلبيتها تحقيقاً للاستقرار والنظام والأمن. ومن المواضيع المقترحة على سبيل المثال لا الحصر، معالجة:

- الفرد والمجتمع.
- أشكال التجمع وأماكنه.
- أنماط العيش.
- الظواهر المجتمعية.
- السكان - الخدمة الاجتماعية.
- المجتمع المدني، المجتمع اللبناني.
- النظم الاجتماعية : التربوي، الأسري، الاقتصادي، السياسي.

كما تدرس عدداً من المشكلات الاجتماعية التي يواجهها مجتمعنا بهدف توعية المتعلم على سبيل التعامل معها عن طريق تزويده بالمعرفة الصحيحة حول المواضيع التالية :

البطالة، الفقر، الزواج وتكوين أسرة وغيرها.

- الاقتصاد :

تمكين المتعلم من فهم أولويات الاقتصاد الحديثة بشكل مبسط من خلال إلمامه بالمبادئ الأولية لعلم الاقتصاد. وتشمل الموضوعات أو المباحث الرئيسية التالية كنماذج :

- مسألة إنتاج السلع والخدمات.
- مسألة كيفية تحديد أسعار السلع والخدمات في السوق (نظام العرض والطلب).
- بعض المبادئ الأولية للمحاسبة الوطنية من خلال تناول بعض المفاهيم الأساسية العائدة للفعاليات الاقتصادية والمجمعات أو الكليات الاقتصادية.
- إنفاق الدخل القومي من خلال تناول مفاهيم الاستهلاك والادخار والاستثمار.
- العلاقات الاقتصادية مع الخارج من خلال تحليل عناصر ميزان المدفوعات.
- العلاقات الاقتصادية بين الدول.
- ميزانية الأسرة.

كما يتناول المراحل الرئيسية للتطور الاقتصادي في العالم بحيث يتمكن المتعلم من الإلمام بالمقومات الرئيسية لهم النظم الاقتصادية التي عرفها العالم تاريخياً.

- الإدارة :

تعنى بدراسة السبل العلمية المنظمة لتسيير عمل مجموعة من الأشخاص العاملين في مشروع معين بغية تحقيق أغراضه المعلنة.

وللقيام بذلك تتطلب الإدارة معرفة عامة وتفصيلية بمبادئ الأنشطة التالية :

- التخطيط : وضع البرنامج المرحلي لتنفيذ المشروع.
- توزيع العمل على أعضاء الفريق.
- التنسيق بين الأعمال الجزئية.
- وضع البرنامج الزمني لتنفيذ المشروع.
- تأمين التمويل : مبادئ في المحاسبة.
- متابعة الإنجاز والتدقيق بالمهام المطلوبة.
- اتخاذ القرارات المناسبة.
- المكافأة والعقوبة.

بالإضافة إلى الإمام بما يلي :

- مبادئ تنشيط العمل الفرقي.
- روح الفريق والمبادرة.
- تقنية الاتصال والتذكير والمحافظة على المواعيد.
- المراجعة وتقويم الأداء بخصوص الأهداف المرتجاة.
- تطبيقات عملية من المجتمع اللبناني.

٢-٢-٣-٣-٢-٢ في التعليم العالي :

من الصعب الإحاطة بتفاصيل التغييرات التي شملتها مناهج التعليم العالي نظراً للتنوع الكبير في أنظمة مؤسساته ومناهجه والأرصدة والمقررات المعتمدة في كل اختصاص. لذا سنكتفي هنا بالإشارة إلى أن السنوات الماضية عرفت توسعاً كبيراً في كليات ومعاهد هذا التعليم و اختصاصاته خصوصاً اختصاصات العلوم التمريضية والعلاج الفيزيائي ومختبرات الأسنان وطب الأسنان والتكنولوجيا والعلوم والمعلوماتية والإدارة والسياحة وإدارة الفنادق والترجمة.

كما يجدر بنا أن نذكر أن المقررات تشمل عدداً من المقررات المشتركة بين اختصاصيين أو أكثر كما في الرياضيات والفيزياء والكيمياء والبيولوجيا التي تضمها مناهج اختصاصات عدة. وذات الأمر بالنسبة لمقررات اللغة والاقتصاد، والتاريخ، ومجموعة أخرى من المقررات يطلق عليها متطلبات الثقافة العامة General Education Requirements التي يتضمنها منهاج كل اختصاص، خصوصاً في المؤسسات ذات النمط الأميركي بحيث تكون نسبة هذه المقررات بين ١٥ و ٢٨% من مجموع المقررات الواجب انجازها للحصول على البكالوريوس مثلاً. أما المواد التي تتناولها هذه المقررات فهي في الفلسفة، والدراسات الثقافية، وعلم النفس، وعلم الاجتماع، والعلوم السياسية، والأدب ومهارات في حقل الحاسوب. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الاتجاه العالمي في التعليم العالي يركز على تزويد طلاب أي اختصاص ببعض المعارف والمهارات من خارج حقل اختصاصهم، وحتى التأثير على نظام القيم عندهم من خلال مقررات حول تاريخ الحضارات، وتطور المجتمعات، والعلاقات الاجتماعية ومبادئ العلوم السياسية والموسيقى... فدور الجامعة يتجاوز التركيز على تخصص الطالب العلمي ليطول تكامل شخصيته كفرد فاعل في مجتمعه والمجتمع الإنساني ككل^(١).

(١) نمر فريجه، البرامج والمناهج، التعليم العالي في لبنان.

وهذا لا يعني ضمناً أنّ باقي مجموعات المؤسسات التي لم تخصص قدراً معيناً من مقرراتها للثقافة العامة هي ضد هذا التوجه، لكنها - على الأقل - لم تظهره في مناهجها بحيث خصصت كل محتواها تقريباً لحقل التخصص، ولا سيما في اختصاصات إدارة الأعمال، والحقوق، والعلوم، والهندسة. وإن حصل وتضمنت مناهجها بعض مقررات الثقافة العامة فنجدها في السنتين الأولى والثانية لتختفي من مناهج السنتين الثالثة والرابعة. أما المقرر الذي نجده يتكرر في عدة مناهج هو مقرر اللغة الأجنبية، وغالباً اللغة الإنكليزية التي أصبحت حاجة ذات وظيفة أخرى غير الثقافة العامة، نظراً لنشر أكثرية الكتب والدوريات والأبحاث بها. لذلك بات من المفيد والضروري أن يتقنها الطالب الجامعي لتوسيع آفاق ثقافته في حقل اختصاصه وحقول أخرى. أما بالنسبة لتوزيع مقررات المناهج بين النظري والعملي أو التطبيقي فيرتبط بكل اختصاص، وهنا يمكن تسجيل الملاحظتين التاليتين :

- بالرغم من توفر عدد لا بأس به من المقررات العملية في الاختصاصات التطبيقية من هندسة وطب وتمريض وزراعة وتربية، فإن الناحية النظرية مازالت طاغية في السنة الأولى والثانية غالباً. لكن يلاحظ أن نسبة المقررات أو النشاطات العملية تتزايد كلما انتقل الطالب إلى صف أعلى.

- إن مناهج الاختصاصات غير التطبيقية تفتقر بشكل واضح إلى مقررات عملية أو تطبيقية كما في حقول إدارة الأعمال، والآداب والعلوم الاجتماعية. إذ أن هناك عدداً كبيراً من المقررات لكل اختصاص لكن عند التدقيق في توصيفها يتبين بأنها تعطي بشكل نظري إجمالاً. توجد مقررات في مناهج أكثرية المؤسسات تسمى تأهيلية أو علاجية في حقل اللغة والرياضيات وهي مقررات لا تحسب عادة كجزء من متطلبات التخرج.

والتطبيق والمتابعة) :

مع إصلاح المناهج، أخذت عملية التقييم بعداً هاماً تمثل في استراتيجية تعتبر أن التقييم هو عملية شاملة وينبغي أن تتناول كافة عناصر النظام التربوي وخاصة المناهج ومكوناتها. وهذا المفهوم لم يكن بهذا الوضوح منذ البداية لدى جميع العاملين في إعداد المناهج، لكنه تبلور وارتدى طابعاً هاماً مع التقدم الذي أحرز في عملية تخطيط المناهج وتطبيقها نظراً للمشكلات التي تمت مواجهتها وللنقاشات والتقارير التي أعدها الخبراء المحليون والأجانب ونتيجة المعطيات التي أسفرت عنها دراسات التحصيل التعليمي خصوصاً الدراسة الأولى التي تمت بالتعاون بين المركز التربوي للبحوث والإنماء وبين منظمتي اليونيسف واليونسكو، إضافة إلى إشراك المؤسسات المعنية بالعملية التربوية. ويمكن تلخيص الاستراتيجية التي اعتمدت في تقييم إصلاح المناهج بالنقاط التالية :

- المشاركة والتشخيص، وتمثل ذلك في :

• إشراك أكبر عدد ممكن من الفعاليات والمؤسسات الرسمية والخاصة المعنية بالعملية التربوية، سواء في دراسات قياس التحصيل ووضع اختبارات وسواء في وضع هيكلية التعليم الجديدة والمناهج الجديدة والتي اشترك فيها ما يقارب أربعماية اختصاصي من مختلف القطاعات وعلى كافة المستويات. وهنا نذكر أنه تم تشكيل فريق وطني سمي بهيئة التخطيط لمواكبة إعداد المناهج ومناقشة اللجان في الأعمال المنجزة، إضافة إلى هيئة استشارية كانت تحال إليها مختلف القضايا التي تثير اشكالات أو حساسيات معينة، إلى جانب ذلك مشاركة منظمة اليونسكو لهيئة التخطيط في أعمالها.

• توزيع نسخ أولية عن مناهج التعليم العام، على المؤسسات التربوية والنقابية والاقتصادية مع استمارة تملأ من قبل تلك المؤسسات بشكل يظهر مواطن الضعف، مع تقديم المقترحات المناسبة. وقد تم تحليل تلك الإجابات وإدخال التعديلات المناسبة قبل إقرار تلك المناهج.

• الاستفادة من اتفاقيات التعاون مع بعض الدول في مجالات التدريب والإعداد واستقدام الخبراء.

• عقد مؤتمرات بحضور خبراء عرب وأجانب للاستفادة من خبراتهم في مجال وضع المناهج، ونشير بشكل خاص إلى التجربة في المملكة الأردنية الهاشمية.

- التجريب ويتلخص بالآتي :

إن تجريب المناهج الجديدة على عينة مصغرة من التلاميذ أمرٌ ضروري وبإمكانه تجنبنا القيام بقفزات نوعية غير محسوبة، لكن لم يتم ذلك التجريب بمعناه المحدود بل اعتبرت المناهج المطبقة في جميع المدارس تجريبية يعاد النظر فيها في السنوات اللاحقة خوفاً من حصول إرباكات تؤدي إلى وقف عملية النهوض التربوي لفترة ما قد تصبح بعدها الظروف السياسية غير مهيأة لإنجاز بهذا الحجم.

- مواكبة التقييم لعملية وضع المناهج وشموليته :

هذه المواكبة تمت سواءً بالدراسات الميدانية وسواءً بلقاءات مع المعلمين ومديري المدارس وسواءً بمؤتمرات عقدت مع خبراء محليين وأجانب، وقد شملت تلك المواكبة المناهج (بمختلف مكوناتها وخصوصاً تقييم الكتب المدرسية للسماح بتداولها) والتدريب عبر تمرير استمارات على المتدربين للوقوف على آرائهم واقتراحاتهم، ويجري العمل على متابعة ذلك التقييم خصوصاً من خلال مشروع شامل للتقييم يجري تنفيذه بالتعاون بين المركز التربوي للبحوث والإنماء ومنظمة اليونسكو ويتناول هذا المشروع سبعة مكونات هي :

(١) الأهداف والسلم التعليمي وتوزيع الدروس، (٢) تقييم مناهج المواد، (٣) تقييم الكتب المدرسية وأدلة المعلمين، (٤) تقييم مناهج المراحل، (٥) تقييم نظام التقييم، (٦) تقييم تحصيل الطلبة، (٧) تقييم برامج التدريب.

وفي هذا الإطار، أجريت الدراسة الأولى من المشروع على المكون السادس منه، وهي تتعلق بدراسة "تحصيل الطلبة". على أن تكون هناك دورة ثانية لهذه الدراسة في المرحلة الثانية من تنفيذ مشروع تقييم المناهج، تلك المرحلة التي تتناول ثلاثة مكونات فرعية أخرى هي الأهداف والسلم التعليمي وتوزيع الدروس ونظام التقييم وبرامج تدريب المعلمين.

- التقييم بهدف التقييم :

ينتظر على ضوء الملاحظات التي تمّ جمعها ونتائج الدراسات التي يجري العمل على تنفيذها، القيام بإعادة نظر شاملة لتصويب المسار وإصلاح الخلل حيثما وجد.

- الاستعانة بالخبرات المحلية والعربية والدولية :

وهو أمرٌ يعول عليه كثيراً للاستفادة إلى أقصى حدٍ ممكن من الخبرات والإمكانات التي يتيحها التعاون مع الجهات المذكورة أعلاه.

تلك هي أهم النقاط التي تفسر الاستراتيجية التي اتبعت ومازالت تتبع في مجال وضع مناهج التعليم في كافة الفروع وعلى كافة المستويات، وإن كان هذا الأمر يتم بدرجات متفاوتة تبعاً للتقدم الذي يتم إحرازه في عملية الإصلاح التربوي، وهذا التقدم كان الأبرز في مجال التعليم العام ما قبل الجامعي والذي ينتظر أن يكون نموذجاً يستفاد منه في بقية فروع التعليم ومستوياته.

٢-٢-٥- الإيجابيات والسلبيات والحلول التي اعتمدت :

إن عملية إعادة بناء القطاع التربوي التي شملت بشكل أساسي التعليم العام ما قبل الجامعي، ثم التعليم المهني والتقني وجزئياً التعليم العالي، كانت لها إيجابيات كثيرة كما كانت لها سلبيات عدة جرى اعتماد بعض الحلول لمواجهتها على المستويات الثلاثة أعلاه.

٢-٢-٥-١- في التعليم العام ما قبل الجامعي :

الإيجابيات وأهمها :

- إقرار غايات وأهداف مناهج تعليمية موحدة وموحدة لجميع اللبنانيين منذ عام ١٩٩٤، وهو تاريخ إقرار خطة النهوض التربوي. إذ أصبح ممكناً الحديث عن بداية وضع نظام للتعليم موحد في توجهاته وأهدافه ومضامينه، ومتطور، محوره التلميذ، مرتكز على نظام تقييم حديث وشامل. وكما هو معلوم فقد انبثق عن تلك الخطة هيكلية تعليمية متطورة تضمنت إمكانيات للربط بين مختلف مسارات التعليم ومستوياته وأنواعه.

- تضمين هذه المناهج أهدافاً عامة وأهدافاً خاصة تفصيلية جعلت من الممكن ضبط محتوى التعليم بشكل أفضل من السابق.

- إطلاق ورشة تربوية ضخمة في وقت قصير نسبياً مما عزز الاهتمام بقضايا التربية والتعليم في لبنان.

- إيجاد آلية للتعاون بين مختلف الأفرقاء في إطار جهد مشترك لتطوير النظام التربوي في لبنان، مع إشراك بعض المنظمات الدولية كاليونيسكو واليونسيف.

- بناء نظام تقييم جديد يرتكز على تنمية قدرات التلميذ وكفاياته ويساعد على تطبيق إلزامية التعليم.

- توحيد المناهج والكتب في مادتي التاريخ والتربية الوطنية والتنشئة المدنية، وذلك في القطاعين : الرسمي والخاص.

- انفتاح المناهج على التكنولوجيات الحديثة ومواكبتها للتقدم العلمي والتطور التقني عبر استحداث مواد جديدة كالتكنولوجيا والمعلوماتية والاجتماع والاقتصاد...، وعبر إدخال لغة أجنبية ثانية.

- إدخال المفاهيم الصحية والبيئية والسكانية الحديثة لإكساب المتعلمين الكفايات التي تستجيب لحاجات العصر.
- الإقبال الكثيف لأفراد الهيئات التعليمية، من القطاعين الرسمي والخاص، على التدريب لمواكبة المناهج الجديدة.
- تدريب بعض الكوادر في بعض المجالات الخاصة بإعداد المناهج ومختلف عناصرها.
- الاستفادة من بعض الدراسات والأبحاث التي أمكن عبرها تشخيص واقع نظام التعليم ومشكلاته.
- التفاعل الإيجابي لدى التلاميذ والأهل مع المناهج التعليمية الجديدة لتوفيرها مجالاً أوسع للبحث والتطبيق العملي في إطار التعلم الذاتي.

السلبيات : نذكر منها :

- التنفيذ البطيء للبرنامج الإجرائي المواكب لخطة النهوض التربوي الذي يأخذ بالاعتبار احتياجات المدارس خصوصاً إلى معلمين لبعض المواد المستحدثة وإلى أبنية مدرسية وتجهيزات وسواها.
- صعوبة تعديل برنامج العطل المدرسية أدى إلى عدم تناسب محتوى بعض المناهج والكتب المدرسية مع الوقت المخصص لإنجازها.
- تفريع المادة الواحدة إلى عدة كتب أسهم في تضخيم حجم الحقيبة المدرسية وفي زيادة وزنها عن الحد المقبول لسن التلميذ، خصوصاً في الحلقين الأولى والثانية من التعليم الأساسي.
- صعوبة اعتماد الطرائق الناشطة في التعليم وخصوصاً العمل الفريقي في بعض المدارس الرسمية والخاصة وذلك بسبب عدم توفر الأبنية المدرسية المناسبة والوسائل التربوية والتجهيزات الملائمة.
- صعوبة تخصيص الوقت الكافي لإجراء دورات تدريبية للمعلمين وصعوبة تأمين العدد اللازم من المعدّين والمدربين الأكفاء.
- عدم ملاءمة التوزيع الحالي للمعلمين لواقع الحال.
- المعالجة غير المتوازنة لمختلف المجالات والمحاور التي تضمنتها خطة النهوض التربوي، فالتقدم الذي أنجز على مستوى المناهج ومستلزماتها لم يواكبه مثلاً تقدم في مجال الخدمات التربوية من إرشاد نفسي وتوجيه دراسي ومهني، كما لم يواكبه تطوير للإدارة التربوية على مختلف مستوياتها.

- التنسيق غير الكافي بين مختلف الأجهزة المعنية بالعملية التربوية.
- عدم وضوح الرؤية الخاصة بخدمات إرشاد المعلمين وتقاطع ذلك أحياناً بشكل سلبي مع مهام التفقيش التربوي.
- التنسيق غير الكافي لجهة الاستفادة القصوى من المساعدات الخارجية المقدمة واتفاقيات التعاون المعقودة.

الحلول :

- أمام السلبيات والمشكلات المعيقة لمسيرة النهوض التربوي والتي تمّ ذكرها، جرى العمل لاعتماد حلول تخفف من تلك السلبيات وتقدم حلولاً لمواجهة المشكلات المطروحة. وعليه، تمّ القيام بالإجراءات التالية:
- اعتماد نظام تقييم مبني على تنمية كفايات المتعلم بحيث تمّ تحديد الكفايات المطلوب تحقيقها في كل سنة أو حلقة دراسية، وبالتالي أصبح بالإمكان جعل المتعلم محور العملية التعليمية.
- وقف العمل ببعض المحاور والدروس من أجل تخفيف محتوى المناهج لتصبح قابلة للتنفيذ خلال العام الدراسي الذي تعذر جعله ٣٦ أسبوعاً لأسباب سبق ذكرها.
- نفت المعلمين والمديرين إلى أن اعتماد الطرائق الناشطة والعمل الفرقي بشكل خاص يمكن تطبيقه تبعاً للإمكانيات المتاحة.
- تأمين جزء من الاحتياجات الأساسية لتطبيق المنهجية الجديدة لكل مدرسة وذلك ضمن الإمكانيات المادية المتوافرة والعمل بجدية على تأمين ما تبقى تبعاً.
- القيام بسلسلة من الدراسات والأبحاث لجهة تفعيل العلاقة بين المدرسة والمجتمع المحلي ولجهة تحديد التلاميذ الذين يعانون من صعوبات تعليمية. وعليه ، تمّ تنفيذ الخطوات التالية :
- القيام بإحصاء تربوي شامل موحد ضمن نظام لإدارة المعلومات يمكن الباحثين من المعرفة الموضوعية لواقع المدارس من جميع النواحي.
- إحصاء كامل للعقارات التي تمتلكها وزارة التربية والتعليم العالي على الأراضي اللبنانية كافة (٦٦٠ عقاراً كرقم أولي).
- إصدار المرسوم رقم ٣٨٠١ الذي يحدد معايير ومقاييس أبنية المدارس الرسمية في التعليم العام ما قبل الجامعي.
- اعتماد التقنيات العلمية المتبعة وفاقاً للمناهج التعليمية الجديدة في وضع الخريطة المدرسية لتوزيع الأبنية بحيث لا تترك أمور تشييد المدارس وتطويرها للصدف.

- إصدار دليل للتجهيزات المدرسية يحدد مواصفات المواد والأدوات التعليمية وفاقاً للمناهج التعليمية الجديدة وسلاسل الكتاب المدرسي الوطني.
- العمل على تشييد ٣٣ بناء مدرسي من القروض الخارجية كالاتي :
 - * ٩ مدارس مجهزة من البنك الأوروبي للتنمية.
 - * ٢٤ مدرسة للمناطق الأكثر حاجة من البنك الدولي.
- تخصيص ١٨ مليون دولار لشراء تجهيزات ومفروشات للمدارس الرسمية.
- إجراء مناقصة لشراء ١٢٠٠ جهاز كومبيوتر لتجهيز ١٠٠ مدرسة رسمية في لبنان كمرحلة أولى وتمول من صناديق المدارس.
- مشروع لربط ٢٤ ثانوية في لبنان بشبكة الإنترنت العالمية.
- العمل على تعزيز أو إنشاء البنى الإدارية والفنية اللازمة لجهة الوحدات المتخصصة بالمكثنة وبالخرطة والأبنية المدرسية وتجهيزاتها، مع التركيز على مكثنة أجهزة وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي.
- الشروع بعملية تقييم للمناهج الجديدة بجوانبها كافةً وصولاً إلى تصويب المسار في المستقبل القريب، مع درس إمكانية دمج المواد الدراسية في الحلقة الأولى من التعليم الأساسي (المشروع التعاوني بين المركز التربوي واليونيسف).
- إعداد معلمين جدد لتلبية احتياجات المدارس خصوصاً في المواد المستحدثة والمواد التي هي بحاجة إلى مدرسين، وبانتظار استكمال الخطة الرامية إلى إعداد معلمين جدد، فإنه تمّ سد الحاجة عن طريق التعاقد.
- تلبية للإقبال الشديد على المدارس الرسمية، تمّ استئجار مبانٍ جديدة أو إدخال تعديلات على المباني القائمة، مع اعتماد نظام الدوامين أحياناً.
- استكمالاً لعملية تدريب المعلمين وسداً للنقص الحاصل في هذا المجال، تمّ تخصيص أيام تربوية خلال العام الدراسي من أجل تنمية قدرات المعلمين وتحسين مستوياتهم.
- تلافياً للنقص في التشريعات لجهة عدم وجود مجلس أعلى للتعليم أو هيئة عليا للتخطيط أو جهاز للتقييم على سبيل المثال، تمّ استحداث بنى مؤقتة لتلبي الحاجات المطلوبة أثناء عملية وضع المناهج وتطبيقها.
- إن مشكلة عدم قدرة بعض التلاميذ على تسديد رسوم التسجيل في المدارس الرسمية تمّ حلها عبر إعفائهم كلياً من تلك الرسوم، مع تأمين بعض الإعفاءات لتلاميذ في المدارس الخاصة يعاني ذوهم من صعوبات مالية، وهذا ما سيسهل عملياً انتساب أكبر عدد ممكن من التلاميذ إلى المدارس إضافة إلى العمل على تأمين كتب مدرسية في بعض المناطق بأسعار مخفضة بالتعاون بين الأجهزة الرسمية والبلديات ومنظمة اليونيسف.

- تسهياً لإيجاد الحلول، تمّ توقيع عدد من المشاريع والبرامج المشتركة مع بعض الهيئات والمنظمات بهدف تنمية القطاع التربوي، وهنا نذكر :

• مشروع دعم إعادة بناء القطاع التربوي الذي انطلق عام ١٩٩٦ بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتطوير النظام التربوي اللبناني وتتلخص أهدافه الرئيسية بالعمل على تقوية التعاون والتنسيق والتخطيط بين الأقران المحليين وغير المحليين، وتنمية مختلف المهارات النظامية لدى العاملين في القطاع التربوي ولا سيما صانعي القرار والهيئات الإدارية مع تحسين قدرات المؤسسات التربوية عبر تطوير برامجها التعليمية ومناهجها وكتبها المدرسية ونظام التقييم بالإضافة إلى تحسين وتنمية قدرات الهيئة التعليمية، وزيادة الموارد من أجل تطوير القطاع التربوي وخاصة نظام الإرشاد والتوجيه في مدارس القرى والمناطق الفقيرة، إضافة إلى تعليم الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة وإنشاء مخطط هندسي موحد للأبنية المدرسية.

• مشروع التربية العامة والذي بدأ التحضير له عام ١٩٩٧ من قبل المركز التربوي للبحوث والإنماء بدعم من البنك الدولي مع هبة من الحكومة اليابانية للقيام بالأعمال التحضيرية التي أدت إلى حصول لبنان على قرض من البنك المذكور عام ٢٠٠٠ بقيمة ٥٦ مليون و ٥٧٠ ألف دولار أمريكي، بغرض بناء مدارس جديدة وتوسيع مدارس أخرى وتأمين التجهيزات اللازمة وتعزيز إمكانيات التدريب والإعداد والتقييم، مع تأمين الوسائل التربوية والتقنيات الحديثة ووضع نظام معلوماتية للإدارة التربوية وترشيد إدارة شؤون الهيئة التعليمية مع إنشاء مدارس نموذجية.

٢-٢-٥-٢- في التعليم المهني والتقني :

الإيجابيات ونذكر منها :

- إقرار خطة النهوض التربوي بضرورة الوصول إلى تحقيق التوازن بين التعليم العام والتعليم المهني والتقني وتوثيق صلتها بالتعليم العالي، والعمل على تلبية حاجات المجتمع وسوق العمل مع مواكبة التقدم العلمي والتقني.

- إقرار الهيكلية الجديدة للتعليم المهني والتقني التي اعتمدت نظام التدريب العملي الميداني على المهن مع إقرار نظام التعليم المزدوج وتوسيع التعليم المهني العالي وتنويعه، مع تحديد مجالات المواد على مختلف المستويات وتعزيز الأعمال التطبيقية.

- تحديث مناهج التعليم المهني والتقني على مستوى المرحلة الثانوية (B T) وعلى مستوى الأطر الوسطى (الامتياز الفني T S) في ٢٢ اختصاصاً. يجري حالياً تقييم شامل لهذه المناهج تقوم به منظمة G T Z الألمانية.

- تحديد هوية التعليم المهني والتقني العالي ووظيفته إضافة إلى علاقته مع التعليم العالي الأكاديمي.

- الشروع بفتح مدارس مهنية جديدة ومراكز تدريب وتأهيل مسرع.

- العمل على تدريب عدد من أفراد الهيئات التعليمية مع إعادة تنظيم المعهد الفني التربوي.

السلبيات، وتتلخص بالآتي :

- إن عملية تحديث المناهج التي طالت مستوى الشهادة الثانوية ومستوى الامتياز الفني في ٢٢ اختصاصاً لم يتم ضمن الرؤية التي بشرت بها خطة النهوض التربوي، إذ أنه تم إغفال بعض المواد المشتركة بين المسارين العام والمهني كالتربية الوطنية والتنشئة المدنية على سبيل المثال، كما أن تلك المناهج لم تأخذ بالاعتبار التعديلات التي حصلت في مواد الرياضيات والعلوم واللغات والمعلوماتية في مناهج التعليم العام الجديدة، كما أن ذلك التحديث لم يكن ضمن إطار تشخيص دقيق لاحتياجات سوق العمل.

- إن الخطط الرامية للتوسع في التعليم المهني والتقني بحاجة إلى تعزيز بالدراسات الميدانية التي تبين احتياجاتنا الواقعية وترصد التطور الحاصل على الأرض، كما أنه مازال الوقت مبكراً للحكم على مدى ملاءمة هذا التوسع لاحتياجات المناطق.

- الحاجة مازالت ماسة إلى إعداد الكوادر الفنية اللازمة وإلى إعداد أفراد الهيئة التعليمية وتدريبهم.

- إن تطبيق النظام المزدوج الذي ترعى اختباره مؤسسة التعاون التقني الألمانية G. T. Z. مازال بحاجة إلى تنسيق مناهجه مع المناهج الموازية لها في التعليم المهني والتقني، كما أن هذه التجربة ما زالت مقتصرة على اختصاصات محدودة وعلى عدد قليل من المدارس.

- النقص، في التجهيزات وبالتخصيص الحديث منها، وإلى المدارس الملائمة للاختصاصات الجديدة وتطورها.

الحلول :

- إنجاز الهيكلية الجديدة للتعليم المهني والتقني وإقرارها هو بداية الحل لتحقيق التكامل المطلوب بين مناهج التعليم في المجالات كافة.

- توقيع سلسلة من القروض واتفاقيات التعاون تصل قيمتها الإجمالية إلى ٢٠٠ مليون دولار أمريكي من أجل إنشاء ٤٢ مدرسة أو معهد تدريب مهني ولتشبيد مجمع مهني في الدامور (قرض البنك الولي)، ولإنشاء مهنتين نموذجيتين بإدارة الصناعيين والوزارة بدعم تقني من الاتحاد الأوروبي، ولتجهيز ثلاث مختبرات نموذجية (اتفاقية مع فرنسا).

- إحياء المجلس الأعلى للتعليم المهني وإنشاء مجالس استشارية في كل معهد أو مدرسة مهنية وتقنية.

- العمل على إعادة النظر بمناهج التعليم لتطويرها وتحديثها، وتدريب أفراد الهيئة التعليمية (اتفاقية مع البنك الدولي).

٢-٢-٥-٣- في التعليم العالي :

الإيجابيات ونذكر هنا :

- التوسع في إتاحة فرص للتعليم العالي أمام عدد أكبر من الطلاب عبر استحداث فروع جامعية وكليات ومعاهد جديدة.

- استحداث كليات تطبيقية كالهندسة والطب والصيدلة.

- تحديث المناهج في بعض الكليات والجامعات مع اعتماد نظام وحدات أحياناً.

- اعتماد التقييم في جزء منه على نشاط الطالب وبعض المشروعات التي يقوم بها إضافة إلى الامتحانات أي أن هناك تطوير لهذا الواقع باتجاه نظام تقييم مستمر ومرن، ولكن هذا النظام يبقى غير موحداً.

السلبيات ونذكر منها :

- إن التوسع الحاصل في التعليم العالي لا يتم ضمن رؤية واضحة تتناسب واحتياجات سوق العمل، وبالتالي فإننا في لبنان نجد أفواجاً كثيرة عاطلة عن العمل من حملة الشهادات الجامعية العليا.

- هناك تشويش في تسمية الشهادات والاختصاصات، وقلة مرونة تجعل من الصعب على الطالب الانتقال من جامعة إلى جامعة أخرى، أو من اختصاص إلى اختصاص آخر ضمن الجامعة الواحدة دون خسارة عمرية.

- عدم توفر الظروف المادية والبشرية الملائمة لتعليم جيد في كثير من الفروع الجامعية القائمة أو المستحدثة.

- في ظل غياب نظام للتوجيه الدراسي والمهني، تكون اختيارات الطلاب في كثير من الأحيان غير ملائمة لقدراتهم واحتياجات سوق العمل.

- غياب المواكبة من قبل التعليم العالي الأكاديمي عن المستجدات والتطورات الحاصلة في مراحل التعليم ما قبل الجامعي.

الحلول وتكمن في النقاط التالية :

- العمل على استكمال خطة النهوض التربوي والهيكلية الجديدة للتعليم بشقها المتعلق بالتعليم العالي.

- القيام بتقييم شامل مع تشخيص لواقع التعليم العالي وصولاً إلى اقتراح الحلول الملائمة وخصوصاً عبر اتفاق التعاون الذي وقع مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

- العمل على تأمين الظروف المادية للملائمة لكليات الجامعة اللبنانية عبر العمل الجاري لتشييد تجمعات جديدة لكليات هذه الجامعة.

- أخذ بعض التوجهات التي وردت في الاستراتيجية المقترحة للتربية والتعليم في لبنان للعام ٢٠١٥ بحيث توجه الجهود للعمل على تحقيق الحد الأدنى الممكن مما ورد في تلك الاستراتيجية لجهة إعادة الاعتبار لوظائف التعليم العالي الثلاث (التعليم والبحث وخدمة المجتمع)، وتطوير الهياكل والنظم لضمان نوعية جيدة في التعليم العالي ضمن خدمات إرشاد وتوجيه ملائمة.

أمام هذا الواقع يبقى الحل الأمثل في امتلاك مهارات العصر القائمة على التعاون والحوار وإشراك سائر فعاليات المجتمع في عملية النهوض التربوي مع العمل على تعزيز أصحاب الكفاءات وتمكين كل فرد من تحقيق ذاته، لأننا نؤمن بأن كل إنسان قادر أن يبدع في مجال ما إذا أوتيت له الظروف الملائمة لذلك، مع إيماننا بأنه ليس هناك حلول مثلى وسحرية لأن العمل التربوي هو مسار طويل يجب أن ينطلق من الواقع ويعمل على تطويره ضمن نهج علمي يحقق الإنجازات تباعاً وفق سلم أولويات يراعي الإمكانيات المتوفرة.

ومهما كانت الظروف تبقى نوعية التعليم وجودته هما الأساس لنشاطات القيمين على التربية والتعليم في لبنان المستقبل، لأنه بدون النوعية الجيدة في التعليم، والإتقان في التطبيق، يبقى الإنماء مقصراً عن بلوغ أهدافه في عصر يجهد الجميع فيه على تمهين الاختصاصات، كل الاختصاصات، حتى تلك التي تبدو بعيدة عن سوق العمل والإنتاج.

* * *

المصادر والمراجع

١. الأمين، عدنان. الهيكليات التنظيمية للجامعات، **التعليم العالي في لبنان**. بيروت: منشورات الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، ١٩٩٧.
٢. اتفاق الطائف. وثيقة الوفاق الوطني. بيروت: ١٩٨٩.
٣. أبي نادر، سليم. **مجموعة التشريع اللبناني**. بيروت: مطبعة جوزف واكد.
٤. بشور، منير. **بنية النظام التربوي في لبنان**. بيروت: المركز التربوي للبحوث والإنماء، ١٩٧٣.
٥. الجامعة اللبنانية. **دليل الجامعة اللبنانية**. بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية ١٩٩٨.
٦. الجريدة الرسمية. **مراسيم وقرارات**. إصدارات العام ٢٠٠٠، الأعداد ٣-٢٧-٣١-٣٢-٣٤-٣٥-٣٦-٣٨-٤٠-٤٢.
٧. رابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي في لبنان. **المؤتمر التربوي من أجل تعليم رسمي متطور**. بيروت، ٢٤-٢٥ آذار، ٢٠٠٠.
٨. صليبا، كابي، حسان جمعة، يوسف صادر، آمال شراره. **التعليم للجميع : تقييم عام ٢٠٠٠ التقرير الوطني للجمهورية اللبنانية**. بيروت: المركز التربوي للبحوث والإنماء، ٢٠٠٠.
٩. فريحه، نمر. "المناهج والبرامج في التعليم العالي" في **التعليم العالي في لبنان**. بيروت: منشورات الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، ١٩٩٧.
١٠. فريحه، نمر. "مدخل إلى تقييم مناهج الجامعة اللبنانية" في **مؤتمر دور الجامعة في مجتمع متنوع - حالة لبنان**. بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية، ١٩٩٨.
١١. قبيسي، حسان. **الدولة والتعليم الرسمي في لبنان، الدولة والتعليم في لبنان**. بيروت: منشورات الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، ١٩٩٩.
١٢. المركز التربوي للبحوث والإنماء. **العلاقة بين المدرسة والمجتمع المحلي**. إعداد كمال بكداش وحسان جمعة، إشراف نمر فريحه. بيروت: مطبعة المركز التربوي، تشرين الأول، ٢٠٠٠.

١٣. المركز التربوي للبحوث والإنماء . تشخيص واقع الأمية في لبنان للفئات العمرية من ١٥ إلى ٢٥ سنة. جورجيت تنوري وحسان جمعة، إشراف نمر فريحه. بيروت: مطبعة المركز التربوي، ٢٠٠٠.
١٤. المركز التربوي للبحوث والإنماء. تقرير عن زيارة الخبير آلان بولون الموفد من قبل منظمة اليونسكو من ٢٦ آب لغاية ٦ أيلول ١٩٩٦.
١٥. المركز التربوي للبحوث والإنماء. قياس التحصيل التعليمي في لبنان للسنة الرابعة الابتدائية للعام الدراسي ١٩٩٤-١٩٩٥. أعد التقرير حسان جمعة. بيروت: مطبعة المركز التربوي، ١٩٩٦.
١٦. المركز التربوي للبحوث والإنماء. قياس التحصيل التعليمي في لبنان للسنة الرابعة المتوسطة للعام الدراسي ١٩٩٥-١٩٩٦. أعد التقرير حسان جمعة. بيروت: مطبعة المركز التربوي، ١٩٩٧.
١٧. المركز التربوي للبحوث والإنماء. قياس التحصيل التعليمي في لبنان لطلاب السنة الثانية الثانوية للعام الدراسي ١٩٩٧-١٩٩٨. نجاح منصور وحسان جمعة. بيروت: مطبعة المركز التربوي، ١٩٩٨.
١٨. المركز التربوي للبحوث والإنماء. واقع التعليم في لبنان وبدائل مستقبله. تريبز الهاشم يوسف صادر، سوزان عبد الرضا، حسان جمعة. بيروت: مطبعة المركز التربوي، ١٩٩٧.
١٩. المركز التربوي للبحوث والإنماء. نظام الامتحانات الرسمية في لبنان : واقعه وإمكانية تطويره. هدى بيبي، يوسف صادر، حسان جمعة، سوزان عبد الرضا وآخرون. بيروت: مطبعة المركز التربوي، تشرين الأول، ١٩٩٧.
٢٠. المركز التربوي للبحوث والإنماء. التوجيه الدراسي والمهني لطلاب المرحلة الثانوية. فوزي أيوب، تريبز الهاشم، حسان جمعة وآخرون. بيروت: مطبعة المركز التربوي، ٢٠٠١.
٢١. المركز التربوي للبحوث والإنماء. تقييم المؤسسات التربوية والاقتصادية والنقابية لمناهج التعليم الجديدة في لبنان. أعد التقرير حسان جمعة وفوزي أيوب. بيروت: مطبعة المركز التربوي، تشرين الأول ١٩٩٦.
٢٢. المركز التربوي للبحوث والإنماء. واقع المدرسة الرسمية من خلال الإدارة التربوية. عبد الحكيم غزاوي وآخرون. بيروت: مطبعة المركز التربوي، ١٩٩٨.

٢٣. المركز التربوي للبحوث والإنماء. الصعوبات والمشكلات التي يعاني منها تلاميذ المرحلة الابتدائية في المدارس الرسمية (عينة من تلاميذ الصف الثالث الأساسي). سلمان قعفراني، حسان جمعة، إشراف نمر فريحه. بيروت: مطبعة المركز التربوي، تشرين الثاني، ٢٠٠٠.
٢٤. المركز التربوي للبحوث والإنماء. دفتر شروط خاص بتأليف سلاسل الكتاب. بيروت: ١٩٩٨.
٢٥. المركز التربوي للبحوث والإنماء. النشرة التربوية، العدد الأول. بيروت: مطبعة المركز التربوي، ١٥ تشرين الأول، ٢٠٠٠.
٢٦. المركز التربوي للبحوث والإنماء. المقارنات الإحصائية لمسار التطور التربوي خلال ٢٠ سنة، ١٩٧٣-١٩٧٤/١٩٩٤. بيروت: مطبعة المركز التربوي ١٩٩٦.
٢٧. المركز التربوي للبحوث والإنماء ومؤسسة البحوث والاستشارات. إلزامية التعليم في لبنان : الحاجة إلى التعليم الرسمي. بيروت: مطبعة المركز التربوي، آذار، ١٩٩٩.
٢٨. المركز التربوي للبحوث والإنماء. أكلاف التعليم وإنفاق الأهل على التلامذة في المدارس الخاصة غير المجانية ١٩٩٢-١٩٩٣. بيروت: مطبعة المركز التربوي، ١٩٩٥.
٢٩. المركز التربوي للبحوث والإنماء. أكلاف التعليم وإنفاق الأهل على التلامذة في مدارس التعليم العام لسنة ١٩٩٤-١٩٩٥. بيروت: مطبعة المركز التربوي، ١٩٩٧.
٣٠. المركز التربوي للبحوث والإنماء. إحصاءات ومقتطفات من الدراسات الخاصة بالهيئتين التعليمية والإدارية. بيروت: تشرين الثاني، ١٩٩٩.
٣١. المركز التربوي للبحوث والإنماء، المرسوم رقم ٢٣٥٦ تاريخ ١٠/١٢/١٩٧١، تدريب المعلمين ومناهج التدريب.
٣٢. المركز التربوي للبحوث والإنماء. الهيكلية الإدارية للمركز التربوي للبحوث والإنماء. بيروت: ١٩٩١-١٩٩٩.
٣٣. المركز التربوي للبحوث والإنماء. النشرات الإحصائية ما بين ١٩٩١-١٩٩٢ و١٩٩٨-١٩٩٩. بيروت: مطبعة المركز التربوي.
٣٤. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. ورشة عمل حول تطوير البحث التربوي في التعليم النظامي ومحو الأمية وتعليم الكبار في الوطن العربي. تونس من ٦ إلى ١٠ آذار. ٢٠٠٠.

٣٥. مجموعة النصوص التشريعية والتنظيمية، قوانين لبنان. بيروت: دار المنشورات الحقوقية.
٣٦. الجمهورية اللبنانية، وزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة، المركز التربوي للبحوث والإنماء. تحديد مناهج التعليم العام ما قبل الجامعي وأهدافها. بيروت: مطبعة صادر، ١٩٩٧.
٣٧. الجمهورية اللبنانية، وزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة، المركز التربوي للبحوث والإنماء. تحديد معايير ومقاييس أبنية المدارس الرسمية في التعليم العام ما قبل الجامعي. بيروت: مطبعة المركز التربوي، ٢٠٠٠.
٣٨. مصرف لبنان. التقرير السنوي لمصرف لبنان. بيروت ١٩٩٨.
٣٩. الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية. الطلاب الجامعيون في لبنان واتجاهاتهم. بيروت ١٩٩٨.
٤٠. وزارة التعليم المهني والتقني، المديرية العامة للتعليم المهني والتقني. جداول بأسماء المعاهد والمدارس الخاصة للعام الدراسي ١٩٩٩ - ٢٠٠٠. بيروت ٢٠٠٠.
٤١. وزارة التربية والتعليم العالي. التوجهات الاستراتيجية للتربية والتعليم في لبنان للعام ٢٠١٥. بيروت ٢٠٠٠.
٤٢. وزارة التربية والتعليم العالي، المركز التربوي للبحوث والإنماء، المديرية العامة للتعليم المهني والتقني. الهيكلية الجديدة للتعليم المهني والتقني في إطار الهيكلية الجديدة للتعليم في لبنان. بيروت ٢٠٠٠.
٤٣. وزارة التربية والتعليم العالي، المركز التربوي للبحوث والإنماء. تطوير التعليم التكنولوجي في المرحلة الثانوية، تقرير الوفد اللبناني المشارك في الندوة الإقليمية في عمان ما بين ١٩-٢٣ تشرين الثاني، ٢٠٠٠.
- وزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة، المركز التربوي للبحوث والإنماء. خطة النهوض التربوي في لبنان. بيروت: مطبعة المركز التربوي، ١٩٩٤.
٤٤. وزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة، المركز التربوي للبحوث والإنماء. الهيكلية الجديدة للتعليم في لبنان. بيروت: مطبعة المركز التربوي، ١٩٩٥.
٤٥. وزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة، المركز التربوي للبحوث والإنماء. مناهج التعليم العام وأهدافها. بيروت: مطبعة المركز التربوي، ١٩٩٧.
٤٦. وزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة، المركز التربوي للبحوث والإنماء. دليل المعلم للتقييم. بيروت: مطبعة المركز التربوي، تشرين الأول، ١٩٩٩.

٤٧. وزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة، المركز التربوي للبحوث والإنماء. أسس التقييم ومبادئه. بيروت: مطبعة المركز التربوي، ١٩٩٩.
٤٨. وزارة التربية والتعليم العالي. التعديلات على نظام مجلس الأهل. بيروت ٢٠٠٠.
٤٩. وزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة، الهيكلية الإدارية لوزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة، مجموعة النصوص التشريعية والتنظيمية. بيروت: دار المنشورات الحقوقية.
٥٠. وزارة التعليم المهني والتقني. الهيكلية الإدارية لوزارة التعليم المهني والتقني. القانون رقم ٢١١ تاريخ ١٩٩٣ والمرسوم رقم ٨٣٤٩ تاريخ ١٩٩٦.
٥١. وزارة التعليم المهني والتقني. بانوراما التعليم المهني والتقني في لبنان. بيروت: دار الاندلس ١٩٩٧.
٥٢. اليونيسكو. تقرير عن التربية في العالم : المعلمون والتعليم في عالم متغير. منشورات اليونيسكو، ١٩٩٨.
٥٣. يونس، أسعد وأنطوان سكاف. دراسة قطرية حول تحديث برامج التعليم الثانوي العام وبرامج التعليم الثانوي المهني والتقني بهدف تكاملهما وربطهما باحتياجات سوق العمل في الجمهورية اللبنانية. تقرير صادر عن المركز التربوي للبحوث والإنماء، بيروت: مطبعة المركز التربوي ١٩٩٧.

Bibliographie

- 1- Ministère de l'Education Nationale de la Jeunesse et des Sports, Centre de Recherche et de Développement pédagogiques, **Spécifications techniques et estimation du coût de l'équipement pédagogique, Enseignement général pré- universitaire**. Beyrouth: Imprimerie CRDP, juillet, 2000.
- 2- Ministère de l'Education Nationale de la Jeunesse et des Sports, Centre de Recherche et de Développement pédagogiques, **Spécifications techniques de l'équipement pédagogique administratif et commun à l'école**. Beyrouth: Imprimerie CRDP, Octobre, 2000.
- 3- Suzanne Abdul -Reda, **L'évolution socio-éducative de l'enseignement primaire public au Liban dans ses corrélations avec la conjoncture globale depuis le règne Ottoman jusqu'en 1995**. Thèse en vue de l'obtention du doctorat, Université Saint-Esprit de Kaslik, Octobre, 1996.
- 4- Unesco, **Liban, Résumé statistique : données de base**. Paris: Unesco, 2000.
- 5- Unesco, **Statistical Yearbook**. Paris: Unesco, 1999.
- 6- Unesco, **Rapport mondial sur l'éducation 2000, Le droit à l'éducation: Vers l'éducation pour tous, tout au long de la vie**. Paris: Unesco , 2000.